الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024- الدورة البرلمانية العادية (2024 - 2025) - العدد: 5

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 3 والخميس 17 جمادى الثانية 1446
الموافق 5 و19 ديسمبر 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 رجب 1446
الموافق 19 جانفي 2025

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية السابعة ..... **ص** 03
- أسئلة شفوية.

2 – محضر الجلسة العلنية الثامنة ..... **ص** 26
- أسئلة شفوية.

3 – ملحق ..... **ص** 54
- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الخميس 3 جمادى الثانية 1446
الموافق 5 ديسمبر 2024

الرئاسة: السيد أحمد خرشي؛ نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الصحافة والإعلام.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

وقبل البدء في البند المسجل في جدول أعمالنا، كلفني السيد رئيس مجلس الأمة بتلاوة بيان صحفي أعدّه مكتب مجلس الأمة، هذا نصه:

أصدر مكتب مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، اليوم الخميس 5 ديسمبر 2024 بيانا هذا نصه:

"إن مكتب مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، يعرب عن إدانته الشديدة واستهجانه ورفضه المطلق لكل تدخل سافر في الشؤون الداخلية للجزائر، ويحث أعضاء البرلمان الأوروبي ممن انقلبوا على أعقابهم مدعومين بلوبيات النيوكولونيالية الفرنسية المستنسخة عن سالفتها المقيتة، وسمحوا لأنفسهم كرّة أخرى بكل وقاحة وسخافة وسذاجة ودناءة أن يتناولوا ويتداولوا بشأن الحريات وحرية التعبير في الجزائر، وبشأن .."**تصفيق**".. قضية داخلية لدولة سيدة على إجبار عواصمهم وسلطات بلدانهم الرسمية على تطبيق القانون وعدم التراجع خطوات إلى الوراء والامتثال دون شروط إلى قرارات "الجنائية الدولية" بجلب والقبض على مجرمي الحرب الصهاينة الذين يمارسون حرب إبادة وتطهير مفروضة على غزة منذ 14 شهرا.."**تصفيق**".. والعالم يشاهد ويتفرج إلا قليلا منهم، ممن غلبّوا الحق وغلبّوا ضمائرهم، كما لفت مكتب مجلس الأمة مذكرا بأن هؤلاء يعطون ضوءا أخضر لمدللهم الكيان الصهيوني ويوفرون الغطاء لمسؤوليه القتلة المجرمين، يسدون آذانهم ويغمضون أعينهم ويعمون بصيرتهم، بل ويتهمون مستندين في ذلك على أسطوانتهم المشروخة وسنفونيتهم الرتيبة بحجة "معاداة السامية"، كل جهة تصدح بصوت الحق وتنتقد حفيدهم الكيان المارق، النازي الاستيطاني، الذي أهان

المنظومة الدولية بشهادة المحكمة الجنائية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومندرجات القرارات الأممية، لكنهم يجرون جريا ويستعجلون على عادتهم ناهقين بأصواتهم ومتباكين بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير، حينما يتعلق الأمر بقضية داخلية لدولة سيّدة تدافع ضد من يشمت بحرمة دينها وحضارتها وتتابع وفق الأطر القانونية كل دعيّ ومن يقف من ورائه يتحامل أو يتطاول أو يشكك في هويتها ووحدتها الترابية أو يتندّر، فلا عجب ولا استغراب هي الديمقراطية والحرية بمنظار خاص بعدسة ثلاثية الأبعاد منتقاة ومختارة على المقاس.

وفي الأخير، يؤكد مكتب مجلس الأمة، بأن للجزائر المنتصرة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الحق في التعبير عنها، يكرسّه دستور الفاتح نوفمبر 2020 وتكفله منظومة تشريعية وطنية في إطار احترام ثوابت الأمة وقوانين الجمهورية وقضاؤها سيف مبصر بصير مسلط على من يتعدى حدوده ويتمطط على وحدة بلاده، وعدالتها محصّنة ولا تحتكم لأهواء وأمزجة، ويذكر بأن وعاء الجزائر المنتصرة؛ وعاء يسع الجميع وهي تتعايش مع سقف أكثر علوا بسياستها وأهدافها ومصالحها القوية وسيادتها واستقلالية قراراها، جزائر توافر لها من عوامل الدفع باتجاه استقلالية قراريها السياسي والاقتصادي ما يمكنها من دفع أي سعي يائس لاستفزازها أو تطويعها ومحاولة التأثير عليها".

إنتهى نص البيان؛ شكرا .. "**تصفيق**"..

وتحيا الجزائر.

عودة إلى جدول أعمالنا؛ إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12، المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها.

بداية مع قطاع السكن والعمران والمدينة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد العربي سليماني ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛ فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد وزير السكن المحترم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن ما توليه الدولة الجزائرية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في إعطاء حركية وكذا تحفيز المستثمرين وإعطائهم كل التسهيلات اللازمة لدخول عدد كبير من المصانع وكذا مشاريع مصغرة حيز الخدمة، لا ينكره إلا جاحد، كما لا ننسى وزارتكم المحترمة وعلى رأسها شخصكم الموقر، بما تبذلونه من جهد في تجسيد قرارات السيد رئيس الجمهورية على أرض الواقع.

إلا أن في بعض الأحيان وعلى المستوى المحلي نرى بعضاً من أشكال البيروقراطية وعدم تطبيق تعليماتكم، بل نرى عراقيل كبيرة في تسهيل سيرورتها، على سبيل الحصر، التقاعس في منح شهادة المطابقة لمناطق النشاطات.

وعليه: سؤالي هو كالتالي:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لمنح شهادة المطابقة لمناطق النشاطات؟

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن ألتقي معكم اليوم بهذا المجلس الموقر،

للتفاعل معكم حول بعض الانشغالات التي تخص القطاع.

وبداية، أتشرف بالرد على السؤال الذي تفضل بطرحه السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد العربي سليماني، والمتعلق بمسألة منح شهادة المطابقة لمناطق النشاطات.

وعليه؛ يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأنه وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 15 – 19 المؤرخ في 25 جانفي 2015، المعدل والمتمم، والمحدد لكيفية تحضير عقود التعمير وتسليمها، فإن تسليم شهادة المطابقة لمناطق النشاطات يكون حصريا من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي، وفقا لمخرجات المعاينة الميدانية للجنة البلدية التي تضم ممثلين مؤهلين قانونيا عن رئيس المجلس الشعبي البلدي والمصالح المعنية، لاسيما الحماية المدنية مع ممثلي قسم الفرع للتعمير على مستوى الدائرة، حيث تتولى اللجنة التحقيق من الإنجاز الفعلي لأشغال التهيئة ومختلف الشبكات الضرورية لاستقبال المشاريع الاستثمارية وكذا مطابقة الأشغال المنجزة للمخططات المصادق عليها ومعايير الإنجاز.

وبلغة الأرقام، لا بأس أن أشير إلى أن تسليم شهادة المطابقة، على مستوى مناطق النشاطات والمناطق الصناعية خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2022 – 2024 وفقا للقوانين السارية المفعول بها، وعلى سبيل المثال والذكر مثلا:

ولاية البرج: تسليم 102 شهادة، من بين 34 على مستوى مناطق النشاطات و24 على مستوى المناطق الصناعية.

ولاية وهران: تسليم 51 شهادة من بين 49 على مستوى مناطق النشاطات و2 على مستوى المناطق الصناعية.

ولاية سطيف: تسليم 38 شهادة من بينها 29 على مستوى مناطق النشاطات و9 على مستوى المناطق الصناعية.

أما فيما يخص منح رخصة البناء للمستثمرين فنسجل على مستوى شبابيك اللامركزية، إيداع 351 طلب رخصة بناء على مختلف الولايات، تم إيداعها لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار منذ سنة 2023 أين تمت معالجة 276 طلبا.

شاكرين لكم اهتمامكم بانشغال القطاع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد العربي سليماني هل يريد التعقيب على رد السيد الوزير؟

السيد محمد العربي سليماني: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم.

السيد الوزير، نحن لا نشك في تفانيكم وأنتم على رأس الوزارة.

لجنة البلدية ومصلحة التعمير و.. نحبذ لو يعيّن مسؤول واحد يصدر قرار شهادة المطابقة، فلكي تجتمع هذه اللجنة في البلدية يتطلب الأمر استدعاء الحماية المدنية والشرطة ومصلحة التعمير ومصلحة سونلغاز، فأول عمل تقوم به هذه اللجنة هو الإرسال من أجل جمع الموافقات المبدئية كتابيا، نحن نحاول معهم أن يقوموا بزيارة ميدانية أو الاكتفاء فقط بالرد الكتابي الإيجابي، لكن عندما يمتثلون على مستوى الشباك يظهر كل واحد منهم مشكلا، فإعادة مسار الرد الكتابي يصل أحيانا إلى مدة 3 أشهر أو 4 أشهر لكي يصل الرد الكتابي، فنحن نحاول نزعه واستبداله مباشرة بالشباك الموحد الذي يفصل في هذا الأمر.

ثاني مطلب، سيدي الوزير، من سكان ولاية المنيعة بخصوص القرار الوزاري المشترك، يعني بين وزارتكم المحترمة والوزارة الأولى ووزارة المالية، والداخلية لمنح الإعانات المالية المقدرة بـ 100 مليون (زائد قطعة أرض) تتمثل في 4500 إعانة قدمتها (عند زيارتك لولاية المنيعة) وأنت مشكور على ذلك، لكنها لم تقسم، إلى حد الآن، لعدم تهيئة أماكن قطع هذه الأراضي، يعني لازلنا ننتظر القرار الوزاري المشترك لكي تهيأ هذه المنطقة.

هؤلاء الأشخاص تلقوا الشطر الأول من الإعانات ولكن باشروا في بناء مساكنهم لأنها مناطق عمرانية ونحن نعرف أن هذه الإعانات هي إعانات ريفية تنجز في أماكن ريفية، أتموا بناء مساكنهم بمبلغ الشطر الأول من الإعانة، لذا أطلب منكم ـ سيادة الوزير ـ رخصة استثنائية وأنت مشكور، لأنهم اشترطوا أن تحين رخصة البناء والمواطن أتم البناء ولم يحظ بتحيين رخصة البناء هذه، فالمواطن بالمنيعة يأمل من الله عز وجل، ومنك أن تلغي شرط تحيين رخصة البناء.

نأمل من الله عز وجل، ومنك.. فالمبالغ المالية وصلت إلى

ولاية المنيعة وهذا الشرط يعوق استفادة المواطنين المعنيين من المبلغ الثاني؛ وبارك الله فيك، وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد العربي سليماني؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب إن أراد ذلك.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد العضو، تقريبا ثلاثة انشغالات طرحت بعد، فيما يخص الانشغال الأول، نرجع إلى شهادة المطابقة فهي مؤطرة بالمرسوم التنفيذي رقم 15 – 19 الذي يقر على طلب يودع على مستوى البلدية التي بها لجنة متعددة الاختصاصات التي تخرج من أجل المعاينة.

قمنا سنة 2023 بتحيين هذا المرسوم، وسنعمل نفس الشيء بخصوص رخصة البناء. الشباك الوحيدكان يضمّ 22 عضوا، قلصناه إلى 6 أعضاء، فإن قمنا بهذا الإجراء بخصوص شهادة المطابقة سنقوم بنفس العمل ونفس المنهاج، يعني طبيعي جدا أننا نتفهم الموضوع، لجنة بها 22 عضوا يجندون للمعاينة نجده أمرا ثقيلا نوعا ما، فسنرى بنفس المنهاج عندما قمنا بتحيين الشباك الوحيد لرخصة البناء فبعدما كان عدد الأعضاء 22 عضوا أصبحوا 6 أعضاء.

فيما يخص الإعانات، دعني أعود إلى الشباك الوحيد الخاص بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) فالأمور لا تسير بنفس السياق، فالشباك الوحيد الموجود في الولايات على المستوى المركزي بالولاية؛ الممثل عن قطاع السكن هو الذي يقوم بكل العمليات فيما يخص علاقة المستثمر مع الإدارة، يعني ملف رخصة البناء يوضع على مستوى (مكتب) ممثل وزارة السكن، ولديه كل الصلاحيات لكي يستصدر رخصة البناء أو شهادة المطابقة فبعد وجود (L'AAPI) تغيرت الأمور بالنسبة للمشاريع الجديدة.

فيما يخص الإعانات المالية المقدرة بـ 4500 إعانة مالية، القرار الوزاري المشترك، دعني أقول إنه منذ سنة 2019 لم يتم إنشاء تجزئات اجتماعية على المستوى الوطني، يعني كانت في سنة 2024 والعمل كان مشتركا مع وزارة المالية ووزارة الداخلية، حين قمنا بإنشاء على مستوى اللجنة المشتركة، تقريبا، 28000 قطعة على المستوى الوطني، وزعت على الولايات الجنوبية ولا أظن أنه يوجد إشكال بخصوص قضية القرار، أما قضية التهيئة فسيتم مباشرتها في بداية السنة بعد صدور قانون المالية لسنة 2025، وسنشرع في إعداد دفاتر الشروط للتهيئة هذه القطع.

فيما يخص البنايات، يعني المواطنين الذين تحصلوا على الإعانات التي استغلوها في منازلهم الموجودة، أستطيع أن أقول بأن هذا الإشكال معقد، لكن مؤخرا استصدر السيد رئيس الجمهورية، وأسدى أمرا بتأطير هذا الشخص، فالشخص الذي يملك سكنا وابنه يقوم ببناء سكن فوق سكن يمكن أن أمنحه الإعانة الريفية، لكن نحن الآن بصدد.. يعني نؤطر هذا الأمر في إطار قانوني من أجل تفادي التجاوزات، فالمنحة يستفيد منها المواطن الذي يستحقها.

لمسنا بعض التجاوز في بعض الولايات هناك تجاوز، فالمنحة استفاد منها المواطن وأتم بناء مسكنه ويطالب بالمنحة، هذا أمر غير ممكن ويخضع هذا الأمر إلى شروط: لا يمكن للمواطن سبق وأن تحصل على منحة أو سكن اجتماعي.

هناك شروط نحن نضبطها وسوف يستصدر هذا المرسوم، إن شاء الله، قريبا، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد دحان عامري ليطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد دحان عامري: شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة الوزيرة المحترمة والسادة الوزراء المحترمون،

أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه إلى سيادة وزير السكن المحترم، بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر الجزائر العاصمة بوابة البلاد الأولى وأهم محطة يمكن للأجنبي السائح أو الزائر من ضيوف الجزائر زيارتها

باعتبارها عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية، وما تزخر به من معالم تاريخية، ثقافية وسياحية، غير أن هناك البعض من أحيائها بها تشوّه عمراني بسبب تآكل العمارات بفعل التقادم، وأيضا الإهمال، ولعلّ ما يهمنا في هذا المقام هو حي ديار المحصول، الذي كلما زار أحد قادة العالم من ضيوف الجزائر مقام الشهيد اصطدمت عيناه بمنظر الحي المشوّه، والذي لا يعكس صورة الجزائر الجديدة المتطورة، ولا يشرفنا أمام أنظار ضيوفنا من شتى أنحاء العالم.

السؤال هو:

هل هناك تفكير، معالي الوزير، من دائرتكم الوزارية لتغيير الوضع وإيجاد حل جذري لهذا المشكل؟

هل هناك برنامج عام لمعالجة قضية السكنات القديمة المهددة بالانهيار على رؤوس ساكنيها من أجل المحافظة عليها كموروث معماري في العاصمة بالخصوص؟

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة مجددا للسيد وزير القطاع للرد على السؤال؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عامري دحان، على سؤالكم الوجيه والذي توجهتم من خلاله لمسألة تقادم العمارات وإهمالها والبحث عن معالجة هذه الظاهرة والمحافظة على الموروث المعماري، لاسيما على مستوى الجزائر العاصمة.

وعليه؛ يشرفني أن أفيد سيادتكم، علما بأنه في إطار معالجة إشكالية الأحياء القديمة بمدننا الكبرى، لاسيما عاصمة البلاد والتي تتميز عموما بتواجدها إما على مستوى الشوارع الرئيسية بوسط المدينة أو بجوار مواقع ومعالم تاريخية، كما هو الحال مع حي ديار المحصول بمحاذاة مقام الشهيد، وتعكف دائرتنا الوزارية ضمن فوج العمل يشمل أساسا قطاعات السكن والعمران والمدينة، المالية وكذا الداخلية والجماعات المحلية على إعداد الإطار القانوني الذي يسمح بوضع كل الأسس القانونية للتكفل بعملية إعادة تأهيل البنايات القديمة، بما فيها تحديد المسؤوليات وتأسيس التركيبات المالية، حسب كل حالة، في إطار عملية تشاركية يكون المواطن جزءًا مهما فيها.

إن حي ديار المحصول المعني باستفساركم والذي يقع شمال بلدية المدنية بأعلى الجزائر العاصمة بالقرب من مقام الشهيد، تم بناؤه سنة 1953 و1955 بالحجر الجيري ويتكون من 1392 وحدة سكنية و100 محل تجاري موزع على 37 عمارة بمختلف الارتفاعات ومختلف الأنماط.

وقد عرف هذا الحي عدة عمليات إعادة الإسكان في سنة 2011 و2020 وآخرها في سنة 2023، أين تم إعادة إسكان 150 عائلة، ويعتبر هذا الحي من ضمن الأحياء الشعبية التي تولي لها الدولة الأولوية وتسعى لتأهيلها.

حيث ألفت انتباهكم أنه حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الجزائر المصادق عليه سنة 2016، تم إدماج الحي الموجود ببلدية المدنية ضمن قائمة الجرد الخاصة بالتراث الثقافي المحمي بموجب القانون، كما أن مخطط شغل الأراضي رقم 70 لبلدية المدنية طرح فكرة تحويل ديار المحصول إلى قرية للفنانين، وهذا بعد إجلاء السكان وإعادة إسكانهم وسوف يتم تحويل جميع المباني إلى ورشات فنية مختلفة في جميع التخصصات المتعلقة بالتراث الجزائري.

الجدير بالذكر، فقد تم تسجيل برنامج لإعادة تأهيل المباني القديمة بتاريخ 16 فيفري 2023 من ميزانية الدولة لفائدة ولاية الجزائر العاصمة والتي تندرج في إطار تنمية العاصمة ويبلغ الغلاف المالي المفرج عنه ما يعادل 9 ملايير دينار جزائري، موزع على مدى ثلاث سنوات من 2023، 2024 و2025 بمعدل 3 ملايير دينار جزائري في السنة.

ويضاف إلى هذا الغلاف المالي 4.6 ملايير دينار جزائري من ميزانية ولاية الجزائر من أجل إعادة تأهيل ما يقارب 800 عمارة بمعدل 10664 وحدة سكنية؛ من جهة أخرى، لابأس أن أتطرق إلى ولايات أخرى شهدت عملية إعادة تأهيل البنايات القديمة، مثل ولاية سكيكدة، حيث أدرجت عملية تأهيل المباني القديمة لمدينة سكيكدة، شارع

ديدوش مراد في إطار الصندوق الوطني للسكن سنة 2011 بمبلغ يقدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري، إلا أن العملية توقفت، ثم أعيد الانطلاق فيها من جديد من قبل صاحب المشروع المنتدب، ديوان الترقية والتسيير العقاري برسم سنة 2024.

وقد تم الانطلاق في الأشغال، إعادة تأهيل 25 عمارة، 138 وحدة سكنية وتقدر نسبة تقدم الإنجاز حاليا بـ 75٪.

وفي الختام، ألفت انتباهكم بأن عملية التكفل بالأنسجة العمرانية القديمة، تتم في إطار المرسوم التنفيذي رقم 16 – 55 المؤرخ في 1 فيفري 2016، والذي يؤطر عملية إعادة تأهيل الأنسجة العمرانية القديمة وتجديد الأحياء القديمة وإعادة هيكلتها وذلك ضمن استراتيجية وطنية محلية، تحدد فيها الأولويات ويتم تجسيدها من طرف عدة قطاعات.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد دحان عامري مجددا إن أراد التعقيب.

السيد دحان عامري: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر معالي الوزير، على هذه الإجابة وفي الحقيقة نثمن القرار الذي من خلاله سيتم تحويل هذا الحي إلى متحف يحفظ الذاكرة الشعبية، خاصة وأنه تزامن بناؤه مع انطلاق الثورة التحريرية، وهذا الحي شهد أيضا عدة عمليات ضد المستعمر إبان الثورة التحريرية، غير أن الأمر يعني أنه من الناحية الجمالية، لابد أن يؤخذ هذا الأمر في أسرع وقت بعين الاعتبار، لماذا؟ لأنه –كما قلت– واجهة لمقام الشهيد؛ وبالتالي، هناك من ضيوف الجزائر من ينظر إلى هذا المكان الذي تشوهه (Les Paraboles) وما إلى ذلك وهو منظر لا يشرف خاصة ونحن في الجزائر الجديدة والمستقلة.

كما نتمنى أن تتمّ عملية ترحيل ما تبقى من العائلات – وهو عدد قليل – في أقرب وقت حتى يتسنى أيضا تنقية هذا الحي وإعطاؤه الوجه اللائق به؛ شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد دحان عامري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير؛ إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

نفس المسار نتبعه مع ولاية الجزائر الأغلفة المالية مرصودة، أي 9 ملايير دينار جزائري، عملية الترحيل متواصلة والترحيل متعلق بالسكنات الموجودة أو التي هي على قيد الإنجاز وعملية الترحيل متواصلة إلى غاية استرجاع هذا الحي بأكمله، وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد الوزير.

ننتقل إلى قطاع آخر، ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ والكلمة للسيد محمد أمين ساحلي لطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، عرفت كليات الطب بمختلف جامعات الوطن استحداث العديد من الملحقات على مستوى مختلف ولايات الوطن ليصل إجمالي عددها إلى 21 ملحقة لتدريس مواد الجذوع المشتركة في العلوم الطبية.

لكن السؤال، السيد الوزير، هل تم الأخذ بعين الاعتبار توفير التأطير الكافي من أساتذة ومؤطرين لهذا العدد من المرافق الجامعية وما تضمه من أعداد كبيرة من طلبة جدد؟

سيدي الوزير، وهل هناك ما يكفي من المرافق على مستوى المستشفيات لاستيعاب تربص طلبة الطب الجدد مع ضمان جودة التكوين؟

وفي الأخير، سيدي رئيس الجلسة؛ الشيخ والشهيد

الرمز العربي التبسي، رحمة الله عليه، وفي مقولة: "إذا سمعتم دوي الرصاص في قبري فاعلموا أنني لا زلت أجاهد وأحارب فرنسا".

وقال الشيخ البشير الإبراهيمي بخصوص فرنسا: "إن كره فرنسا يبقى عقيدة".

تحيا المؤسسة العسكرية سليلة جيش التحرير الوطني، المرابطون، الرجال الأحرار والمجاهدون الأخيار وتحية لعمي السعيد شنڤريحة، حفظه الله.

والسلام عليكم .."**تصفيق**"..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد أمين ساحلي؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم الجواب على السؤال؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

أولا، أشكر عضو مجلس الأمة، السيد محمد أمين ساحلي، على سؤاله الوجيه وعلى اهتمامه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

بالفعل، هناك 15 كلية للطب تدرس بهاته الهياكل حوالي 72000 طالب في العلوم الطبية، وهذا بطبيعة الحال، يتماشى مع برنامج احتياجات الشعب الجزائري لتغطية طبية تتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.

بالنسبة لملحقات الطب21، فهي عبارة عن فضاءات تابعة لكليات الطب استحدثت لسببين رئيسيين أو لهدفين رئيسيين:

الهدف الأول: هو امتصاص العدد الهائل من الطلبة الجدد، حاملي شهادة البكالوريا، وعلى سبيل الذكر، هاته السنة، عرف عدد الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا ارتفاعا هائلا بحيث إنه فقط الحاصلون على ملاحظة جيد جدا وممتاز بلغ عددهم 36000 حاصل على هذه الملاحظات، وهذا يدل على أن المنظومة التربوية الوطنية هي منظومة تنتج مخرجات متمثلة في حاملين لهذه الشهادة بهاته الملاحظات والمواصفات الممتازة.

إذن؛ لامتصاص العدد الهائل والضغط الذي تعرفه كليات الطب الخمس عشرة، استحدثت هذه الملحقات التي هي مسيرة، في الأصل، إداريا وبيداغوجيا، من طرف عمادة كليات الطب التي تتبع لها؛ وبالتالي، استحدثت هاته بناء على عقد شراكة بين الكلية أو الجامعة الموطنة والكلية الأم، بعد موافقة لجنة مشتركة بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة، والجماعات المحلية، ممثلة في السادة الولاة عن كل ولاية، هذا من ناحية.

من ناحية ثانية، أن استحداث هذه الملحقات أتى بناء على طلب شعبي من ممثلي الشعب، من نواب، ومن ممثلي الجماعات المحلية، وعلى رأسهم السيد الوالي، من جامعات موطّنة ومن أولياء التلاميذ، وهاته الملحقات هي فضاء غير ممركز تابع للكلية، الذي له الحق في تسيير هذه الفضاءات عمادة الكلية لا غيرها.

تدرس هذه الملحقات مرحلة ما قبل العيادي أي الجذع المشترك ومعظم مواده هي مواد الجذع المشترك التي هي عبارة عن بيولوجيا، إعلام آلي، لغات أجنبية، فيزياء، كيمياء، إلى غير ذلك.

أما المرحلة الثانية والمتمثلة في العيادي والتي تبدأ من السنة الرابعة حتى السنة السابعة، فينتقل هؤلاء الطلبة إلى الكلية الأم ينتشرون عبر فضاءاتها خاصة المستشفيات والفضاءات الاستشفائية التي تكوّنهم هناك ويقومون بالتربصات اللازمة.

إذن؛ هذه الملحقات هي مرحلية فقط لتدريس مواد الجذوع المشتركة، أما فيما يخص التخصص فينتقل هؤلاء وهذا بناء على العقد المبرم بين الكلية الأم والجامعة الموطنة وبين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة.

إذن؛ بالمناسبة، هل وفرت لهاته الفضاءات والملحقات، الموارد البشرية والمادية اللازمة؟ طبعا، وفرت هذه الموارد من مؤطرين ومن تجهيزات لازمة؛ وعليه، استحدثت لجنة بناء على قرار وزاري ممضي في 20 جويلية 2024، هذه اللجنة المكونة من إطارات أو من ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من ممثلي عمادات كلية الطب ووزارة الصحة لتقييم أداء هذه الملحقات من أجل تقوية كل نقاط قوتها وإضعاف نقاط ضعفها، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة لك السيد محمد أمين ساحلي للتعقيب.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، والشكر موصول للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على عناصر الإجابة والتوضيحات التي قدمها لنا خلال الجلسة ومن خلالنا للرأي العام الوطني ولأبنائنا الطلبة، لأن موضوع السؤال أصبح قضية رأي عام، سيدي الوزير، وهو موضوع وطني بامتياز يتعلق بمستقبل أجيال وأجيال من الكفاءات الوطنية في تخصص الطب، وهو القطاع الذي أولاه السيد رئيس الجمهورية، منذ انتخابه، عناية خاصة ويتابعه شخصيا من خلال العديد من القرارات المتخذة لفائدة هذه الشريحة من إطارات الأمة.

سيدي الوزير، علينا أن نتفق أن معالجة ملف طلبة كلية الطب، يجب أن يكون ضمن مقاربة شاملة لتحصين الكفاءات الوطنية وحماية العقول الجزائرية من الهجرة وتوطينها للاستفادة منها ضمن المجهود الوطني للمساهمة في بناء الجزائر، وأولى الخطوات المطلوبة لهذه الغاية هي المراجعة الشاملة للتكوين في تخصص الطب والتوجيه إليه مع توفير أحسن الظروف البيداغوجية والعلمية لفائدة الطلبة أولا، وتوفير الظروف المالية والاجتماعية والمهنية لفائدة المتخرجين. وعلى الحكومة - سيدي الوزير - اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على ظاهرة البطالة في وسط الأطباء المتخرجين، فمن غير المعقول أن نشتكي من هجرة الأطباء ونحرص على توطينهم وفي نفس الوقت نعجز عن توفير مناصب عمل للمتخرجين، فهذه مفارقة تستحق التوقف عندها طويلا.

وفي الأخير، يجب أيضا التفكير في إيجاد أفضل الطرق للتعامل مع ملف الخدمة المدنية مع ضمان التغطية الصحية المتخصصة للمناطق الجنوبية والنائية، وفي نفس الوقت التعامل بمرونة وبواقعية في التوجه للخدمة المدنية، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد أمين ساحلي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

شكرا للسيد محمد أمين ساحلي، على هاته الملاحظات التي سجلت وستؤخذ بعين الاعتبار وهذا ما نعمل كلنا من أجله وهو تذليل كل الصعوبات وتقوية الوضع التعليمي وتعلم العلوم الطبية، حتى - بالفعل - يكون منتوجنا المتخرج من الجامعة الجزائرية يتماشى ومتطلبات المجتمع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع ألا وهو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد مراد لكحل، ليطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

الفاضل، وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يعرف قطاع التعليم العالي سنويا تخرج عدد كبير من الطلبة في مختلف التخصصات والميادين والشعب، ما يسمح بتغطية متطلبات سوق الشغل إلى حد بعيد، ويتيح لقطاع التشغيل العام والخاص الاستفادة من هذه الطاقات والكفاءات في مختلف التخصصات.

غير أننا نعرج هنا على مشكلة من المشاكل التي تعتري فئة حاملي شهادات المؤسسات الجامعية، وتحول دون ولوجهم إلى عالم الشغل، ألا وهي مشكلة تسمية الشهادة واسم التخصص؛ إذ نرى أحيانا تباينا واختلافا في تسمية التخصص بين الجامعات، رغم أن الطالب يدرس نفس المقاييس في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، الأمر الذي يحرم الكثيرين من المشاركة في مسابقات التوظيف التي تجرى في مختلف القطاعات، وحتى منصات التعاقد التي تفتحها وزارة التربية الوطنية، يتم رفضهم بحجة عدم مطابقة التخصص، مما دفع كثيرا ممن حرموا جراء هذا الإجراء إلى المطالبة بإعادة النظر في هذا الموضوع، ما يجعل على عاتقكم - سيدي الوزير المحترم - إعادة النظر في

قضية توحيد التسمية على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي، وموازاة مع ذلك إعادة النظر في الشهادات الممنوحة سابقا أو التنسيق وتبليغ مصالح الوظيف العمومي بأسماء التخصصات المتطابقة في كل مجال.

السؤال: ما هي الإجراءات التي تباشرها وزارتكم بهذا الشأن؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، للرد على السؤال؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

أشكر السيد مراد لكحل، على اهتمامه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وعن الاستفسارات التي ما فتئ يقدمها من أجل تنوير الرأي العام حول مجريات ومختلف الإجراءات التي تتخذ في مختلف مستويات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

بالفعل نظام (LMD) إن شئنا أن نسميه نظام أو جهاز (LMD)، التسمية الأصح هي جهاز (LMD)؛ هاته الهيكلة التي لها ثلاث مراحل: ليسانس وماستر ودكتوراه، استحدثت أو أدخلت إلى منظومة التعليم العالي الجزائرية، وبدأ تنفيذها ابتداء من سنة 2004.

من بين صفات هذا النظام هو إعطاء الحرية الأكاديمية اللازمة لفرق التكوين التي تتكون من أساتذة ومؤطرين بالتعاون مع الجماعات المحلية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من تقديم عروض تتماشى مع احتياجات الإقليم أو احتياجات المجتمع، وإعطاء هذه الحرية، بطبيعة الحال، كان من بين نتائجها هو إخراج بعض عروض التكوين غير المتجانسة بين مختلف المؤسسات الجامعية، هل هذا طبيعي أم لا؟ بطبيعة الحال، بصفتي خبيرا في الإصلاح الجامعي أعتبرها شيئا طبيعيا، لكن نتائجه، بطبيعة الحال، خلقت عدة مشاكل بالنسبة لحاملي شهادة البكالوريا، بسبب تضخم عدد التخصصات، تضخم عدد التسميات، تضخم عدد مسارات التكوين، إلى غير ذلك، وخلقت مشكلة لدى التلاميذ المقبلين على شهادة البكالوريا في اختيار المسار الذي يودون اختياره، خلقت مشكل لأوليائهم من أجل مساعدة هؤلاء التلاميذ للتوجه نحو التخصص "س" أو "ج"، خلقت مشكلا حتى للجهات التي لها صفة التوظيف من أجل معرفة ما الفرق بين هذا التخصص أو ذاك، وخلقت، بطبيعة الحال، فوضى في هذه التسميات والتضخم؛ وبالتالي، وابتداء من سنة 2014 إرتأت الوزارة أن تراجع هذه التسميات في إطار ما نسميه المطابقة والمواءمة؛ وبالتالي، انخفض عدد الشعب من 227 إلى 83 شعبة، أي بنسبة 60٪، وانخفض عدد التخصصات من 1962 إلى 177 تخصصا، أي بنسبة 90٪، وانخفض عدد عروض التكوين من 3174 إلى 536، أي بنسبة 83٪، وهذا، بطبيعة الحال، من أجل تبسيط الفضاء؛ فضاء التعليم العالي الجزائري؛ وبالتالي، بسط.

في القرار الوزاري المشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية، على سبيل المثال، والمؤرخ في 10 مارس 2016، هناك تسميات، وهذه التسميات غيّرت فيما بعد في إطار هذا القرار الوزاري المشترك الثاني المؤرخ في 30 أفريل 2023، أين غيّرت هذه التسميات طبقا لما هو موجود.

هناك بعض المشاكل التي ما زالت مطروحة خاصة في التسميات الموضوعة على مستوى المديرية العامة للوظيفة العمومية، حلت جلها ونحن نتابع الأمر حتى لا نقع في مثل هذه النقائص التي تضعف من مرئية التخصصات على المستوى الوطني؛ وبالتالي، تنهي من هذه المشاكل التي قد تؤدي إلى عدم توظيف المتخرجين بسبب تسميات مختلفة من مؤسسة جامعية وأخرى.

إذن، نحن حريصون من أجل تسوية هذه الوضعية بالتنسيق مع الوظيفة العمومية ومع مدونة الوظائف المختلفة التي نشرتها وزارة العمل والتشغيل؛ وبالتالي، أستطيع أن أجزم لكم بأن هذه المشكلة لن تتكرر مستقبلا، مثلما كانت الحالة في السنوات الماضية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للأخ مراد لكحل، إن أراد التعقيب.

السيد مراد لكحل: إذن أشكر.. ما دام السيد الوزير قد وعد بعدم تكرر هذه المشكلة، أشكره جزيل الشكر على اهتمامه بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي، وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مراد لكحل؛ ننتقل إلى قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ الكلمة للسيد الطاهر غزيل، ليطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر ولاية غرداية ولاية محورية، تربط بين الجنوب والشمال وهي بوابة الصحراء، إلا أنها لم تحظ بنصيبها من التنمية المحلية، لاسيما أشغال الطرقات التي تعد عاملا مساعدا للتنمية المستدامة في ولايات الجنوب، كون ولاية غرداية تعرضت إلى نكبات ومحن، كما أنها تعاني من العزلة ونقص في التنمية المحلية ومحرومة من حقها وخاصة الحركة المرورية؛ وهذه بعض طرق بلديات الولاية:

- طريق ضاية بن ضحوة – متليلي.
- طريق ضاية بن ضحوة – حاسي الرمل.
- طريق سبسب – بريزينة.
- طريق ضاية بن ضحوة –بريان.
- طريق القرارة –حاسي الدلاعة ولاية الأغواط.
- الطريق المزدوج زلفانة –غرداية (RN 49).
- الطريق المزدوج المنصورة –غرداية (RN 1)، وهو الطريق المعروف بطريق المنيعة –غرداية.

وسؤالي الشفوي الموّجه إلى سيادتكم هو كالتالي:

متى يتم الشروع في عملية إنشاء تأهيل وصيانة وتوسيع هذه الطرق؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية لتقديم الجواب على السؤال؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم، السيد الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم حول تأهيل وصيانة وتوسيع الطرق بولاية غرداية؛ وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يبلغ طول شبكة الطرق على مستوى ولاية غرداية 1187 كلم، منها 592 كلم طرقا وطنية، 179 كلم طرقا ولائية و416 كلم طرقا بلدية. ويعتبر الطريقان الوطنيان رقم 1 ورقم 49 أهم محاور شبكة الطريق لولاية غرداية، حيث إن الطريق الوطني رقم 1، الذي هو جزء من الطريق العابر للصحراء، يعبر إقليم الولاية من شمالها إلى جنوبها على مسافة 172 كلم، انطلاقا من حدود ولاية الأغواط إلى غاية حدود ولاية المنيعة، أما الطريق الوطني رقم 49 فيربط ولاية غرداية بولاية ورقلة على مسافة تقدر بـ 70 كلم، انطلاقا بالتقاطع مع الطريق الوطني رقم 1 ببلدية متليلي إلى غاية حدود ولاية ورقلة ببلدية عين البيضاء.

أما فيما يخص وضعية الطرق المذكورة في سؤالكم فهي كما يأتي:

– الطريق الرابط بين ضاية بن ضحوة ومتليلي: يمتد هذا المسار الجديد المقترح على مسافة 35 كلم، انطلاقا من بلدية ضاية بن ضحوة إلى غاية متليلي، مرورا ببلدية بونورة، وحاليا يقوم مكتب الدراسات العمومي، صايفي، بإنجاز دراسة هذا الطريق الجديد، حيث تقدر نسبة تقدم الدراسة حاليا بـ 80٪، على أن يدرج اقتراح العملية المتعلقة بإنجاز هذا المشروع بعد أن عرفت نتائج الدراسة التقنية ومدى جدواها.

أما فيما يخص الطريق الرابط بين ضاية بن ضحوة

وحاسي الرمل، يتمثل في إنجاز طريق جديد يربط الجهة الغربية للولاية على مستوى بلدية ضاية بن ضحوة لحاسي الرمل بولاية الأغواط، على مسافة 45 كلم، حيث تم إعداد الدراسة واقتراح تسجيل عملية إنجاز هذا المشروع ضمن مختلف البرامج التنموية للولاية، ولكن لم تدرج هذه العملية، حسب ترتيب الأولويات ضمن البرنامج المسجل لفائدة ولاية غرداية.

أما الطريق الرابط بين سبسب –بريزينة، يتعلق بمسلك يعبر مناطق فلاحية ويربط بلدية سبسب بالطريق الوطني رقم 107، حيث تمت دراسة هذا المشروع من طرف المصالح التقنية لبلدية سبسب على أن يتم اقتراح تسجيل عملية إنجاز هذا الطريق الجديد من طرف السلطات المحلية للولاية؛ ولاية غرداية، في إطار مخطط البلدية للتنمية (PCD) وهو من يشرف على المرافقة التقنية فقط، ونحن متمكنون للقيام بهذا العمل.

أما الطريق الرابط بين بريان وضاية بن ضحوة، بعد دراسة مقترحكم من طرف مصالحي التقنية التابعة لمديرية الأشغال العمومية لولاية غرداية، يتضح أن وجود بديل لهذا المحور الجديد الرابط بين بريان وضاية بن ضحوة بحيث تستعمل ساكنة المنطقة حاليا الطريق الوطني المزدوج رقم 1، والذي يعتبر أقصر وأحسن ممر بين البلديتين على مسافة 40 كلم، وعليه لا يمكن في المرحلة الحالية – أقول في المرحلة الحالية – اعتبار هذا المقترح من أولويات القطاع في ولاية غرداية.

أما فيما يخص الطريق الرابط بازدواجية الطريق بين زلفانة وغرداية، يتعلق هذا الانشغال بالطريق الوطني رقم 49 الرابط بين غرداية وحدود ولاية ورقلة على مسافة 70 كلم، مرورا ببلدية زلفانة والذي تم الشروع في إنجاز الشطر الأول منه على مسافة 20 كلم، انطلاقا من مفترق الطريق الوطني رقم 1، والطريق المحاذي لوادي ميزاب والطريق الوطني رقم 49، إلى غاية المناطق البترولية واد نومر باتجاه زلفانة، حيث تم وضعه حيز الخدمة بداية سنة 2024.

أما الشطر الثاني من هذا الطريق على مسافة 25 كلم، انطلاقا من وادي نومر إلى المدخل الشرقي لمدينة زلفانة فلم نتمكن من إدراج العملية المتعلقة بازدواجيته ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 وذلك نظرا لتسقيف ميزانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية وخاصة فيما يخص منشآت التطوير، علما أن هذه العملية كانت ضمن أولويات برنامج القطاع، كون أن الطريق الوطني رقم 49 مزدوج كليا في إقليم ولاية ورقلة وعلى مسافة 172 كلم، إنطلاقا من النقطة الكيلومترية 70 في حدود ولاية ورقلة مع ولاية غرداية وصولا إلى النقطة الكيلومترية 242 على مستوى مفترق الطرق مع الطريق الوطني رقم 3؛ وعليه، سنعمل على اقتراح تسجيل هذه العملية ضمن مشاريع قوانين المالية المستقبلية، حسب الأولويات والإمكانيات المالية المتاحة.

أما فيما يخص ازدواجية الطريق المنصورة –غرداية؛ يتعلق هذا الانشغال بازدواجية الطريق الوطني رقم 1 بين غرداية والمنصورة على مسافة 69 كلم. في هذا الصدد، تم التكفل بازدواجية الشطر الأول على مسافة 10 كلم، انطلاقا من مفترق الطرق الطريق الوطني رقم 1 والطريق الوطني رقم 49 باتجاه المنيعة، ضمن قانون المالية لسنة 2024 بمبلغ يقدر بـ 2.5 مليار دينار ومدة إنجاز تقدر بـ 16 شهرا وهو حاليا في طور الإنجاز على أن تتم مواصلة ازدواجية هذا المحور تدريجيا، حسب الميزانية المتاحة للقطاع.

وأشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، يعني لدي ملاحظة، تتم حاليا أشغال تقوية وصيانة الطريق الوطني رقم 1 بين غرداية والمنيعة، وإن شاء الله، عندما تتاح الفرصة والأموال، إن شاء الله، سنقوم بإتمام العملية؛ عملية ازدواجية الطريق، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للأخ الطاهر غزيل إن أراد التعقيب على ذلك.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، نشكر رئيس الجمهورية على الثقة التي منحها ووضعها فيك، سيدي الوزير، ومن جراء عملك هذا أنت تشارك ولاية غرداية، لأنها مرت بمحن ومرت ومرت... لهذا نجد أن بعض البلديات متقاربة جدا فيما بينها، لكن لا يوجد الطريق الذي يصل بينها ونجد الطريق الذي نسميه بطريق الموت والذي يربط غرداية بالمنيعة وطريق ورقلة –غرداية؛ أرجو سيادة الوزير، وما أطلبه منك أن ينظر لهذا الطريق من طرف الدولة، على الأقل، من أجل التخفيف من عدد

الضحايا، لا أقول لك ولايات الوطن، نجد لا أدري ربما في 100 عائلة، نجد عائلة واحدة كانت ضحية في هذا الطريق، أرجو منكم، أتمنى والسيد رئيس الجمهورية في الاستماع إلينا اليوم، إن شاء الله، فمثلما زرت ولاية بشار، من بشار إلى تندوف، ماكنات وطرق تنجز، إن شاء الله، أتمنى أن تكون الطريق الوطني رقم 1 من الجزائر العاصمة إلى حدود عين قزام أن يكون الطريق معبدا ويكون الطريق خاليا، لأنه.. لقد ذهبت إلى تمنراست، بها حوالي 25 انحرافا واجهني في الطريق – حتى الموظفون – يتجنبون المرور بها، معناه خرجنا لكي نخرج... أصبح الأشخاص ينقلون سياراتهم في الشاحنات وهم يسافرون عبر الخطوط الجوية الجزائرية؛ زد على ذلك، فطريق ضاية بن ضحوة –متليلي، هي 35 كلم، أتمنى، السيد الوزير المحترم، أن يرى هذا الطريق النور، على الأقل، لكي ترتبط بلديات غرداية ببعضها البعض. أريد أن أقول لك إن نسبة التنمية منخفضة، التنمية ناقصة لدينا في متليلي، بلدية تبلغ مسافتها حوالي أكثر من 28 كلم، تتواجد بضفاف الواد بها جسران ودائرة، يبلغ عدد سكانها أكثر من 60 ألف ساكن، يوجد بها جسران! لما تمطر السماء ويأتي فصل الشتاء، يجتاز التلاميذ المتمدرسون حوالي مسافة 10 كلم ليصلوا إلى الحافة الأخرى أو الجهة المقابلة.

سيادة الوزير، أعانك الله وسهل مسعاك، إن شاء الله، ونتمنى أن تحظى ولاية غرداية بالرعاية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا لك السيد الطاهر غزيل، على تهنئتكم أولا، وفيما يخص الطرق في ولاية غرداية، خاصة الطريق الوطني الذي تكلمت عنه وهو الطريق الوطني رقم 49 والطريق الوطني رقم 1، فقد زرت ولاية غرداية في فصل الصيف الماضي، بحيث أعطينا إشارة انطلاق الطريق الوطني رقم 1، باتجاه ازدواجية الطريق باتجاه المنيعة، وكما قلت، حسب الإمكانيات المالية سنكمل المشروع، إلا أنه في انتظار إتمامه، نحن لا نبقى مكتوفي الأيدي، بل نقوم بصيانة هذا الطريق، وإن تكلمتم عن مسألة الانحراف، يكون الانحراف في الطريق الذي به أشغال الصيانة وفي كل هذا الطريق، على كل حال، ابتداء من الجزائر العاصمة، إلى غاية تمنراست توجد مقاطع كثيرة هي في طور إنجاز صيانتها وتقويتها، نحن حاليا لن نفرط بها، إن شاء الله، وهذا المحور الأساسي الذي سيربط الشمال بالجنوب سنتكفل به ونتابعه بكل صرامة.

أما فيما يخص الطريق الوطني رقم 49، تكلمت عنه وقلت لكم بأن هذا البرنامج أو هذا المقطع كان مبرمجا، لكن حسب الأولويات، وكانت خاصة مسألة تطوير المنشآت القاعدية، كنا أجلناه ولم نحذفه، أجلناه فقط، إن شاء الله، سوف نباشر فيه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الحق براهيمي، ليطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة أحمد خرشي المحترم، رئيس الجلسة،

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فقط أريد أن أستغل هذه السانحة، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار، نحن نثمن البيان الإعلامي الصحفي الذي أصدره مكتب مجلس الأمة اليوم، والذي يندد فيه بالتدخل السافر في شؤوننا الداخلية، أما بعد؛

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن الاهتمام الذي يوليه السيد رئيس الجمهورية لترقية الولايات الجديدة، لهو جلي من خلال بعث المشاريع لدفع

عجلة التنمية فيها، لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة، إلا أن سكان ولاية أولاد جلال، ما زالوا يعانون أثناء تنقلهم ومستعملي الطريق، على حد سواء، بين الولايات المجاورة لها بحكم موقعها الجغرافي والمتميز وخصوصيتها، وهنا أتساءل؟

– ما هو مصير الدراسة المنجزة من طرف مصالحكم من أجل إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ بالمسافة المقدرة بـ 58 كلم، من شمال ولاية أولاد جلال إلى جنوبها؟ وما هو موعد آجال إنشاء وتسليم هذا الطريق؟

ولعلمكم، سيدي الوزير، أن ولاية أولاد جلال تدفع من فلذات أكبادها شهداء على مستوى هذا الطريق الذي أصبح هاجسا يؤرق جميع سكانها وسكان المنطقة، على حد سواء.

وعاشت الجزائر حرة مستقلة، سيدة منتصرة، بقيادة أبنائها المخلصين، وتفضلوا بقبول أسمى عبارات الشكر والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق براهيمي؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم مجددا.

في البداية، أتوجه بشكري الخاص إليكم السيد عبد الحق براهيمي، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم حول مصير الدراسة المنجزة من أجل إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

تعتبر شبكة الطرقات لولاية أولاد جلال بدائرتيها أولاد جلال وسيدي خالد، ذات أهمية بالغة، نظرا لمرور طرق وطنية مهمة عبر ترابها، تربط الشمال بالجنوب، هذه الوضعية المميزة والمهمة اكتسبت من المكان الاستراتيجي الذي تتموقع به، حيث إنها تجاور خمس ولايات: المسيلة، الجلفة، تقرت، المغير، بالإضافة إلى ولاية بسكرة، ممتدة على طول 1483 كلم، موزعة كما يلي:

– 3 طرق وطنية:

– الطريق رقم 46.

– الطريق رقم 46 أ.

– الطريق رقم 116.

بإجمالي 115 كلم، بعد تصنيف الطريق الولائي 61 كطريق وطني أصبح طريقا وطنيا 116.

لدينا 6 طرق ولائية بإجمالي 308 كلم و63 طريقا بلديا بإجمالي 1060 كلم، بعد تصنيفات جديدة على مستوى البلديات.

هذه الشبكة تتميز بحركة مرورية كبيرة، خصوصا على مستوى الطرق الوطنية، أهمها الطريق الوطني رقم 46 أ، الذي يعرف حيوية بمعدل 12000 مركبة في اليوم، من ضمنها 40٪ للمركبات الثقيلة.

وكذا كثافة قوافل النقل الاستثنائي المتجه نحو الجنوب، حيث يمتد الطريق الوطني 46 أ على مسافة 58 كلم، بداية من حدود ولاية المغير بمنطقة الجدر ببلدية البسباس إلى غاية حدود ولاية بسكرة، مرورا بكل من مدينة أولاد جلال ومدينة الدوسن وبئر النعام وبلدية الشعيبة، أين تقطع الطريق الوطني 46 الذي يربط بوسعادة ببسكرة؛ وفي هذا الصدد، أعلمكم بأنه قد تم إنجاز دراسة ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ على مسافة 58 كلم من طرف الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للأشغال العمومية (CTTP) والتي تم استلامها منذ مارس 2024. أما بالنسبة لإنجاز ازدواجيته ونظرا لمحدودية الغلاف المالي الموجه لقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، فقد تم اقتراح تسجيله على أشطر:

– ضمن البرنامج الثلاثي 2025 – 2027: في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025، وحسب الأولوية كما يأتي:

الشطر الأول كان مقترح ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ، على مسافة 18 كلم انطلاقا من مدينة أولاد جلال إلى منطقة الدوسن، حيث تم اقتراح إنجازه ضمن ميزانية 2026 في إطار مشروع قانون المالية 2025، نحن نقترح مشروعا

لثلاث سنوات.

أما الشطر الثاني، ازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ، على مسافة 18 كلم انطلاقا من منطقة الدوسن إلى غاية منطقة بئر النعام، حيث تم اقتراح إنجازه ضمن ميزانية 2027 في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025 في انتظار تسجيل هذه العمليات المتعلقة بازدواجية الطريق الوطني رقم 46 أ؛ نشير إلى أنه تم التكفل بتدعيم مقطع من هذه الطرق على مسافة 21 كلم خلال هذه السنة، كما تم تسجيل أشغال تدعيم مقطع آخر منه على مسافة 19 كلم في إطار قانون المالية لسنة 2025.

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للسيد عبد الحق براهيمي إن أراد التعقيب على رد الوزير؛ فليتفضل.

السيد عبد الحق براهيمي: شكرا للسيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة.

السيد الوزير نشكرك على الإجابة المفصلة، لكن تمنينا ألّا يصل هذا المشروع إلى سنة (2027 –2028)، لأن هناك حوادث كثيرة والإحصائيات لديكم، المركبات الثقيلة شاحنة (شكمان – SHACMAN) المخصصة للرمل التي تنطلق من واد سوف إلى الشمال، كلها تمر عبر الطريق رقم 46 أ، والوضعية كارثية ونتمنى حرصكم ووقوفكم على هذا المشروع وتطبيقه في أرض الواقع.

السيد الوزير،

نتمنى أن تكون إجابتكم مقنعة ليس لشخصي ولكن لسكان ولاية أولاد جلال.

السيد الوزير،

أريد التنويه لنقطة، ربما سأخرج قليلا عن الموضوع، أنا شخصيا فقدت أختي وسبعة من أبنائها يوم 12 سبتمبر من العام الماضي في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساء، وأنا أحتسبهم عند الله شهداء، ومثلي، عائلات كثيرة في أولاد جلال، تعرضت إلى هذه المآسي، وأتمنى أن تعتنوا بهذا الطريق في أقرب وقت لكي لا يعيش سكان ولاية أولاد جلال، ما عشته أنا شخصيا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحق براهيمي؛ رحم الله موتاك وموتى كل المسلمين؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد التعقيب؛ فليتفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا، بداية، أقدم التعازي لكم أخي الفاضل "الله يرحمها ويوسع عليها"، أنا ألزم نفسي لكي لا أدخل في جواب تقني، لأنه كنت قلت وأعطيت الشروحات اللازمة وقلت هذا المقطع فيه 12000 مركبة يوميا، هي في الحقيقة يلزم ازدواجية من الناحية التقنية، لأنه يوجد به 40٪ من الوزن الثقيل، لإعلامكم أنه في الشبكة الوطنية، لو نتبع هذه التقنية لدينا نسبة كبيرة من شبكة الطرقات الوطنية يجب أن تكون مزدوجة، يجب أن تضخ فيها أموال ضخمة ولهذا كنت أقول في انتظار أن تكون الموارد المالية اللازمة للتكفل بكل الطرقات، نحن نقوم بالصيانة لإنقاص التعب على المواطنين، نطلب من المواطنين أن يحترموا قوانين المرور، أعطيك نظرة فقط في الطريق السيار، قمنا بحملة تحسيسية لجانب فقط للوزن الثقيل وأحضرنا معدات لوزن هذه المركبات، الوزن الكامل والوزن الرئيسي، في بعض المناطق كان لدينا 100٪ من المركبات التي كانت عليها رقابة، 100٪ كانوا يتجاوزون الحمولة المسموح بها بكثير، في بعض الأحيان تكون ضعف الحمولة المسموحة، كيف نستطيع التحكم في شاحنة تحمل ضعفي المسموح بحمله؟ من أنجزها لم يقم.. وعند الكبح لا تستطيع أن تتحكم فيها، في المنحدر، قمنا بثلاث حملات تحسيسية في حملتين وجدنا 100٪، في حملة أخرى وجدنا 80٪، ونحن الآن نتخذ إجراءات للمحافظة على الأرواح، لأن الروح لا ثمن لها، لكن لا نستطيع في وقت وجيز أن نتكفل بكل هذه الشبكات، شبكة الطرقات فيها 144 ألف كلم، منها الطرق السيارة والطرق المزدوجة من ثاني أكبر شبكة في إفريقيا، يجب صيانتها أولا، والتوسيع ثانيا، من جهة أخرى كذلك، أشير أن عدد حظيرة السيارات يضرب في أربع مرات، لكن شبكة الطرقات لم تتوسع ولكن يجب توسعتها ونحن قائمون على ذلك، كل ما توفرت الإمكانيات المالية نكون.. في انتظار هذا الشيء أوجه نداء، لنحترم القانون في السرعة، في الحمولة، وهؤلاء كلهم أبناؤنا، كل مواطن، كل من يخرج واحد من ذويه يخاف عليه متى سيصل إلى أين هو ذاهب،

ولهذا نحن متيقنون أن إلزامية هذا الانشغال نحن نشعر به، ولهذا لم أرد إعطاءكم جوابا تقنيا لأن الأجوبة التقنية لما نرى كل الطريق، أتفق معك يستلزم أن تكون له هذه الازدواجية، لكن هناك طرقات كثيرة في القطر الوطني، تتطلب هذا الشيء ونحن حسب الأولوية.. هناك بعض الطرقات تستغلها 45000 مركبة وسنتدرج في ذلك، وكلما توفرت الإمكانية نقوم بها، إن شاء الله، وشكرا، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى آخر متدخل في قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، ألا وهو الأخ محمد رباح، لطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الدكتور أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة المحترم، رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم.

السيد الوزير بعد واجب التحية والاحترام؛

الكل يعلم الضغط المسلط على الطريق السيار شرق –غرب، خاصة في شقه المتواجد بولايتي البليدة والبويرة، ولهذا فإن السلطات فكرت وقدرت وأعلنت إنجاز طريق اجتنابي يربط الطريق السيار شرق – غرب من مدينة خميس مليانة بولاية عين الدفلى إلى ولاية برج بوعريريج، مرورا بولاية المدية، وهذا لتقليل الضغط على الطريق السيار شرق – غرب، في جزئه المار بولايات البليدة والبويرة والجزائر، وفك العزلة عن البلديات التي يمر بها.

سيادة الوزير، السؤال هو:

كان من المفروض نهاية هذه السنة تسليم الطريق الاجتنابي الرابع الرابط بين خميس مليانة (ولاية عين الدفلى) والبرواقية (ولاية المدية)، إلا أننا نلاحظ تأخرا كبيرا خصوصا على مستوى الشطر الرابط بين مدينة حناشة ومدينة البرواقية على مسافة 34 كلم، ما هي أسباب التأخر؟ وما هي استراتيجية القطاع لتسليمه في وقته؟

وبخصوص باقي الطريق في شطره الرابط بين مدينة البرواقية ومدينة برج بوعريريج، متى يتم الانطلاق في المشروع؟ وما هي تكلفته؟ ما هي العراقيل في إتمام إنجازه؟ وهل سترفعون التحدي لإتمام المشروع، خصوصا كونه طريقا مهما يقلل المسافة بين الشرق والغرب ويسهم في تقليل الضغط المروري على ولايتي البليدة والبويرة وكذا العاصمة؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة الأعضاء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله مجددا.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة على طرح سؤالكم حول الطريق السيار الاجتنابي الرابع الرابط بين ولايتي برج بوعريريج وعين الدفلى (خميس مليانة)؛ وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يدخل مشروع الطريق الاجتنابي الرابع الذي يمتد على مسافة 252 كلم، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكذا مخطط الطرق والطرق السيارة، حيث يربط بين مدينة خميس مليانة بولاية عين الدفلى وبرج بوعريريج، مرورا بولاية المدية والبويرة والمسيلة، يهدف هذا المشروع الذي أنجزت دراسته التقنية كليا إلى المساهمة في فك الضغط عن المناطق الوسطى للبلاد، كما يعتبر هذا المسار

كخيار آخر للعابرين من الشرق إلى غرب البلاد ويمكن من التخفيف من الضغط عن الشطر الوسط من الطريق السيار شرق. لقد تم الانطلاق في أشغال مشروع الطريق السيار الاجتنابي الرابع في شطره الرابط بين مدينتي خميس مليانة والبرواقية على مسافة 67 كلم، والذي أسندت أشغاله إلى مجمع شركة (جزائرية – أجنبية)، وقسم إلى جزءين:

الجزء الأول من محول الطريق الوطني رقم 18، خميس مليانة إلى محول حناشة على مسافة 34 كلم، والجزء الثاني من محول حناشة إلى محول الطريق الوطني رقم 1 بالبرواقية على مسافة 33 كلم؛ وعليه، فالأشغال جارية حاليا لإنجاز المقطع الأول من المشروع على مسافة 67 كلم، بين مدينتي خميس مليانة بولاية عين الدفلى ومحول البرواقية بولاية المدية، حيث إن تقدم عملية الأشغال يُقدر بـ 74٪، وقد تم تسليم المقطع الرابط بين محول الطريق السيار (شرق –غرب) على مستوى مدينة خميس مليانة وجندل على مسافة 17 كلم في 2023.

تجدر الإشارة أن أشغال هذا الشطر من المشروع عرفت بعض العراقيل، منها تقنية وأخرى مالية أدت إلى تباطؤ عملية الإنجاز وأثر هذا على آجال التسليم، من بين العراقيل التقنية، نذكر عملية تحويل مختلف الشبكات: الكهرباء، الماء، الغاز، تحويل وإعادة بناء خزان مائي لتموين ساكنة منطقة "أولاد بوعشرة"، تهديم بنايات متواجدة داخل رواق المشروع مع إعادة السكن لأصحابها، التغيرات التي طرأت على مستوى مسار المشروع بعد إنجاز الدراسة التنفيذية، عراقيل إدارية مثل تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع والحصول على تراخيص استغلال المحاجر، طبيعة التضاريس، تعلمون أن التضاريس ليست سهلة هنالك التي يمر عبرها هذا المشروع، وتأثير وباء كورونا على سير المشروع.

أما العراقيل المالية وهي الأهم، تتلخص في التأخر في الحصول على الأغلفة والاعتمادات المالية اللازمة لإعادة تقييم المشروع، كذلك عدم التمكن من تخصيص مبالغ رخص الالتزام اللازمة لإعادة تقييم المشروع، علما أنه لم يتم رصد إلا نسبة 27٪ من المبلغ المطلوب، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه العراقيل أدت إلى توقف المشروع لعدة فترات متقاطعة، لكن إجماليا تفوق 42 ساعة.

أمام هذه الوضعية، نعمل، حاليا، على تكييف برنامج التسليمات، حسب الموارد المالية المتاحة ونسعى إلى تسليم مقطع آخر على مسافة 18 كلم، وذلك من نهاية المقطع المستلم على مستوى منطقة "جندل" المقدر بـ 17 كلم، إلى غاية منطقة "أولاد بوعشرة" وهذا، إن شاء الله، يكون قبل نهاية السداسي الأول من سنة 2025، وبعد ذلك إتمام هذا المشروع في شطره الرابط بين مدينتي خميس مليانة والبرواقية، على مسافة 67 كلم، بتسليم مقطع آخر وصولا إلى نقطة التقاطع مع الطريق السيار (شمال – جنوب) الطريق الوطني رقم 9 سابقا، بمنطقة "زيبك" التابعة لدائرة البرواقية بولاية المدية على مسافة 33 كلم.

أما فيما يخص برمجة أشغال الشق المتبقي لمشروع الطريق السيار الاجتنابي الرابع (البرواقية –برج بوعريريج) مرورا بالمسيلة على مسافة 198 كلم والذي يعتبر شطرا ذا أهمية، حيث سيسمح، كما قلنا، بتخفيف الضغط الناجم عن حركة المرور على مستوى مناطق الوسط للبلاد (عين الدفلى، البليدة، العاصمة، بومرداس، البويرة)، نشير أن الغلاف المالي الواجب تسخيره لإنجاز هذا الشطر يقدر بحوالي 430 مليار دينار، وفي انتظار حشد الموارد المالية اللازمة، تعكف حاليا دائرتنا الوزارية على برمجة، حسب الميزانية المتاحة، عملية التهيئة لمحاور الطرقات الموازية للطريق السيار الدائري الرابع، تدعيم الازدواجية التي ستمكن من استيعاب حجم حركة المرور المتزايدة، خاصة على مستوى المنطقة الوسطى؛ وفي هذا الشأن، تم الانطلاق في أشغال ازدواجية وتدعيم الطرق الوطنية كمرحلة أولى وهي ازدواجية الطريق الوطني رقم 18 على مسافة 23 كلم، بإقليم ولاية المدية، ازدواجية الطريق الوطني رقم 60، في شطره الرابط بين حمام الضلعة وحدود ولاية برج بوعريريج، على مسافة 120 كلم بالمسيلة، والشطر الأول من ازدواجية الطريق الوطني رقم 45، على مسافة 10.5 كلم بإقليم ولاية برج بوعريريج، وكذا تدعيم الطريق الوطني رقم 40، على مسافة 25 كلم بإقليم ولاية المدية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مجددا للأخ محمد رباح إن أراد التعقيب.

السيد محمد رباح: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

في البداية، السيد الوزير، أهنئك والسادة الوزراء على الثقة التي حظيتم بها من طرف السيد رئيس الجمهورية، وفي تعيينكم في الحكومة.

السيد الوزير،

الصراحة التي التمسناها منك هي أن هناك عراقيل تقنية وعراقيل مالية، الآن كيف يتم حل العراقيل التقنية؟ أنا مدرك بالموضوع أن المسار موجود، يعني عمليات الحفر وما إلى ذلك حتى فيه مقاطع تم تزفيتها وهناك مقاطع أخرى خاصة، المشكل يكمن في الجسور وهو أن هناك شركات تتحجج بغلاء مادة الحديد، هنا هل يتطلب الأمر إعادة النظر في مبلغ الصفقة مع هاته الشركات وخاصة الأجنبية منها؟

السيد الوزير،

أنتم قد جئتم لزيارة ولاية المدية وأمام الصحافة، المقاولون التزموا أن يسلموا الطريق قبل نهاية سنة 2024، أنا لا أتكلم عن وعود المقاولين، أتكلم عن وعودك – أنت السيد الوزير – أن الطريق سيسلم قبل نهاية السداسي الأول لسنة 2025، هذا الطريق، السيد الوزير، يمر على ضريح الشهيد "سي امحمد بوقرة" الذي هو قائد الولاية الرابعة التاريخية، تاريخ استشهاده هو يوم 5 ماي 1959، أنا، إن شاء الله، أدعوك، السيد الوزير، إلى زيارة ولاية المدية في القريب العاجل وأتمنى أن يسلم هذا الطريق يوم 5 ماي 2025، على الأقل، من خميس مليانة إلى غاية أولاد بوعشرة، الذي يوجد به ضريح الشهيد.

شيء آخر، السيد الوزير، أنكم، تكلمتم عن حلول أخرى التي هي مثلا ازدواجية الطريق رقم 18، ولكن السيد الوزير، أنتم قدرتم أن 23 كلم فقط هي المسافة الرابطة بين سيدي نعمان وبني سليمان، يبقى بين بني سليمان إلى سدراية، لا يوجد، ومن سيدي نعمان إلى البرواقية، هذا أيضا، السيد الوزير، يجب أن يخصص مبلغ مالي لإنجاز الازدواجية.

تكلمتم، السيد الوزير، عن الطريق رقم 60 في شطره من سيدي عيسى إلى المسيلة، ولكن من سيدي عيسى يأتي (يكثر خيركم).. شكرا لكم السيد الوزير، لقد أعطيتمونا الطريق الوطني رقم 60، أعطيتمونا السنة الماضية 20 كلم وهذه السنة أعطيتمونا 6 كلم، حبذا لو تكون الازدواجية، نحن طلبنا الازدواجية، ولكن هناك نقائص، لابد أن يتم هذا الطريق من بلدية سغوان، ثلاث دوائر، عين بوسيف إلى شلالة العذاورة وصولا إلى سيدي عيسى.

الطريق الإجتنابي الرابع، السيد الوزير، إذا تم إعداده، إن شاء الله، وهو طريق هام جدا وجدا، سوف يخفف الضغط والعزلة عن مدن عانت ويلات الإرهاب وهو في وسط غابة، كما تعلم، السيد الوزير، أذكر على سبيل الذكر لا الحصر، السيد الوزير، ما تعلق ببلدية دائرة السي المحجوب، أولاد بوعشرة، وكذا من وامري إلى حربيل، إلى المدية وحتى إلى أولاد هلال، إلى أولاد عنتر، إلى دراف وأيضا إلى شلالة العذاورة، أيضا إلى السواقي، هذه كلها مدن على ضواحي الطريق، حبذا، السيد الوزير، لو يتم ربطها، السيد الوزير، ثقتنا كبيرة فيكم إذا، هذا الطريق إن لم تقف عليه أنت شخصيا، الناس تقول إنه يتقدم وهو لا يتقدم، السيد الوزير، أقولها صراحة ونحن نأمل أن تزورنا في أقرب وقت ممكن وتقف عليه أنت شخصيا، على الأقل، نستلم طريق أولاد بوعشرة إلى خميس مليانة، قبل نهاية السداسي الأول.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا، كنت قد تكلمت عن تحجج الشركات وخاصة الأجنبية بغلاء مادة الحديد، هي لديها صفقة معنا، لدينا صفقات مع شركات جزائرية وأجنبية نتعامل معها على أساس الصفقة، لكن الصفقة تقول يجب أن ندفع لهم الأموال، نحن لما يكون لدينا عجز لما يكون لدينا مشكل في الموارد المالية.. ولهذا الوعد الذي تكلمت عنه الآن، أنا، يكون بيدنا، لماذا؟ نحن قررنا إعادة هيكلة الصفقة التي بيننا لكي تكون لدينا صفقة معهم بتسليم جزئي، لما نقوم بصفقة (الملحق) للقيام بهذه العملية، نستطيع أن نفرض عليهم وإذا لم يلتزموا تكون لدينا حلول أخرى، ولهذا نحن بصدد إعداد هذه الهيكلة المتعلقة بملحق الصفقة وحدّدنا إلى غاية بوعشرة، تسلم في نهاية السداسي الأول من سنة 2025، أما البقية، إن شاء الله، نحن سنحضر كل الموارد اللازمة لإكمال هذا البرنامج، لأننا نعمل على هذا الأمر

لكي نستكمل كل المشروع بداية سنة 2026، لقد قلت لك إن المشروع بكامله يحتاج أموالا كثيرة ولدينا احتياجات كثيرة، أهمية هذا المشروع واضحة، لأن هناك ضغطا كبيرا على الطريق السيار وخاصة في شطره الأوسط، هو حسب الدراسات الأولية فاق حمولته، كثافته المرورية التي كانت مدروسة في بداية الألفينات تغيرت، ولهذا يبقى هذا الطريق مهما إلا أنه في انتظار تجسيده قمنا بازدواجية شطر منها (الطريق الوطني رقم 18) والطرق الوطنية الأخرى التي ليس بها ازدواجية، سنقوم بتدعيمها وتقويتها في انتظار توفر الموارد المالية، إن شاء الله، وهذا المشروع سأقف عليه، كما قلتم، لكي نكون ملتزمين بوعودنا، إن شاء الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى آخر قطاع مبرمج في جلستنا هذه، ألا وهو قطاع الصحة؛ والكلمة للسيد عمر خمایاس، لطرح سؤاله الشفوي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عمر خمایاس: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام.

..(كلام بالتارقية)..

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصحة، هذا نصه:

في إطار حماية الصحة العمومية من الكثير من الأمراض الفتاكة والخبيثة، حيث نرفع إليكم، وبكل أسف، معاناة مرضى السرطان في كل من ولايتي جانت وإليزي، خاصة في مرحلة العلاج بشكل عام وبالأشعة بشكل خاص، حيث إن مرضى السرطان بولايتي جانت وإليزي ينتقلون يوميا إلى ورقلة، الواد والعاصمة، مع صعوبة الحصول على موعد، إضافة إلى التكاليف التي تصاحب ذلك ويبقى المريض يعاني.

سؤالي: متى تستفيد ولايتا جانت وإليزي، من وحدة لمعالجة مرض السرطان لرفع الغبن عن المصابين ومنحهم فرصة للعلاج والراحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمایاس؛ الكلمة للسيد وزير الصحة للرد على السؤال؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على النبي الكريم.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،
زميلتي السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد الوزير، زميلي،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أنعمتم صباحا.

في حقيقة الأمر، السيد عمر خمایاس، هذا السؤال هو سؤال يندرج في إطار استراتيجية وزارة الصحة منذ 3 سنوات، 4 سنوات كان كل مرضى السرطان ينتقلون إلى مراكز مكافحة السرطان بالتشاور مع المختصين والأساتذة، وصلنا إلى نظرة استراتيجية أخرى، بحيث إنه الآن في كل ولاية، العلاج الكيميائي يتم على مستوى الدوائر، إذا لم أقل البلديات، يبقى العلاج بالأشعة ليس كل يوم، الأشعة لديها فترة، كل 20 يوما، كل 15 يوما، ليست كل يوم، لكن الآن بالنسبة لولاية إليزي هناك منذ 2017 قاعتان (أنت قلت لا يوجد)، قاعة للنساء وقاعة للرجال، وفيها 3 أسرّة و4 أسرّة للتداوي بالعلاج الكيميائي، نحن الآن نهيء في ولايةَ جانت مستشفى 60 سريرا لتوفير العلاج الكيميائي وفي مستشفى 120 سريرا هناك وحدة منتظرة للعلاج الكيميائي، العلاج بالأشعة يبقى على المراكز لكن هناك.. إذا كانت فيه موارد مالية متاحة سنصل أيضا إلى توفير مسرّعات على مستوى كل الولايات للتكفل بالمرضى وخاصة وأن هناك الآن تحولا استراتيجيا، كل مستشفيات 240 سريرا وحتى 120 سريرا ستكون بها مصلحة لعلاج الأورام، خاصة وأن العدد يتزايد مع تزايد السكان.

شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عمر خمایاس على السؤال المهم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد الوزير؛ أسأل

السيد عمر خمایاس إن أراد التعقيب على ذلك فليتفضل.

السيد عمر خمایاس: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات؛ نحن، السيد الوزير، بالنسبة لمرضى السرطان في ولايتي جانت وإليزي، كما قلتم، توجد مصلحة قديمة لكن أؤكد لك من هذا المنبر أن هذه المصلحة غير كافية، لأنه نحن اليوم في إليزي مقر الولاية تتبع لها أكثر من 4 بلديات: بلدية الدبداب، بلدية برج عمر إدريس، عين أمناس، بالإضافة إلى المناطق النائية، لدينا مناطق نائية، ولايتنا شاسعة فلذلك لما تذكر سريرين اثنين (02) ويأتي 20 مريضا، ما هو الحل؟ هذا هو الإشكال!!

أما في ولاية جانت، ليومنا هذا، هناك أناس أعرفهم بالأسماء تنازلوا عن حصصهم لأن هناك مشقة السفر بالإضافة إلى كثرة الأتعاب والمصاريف، فلذلك، نحن في سياستكم نأمل أن تتكفلوا بهذه الشريحة، ومن خلال هذا المنبر، نثمن قرار السيد رئيس الجمهورية، لاستحداث لجنة مكافحة السرطان، ومثل هذه اللجان نأمل أن تتفعّل على أرض الواقع، ونحن سبب وجودنا في هذه القاعة جميعا هو مساعدة المواطن البسيط.

السيد الوزير،

لقد عرجت على مشروع مستشفى 120 سريرا، لكي ننتظر ماذا وضعتم فيه من مصلحة؟ أنا أقول لكم من هذا المنبر، السيد الوزير، مستشفى 120 سريرا في جانت ما زال لم يخرج من الأرض! كم ننتظره؟ 5 سنوات!

نأمل حلولا واقعية، السيد الوزير، ونحن هدفنا وهدفكم جميعا أن نساعد هذه المنطقة ونتكفل بهؤلاء المرضى.

وفي الأخير، نتمنى، السيد الوزير، أن تأتي إلينا في جانت لترى ذلك على أرض الواقع، ومرحبا بكم في جانت، وتحياتنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر خمایاس؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: من دون تعقيب، ولكن أنا لا أتكلم عن مستشفى 120 سريرا، أنا أتكلم عن المستشفى الذي قد يبنى خلال 5 سنوات، سوف تكون فيه مصلحة للعلاج الكيميائي وربما أيضا بالأشعة، أنا أتكلم عن 60 سريرا الذي هو موجود الآن، هناك تهيئة لمصلحة للتكفل، وأريد أن أصحح وأضيف معلومة للسيد عمر، أن العلاج الكيميائي لا يحتاج إلى أسرّة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات، نبقى في نفس القطاع ألا وهو قطاع الصحة؛ والكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة، ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة، الأستاذ الدكتور أحمد خرشي،

السيد وزير الصحة المحترم،

السيدة وزير العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

نظرا لمعاناة مئات مرضى السرطان وعائلاتهم من ساكنة ولاية الجلفة، منذ سنوات طويلة، في التنقل إلى شمال الوطن وجنوبه لتلقي العلاج، وبعد المطالب الملحة والمسيرة البيضاء التي قام بها الجلفاويون ذات يوم، وبعد وفاء السيد رئيس الجمهورية بوعوده وإنجاز مستشفى مكافحة السرطان في آجال قياسية، إلا أنه وبعد سنة من تاريخ تدشينه من طرف السيد الرئيس، أثناء زيارته للولاية في أكتوبر 2023، بقي المستشفى هيكلا بلا روح، فلم يجهز بالعتاد والمسرعات الخطية، وعملية توظيف الأطباء المتخصصين لم تتم، وبقي مرضى ولاية الجلفة وما جاورها يتنقلون إلى البليدة والجزائر العاصمة ووادي سوف بالجنوب لتلقي العلاج مع صعوبة الحصول على المواعيد للعلاج الكيميائي وبالأشعة.

وبناء على ما ذكر، ومراعاة لانشغالات ساكنة الولاية وسكان الولايات المجاورة، نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة لتجهيز المستشفى بالعتاد والمسرعات الخطية، وكذا توظيف الأطباء المتخصصين من أجل إنهاء معاناة المرضى وتحقيق الأهداف المرجوة؟ شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة للسيد وزير القطاع لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،

زميلتي السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

سؤال السيد عضو مجلس الأمة، وجيه جدا، لماذا؟ لأن مستشفى الجلفة لعلاج السرطان دشن من قبل السيد رئيس الجمهورية، منذ سنة وتم تجهيزه بكل المعدات الطبية الضرورية، منها جهاز الرنين المغناطيسي وهو موجود، جهاز السكانير وهناك جهازان وهما موجودان وجهاز للتصوير الطبي النووي، من خلال الأنشطة منذ جانفي إلى الآن تم فحص 2772 مريضا وتم علاج 376 مريضا من ولاية الجلفة، ومن ولايات أخرى، حتى من الأغواط، بالعلاج الكيميائي، واليوم تجرى عملية جراحية لأحد المرضى، كان من المقرر إجراؤها أمس في قاعة العمليات، لكن نظرا لحالته الصحية الصعبة، خاصة فيما يتعلق بقلبه، قرر الجراح تأجيلها إلى اليوم بعد تحسن حالته، يعني كل العمليات الآن تسير في هذا المستشفى بصورة عادية، أما بالنسبة للأطباء، يمكنني إعطاؤك إحصائيات. لدينا:

- 4 أطباء مختصين في العلاج بالأشعة.
- 5 أطباء في الأورام.
- 4 مختصين في الجراحة.
- 2 مختصين في طب التخدير والإنعاش.
- 2 مختصين في الطب النووي.
- 21 مختصا في التمريض الخاص بعلاج السرطان.
- 1 مختص في تشريح المرضى.
- 1 مختص في علم الطوفيات.
- 1 صيدلي مختص.

كما تم توظيف أيضا:

- 8 فيزيائيين طبيين.
- 9 أطباء عامين.
- 103 أعوان شبه طبيين.

معناه أن هناك عددا هائلا للتكفل به، لكن النقطة التي أشرت إليها ربما وهي التي قصمت ظهر الجمل، كما يقولون، هي مسألة المسرعات النووية.

التسيير هو محلي، وأنتم تعرفون أنه بحكم قانون 23 – 02 الخاص بالصفقات العمومية لا دخل للوزير في تسيير الصفقات العمومية، تم اعتماد دفتر شروط وأعطي للعارضين (9 أشهر) لاقتناء المسرعات، (9 أشهر)، معناه سنصل حتى إلى آخر جانفي، لأن دفتر الأعباء كان في ماي، أنا لا أتدخل في هذه المسألة لو كانت لنا نحن، أقول 6 أشهر، لكنهم وضعوا 9 أشهر، ربما الطرح صحيح، لماذا؟ لأن في العالم كله هناك شركتان تتكفلان بصنع المسرعات: فاريان الأمريكية (Varian)، والشركة السويدية (Elekta)، هاتان الشركتان اللتان.. ولما تقدم طلبا لاقتناء مسرع، لديك، على الأقل، لتصنيعه 6 أشهر، لاحظنا أن مؤسسات أخرى مثلا وهران تم اقتناء 6 مسرعات، لأنه كانت فيه هناك سرعة وقوة لأنهم ربما حددوها مع العارض، لكنني أعتقد أن المسرّع سيوفر في القريب العاجل وبالأحرى هي 3 مسرعات، وسيتم التكفل بجانب الطب الإشعاعي وليس بجانب الطب الكيميائي، لأنه يتم التكفل به على مستوى هذا المستشفى، ونحن مهما كانت الظروف نهنئ ولاية الجلفة لأنها الآن عندها مركز قائم بذاته، بقي فقط مركز الطب بالأشعة سيتم التكفل به قريبا.

وأشكرك مرة ثانية على طرح هذا السؤال المهم الخاص بالولاية، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الرحمان قنشوبة، هل يريد التعقيب على جواب الوزير؟ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا سيدي الوزير، "ربي يفتح عليك"، لا شك أن الاهتمام بالحالات بالاستثنائية الصحية هو من علامات الرشد السياسي، ولا شك أيضا أن مشروع مستشفى السرطان بعد فضل الله تعالى، هو من تجليات الرؤية الإنسانية والأبوية للسيد رئيس الجمهورية، نشكر الله على ذلك، وأحب أيضا أن أثمن العمل الجبّار الذي تقوم به بعض الجمعيات على مستوى الولاية التي تشتغل في مجال مساعدة مرضى السرطان "ربي يبارك فيهم ويتقبل حسناتهم"، غير أنه وبعد

مرور سنة على تدشين المستشفى، السيد الوزير المحترم، الوحدة الوحيدة التي تشتغل، وأنا أعي ما أقول، هي وحدة العلاج الكيميائي للكبار وليست مصلحة، أقول وحدة وهي ليست مصلحة، باقي المصالح لا تشتغل، والأطباء الذين تفضلتم وتكلمتم عن توظيفهم هؤلاء الأطباء هم في بطالة، لأن المصالح لا تشتغل، موظفون ولكن لا يشتغلون ويوجد أيضا مشكل سكن الأطباء.

السيد الوزير،

هل تعلمون أن أهل الجلفة من المرضى وعائلاتهم حينما يتنقلون إلى الولايات الأخرى لتلقي العلاج، يقال لهم "عودوا إلى ولايتكم فالسيد رئيس منحكم مركزا لمكافحة السرطان"؟ وهذا الأمر قيل لهم فعلا.

النقائص التي نتمنى أن تزول، ألخصها فيما يلي:

- نقص في الأطقم الطبية، كما قلت، في بعض التخصصات، أو لا يشتغلون.

- الممرضون المتخصصون في العلاج الكيميائي أيضا هناك نقص.

- نقص فادح في الأدوية وخصوصا الأدوية المضادة للألم.

- غياب سيارات الإسعاف وفي الحالات الاستعجالية نجد أنفسنا أمام وضعية.. يمكن لكم أن تتصوروا الوضعية.

- غياب شبكة اتصال هاتفية ثابتة ومقسم الهاتف وغياب التغطية بالهاتف النقال داخل المستشفى وهذا الأمر رأيته، العبد الضعيف وقف على هذا الأمر.

هناك مشروع "دار المريض"، السلطات قررت أن تخصص الأرضية لهذا الأمر، نتساءل أين وصل هذا المشروع؟ كذلك غياب إدارة حقيقية متمرسة التي يمكن لها أن تسيّر مركزا بحجم هذا المركز، وأعلم، سيدي الوزير، أنكم تفهمون ماذا أقصد.

إنشغال آخر، في سنة 2024 منحت الجلفة 10 مناصب لمساعدي التمريض، أيعقل أن ولاية بحجم الجلفة ولاية مليونية تتوفر فيها عشرات المؤسسات الصحية ما بين مستشفيات وما بين عيادات وإلى غير ذلك، يمنح لها 10 مناصب، في حين أن ولايات أخرى تمنح لها عشرات المناصب؟ ولن أذكر هذه الولايات حتى لا يغضب سكان هذه الولايات مني، هنا أتكلم عن الأمر الذي أطرحه دائما هو قضية الترقية، (La mise à niveau) لماذا لا نعامل مثل باقي الولايات؟ السيد رئيس الجمهورية "يكثر خيرو" تفطن لهذا الأمر ومنح الجلفة الخير الكثير ولذلك نطالب أو نتساءل عن المعايير التي تمنح من خلالها هذه المناصب؟

في الأخير، أرجو أن تتم تحت رعايتكم، السيد الوزير، تلافي هذه النقائص، وتقبلوا فائق التحيات.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: أنا فقط أشكر السيد عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بهذا المستشفى، لكن فقط تساؤل: كيف يمكن أننا نبرر 2772 فحصا وثلاثمائة تقريبا و372 علاجا كيميائيا وعملية جراحية إذا كان الأطباء لا يعملون؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، مع آخر متدخل حول هذا القطاع وفي هذه الجلسة، السيد عبد الكريم حدادي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم حدادي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير الصحة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير،

إن قطاع الصحة له أهمية بالغة في حياة المواطن، إلا أن هذا القطاع بالنسبة لولاية تيميمون يعاني من نقص في الأسرّة لكون الولاية بها مستشفى وحيد، منذ سنة 1983، هذا المستشفى لا يلبي حاجيات ساكنة الولاية التي يفوق عدد سكانها 170 ألف نسمة، وكذا كون الولاية بها مديرية جوارية بمقر الولاية تسير 8 بلديات مترامية الأطراف، علما أن إحدى هذه البلديات وهي (بلدية المطارفة) لا تتوفر على عيادة متعددة الخدمات، لكنها تحتوي على قاعة علاج بدون

طبيب وأن حوالي 80٪ من المترددين على هذه العيادة من أصحاب الأمراض المزمنة.

سؤالي لكم سيدي الوزير:

متى يتم الشروع في إنجاز مستشفى 120 سريرا بولاية تيميمون؟

متى يكون للدوائر الثلاث وهي دائرة واشرة، شروين وأقروت مديرية للصحة تشرف على تسيير القطاع؟

متى يتم إنجاز عيادة متعددة الخدمات على مستوى بلدية المطارفة بمقر البلدية (أولاد محمود) التي تضعها ساكنة البلدية على رأس أولوياتها؟ وشكرا لكم سيدي الوزير، وتقبلوا تحياتي.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد عبد الكريم حدادي؛ والكلمة مجددا للسيد وزير القطاع؛ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبينا الكريم.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،

زميلتي السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

سؤال الأخ الكريم، عضو مجلس الأمة، على نقص في الأسرّة في ولاية تيميمون، أنتم تعلمون، عندما زرنا السنة الماضية ولاية تيميمون، كان قرارنا، وبمباركة من السيد رئيس الجمهورية، بناء مستشفى 120 سريرا، نحن كنا مدركين لهذه المسألة وعلى علم أن هناك نقصا في هذه الولاية في الأسرّة، فتم تسجيل وتمويل مستشفى 120 سريرا وانطلقت الإجراءات؛ وطبعا، كما تعلمون، كل التجهيزات وبناء المستشفيات قد حولناها لوزارة السكن، لأنهم أكفأ منا في بناء المستشفيات وليس وزارة الصحة؛ وزارة الصحة همها المريض والأدوية... وغيرها، أما البناءات فحولناها لوزارة السكن، ووزارة السكن أعلنت عن منح الصفقة لكنها ألغيت من قبل اللجنة القطاعية بوزارة السكن لعدم احترام بعض الإجراءات، لكن الإجراء تم تداركه، وسينطلق بناء هذا المستشفى.

فيما يخص إنشاء مؤسسة عمومية صحيّة على مستوى أقروت وشروين، أنت تعلم أن هذا يتناقض مع القانون رقم 18 -11، المتعلق بالصحة العمومية التي ألغت المؤسسات العمومية الاستشفائية وأصبح في القانون الجديد المقاطعة الصحية، والمقاطعة الصحية لها شروط ومعايير لإنشائها، لا تنطبق على أوقروت وغيرها، لكن ببناء مستشفى أوقروت، الذي شارف على النهاية، سيتم إنشاء، فعلا، مقاطعة صحية تضم الكثير من المؤسسات، ولعلمكم أن هناك 12 عيادة في ولاية تيميمون وكل قاعات العلاج ستحول إلى مراكز صحية وإذا تحولت إلى مراكز صحية معناه أنه ستكون هناك المعايير الموجودة في المركز الصحي وهو الطبيب، وجراح الأسنان، والصيدلي، والممرض... وغيرها، يعني كل المراكز التي هي الآن قاعات علاج يتم تحويلها في انتظار تسجيل عيادتين للخدمات الصحية على مستوى المطارفة، التي هي قيد الدراسة.

شكرا لكم، السيد العضو، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد الوزير؛ الكلمة مجددا للأخ عبد الكريم حدادي، إن أراد التعقيب على ذلك.

السيد عبد الكريم حدادي: شكرا للسيد الوزير على التوضيحات، لكن، سيدي الوزير، أنا تكلمت عن قضية أولاد محمود، سيدي الوزير، ربما أنت قد زرتنا ورأيت أن هذه المنطقة بعيدة عن تيميمون ربما بحوالي 130 كلم، لكن عمال الصحة يعانون، إذا أرادوا الحصول على وثيقة يتنقلون 130 كلم للحصول عليها من تيميمون، لذلك ربما الرقمنة لم تتم بعد بالنسبة لقطاع الصحة.

كذلك السيد الوزير، لدي تساؤل بخصوص قضية شبه الطبي، في الزيارة الأخيرة التي قمت بها، السيد الوزير، وأنت مشكور لأنك برمجت لنا مركز تكوين شبه طبي، لكن لحد الآن لم نسمع عنه شيئا والمواطنون يشتكون من هذا الأمر، وفي آخر هذه السنة توجه أبناء منطقة تيميمون للتكوين إلا أنهم لم يجدوا مركزا للتكوين وهذا أدى إلى صراعات مع الولاية الأم (أدرار) التي عادوا إليها مرة أخرى، إذن، نتمنى من السيد الوزير، أن يأخذ هذا المطلب بعين الاعتبار؛ والسلام عليكم، وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لك السيد عبد الكريم

حدادي، والكلمة مجددا للسيد الوزير، إن أراد الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد عبد الكريم حدادي على التنبيه فيما يخص التكوين شبه الطبي، هذه السنة تم التكفل بهذه المسألة نهائيا وستفتح أقسام على مستوى ولاية تيميمون، خاصة، للأساتذة الذين كانوا في أدرار لنقل بعضهم – وذلك حسب طلبهم – إلى ولاية تيميمون.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع للأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابة عليها.

أشكر الزملاء الذين عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة، الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، وكذا السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، على حضورها ومشاركتها أشغالنا.

شكرا للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة عشرة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الخميس 17 جمادى الثانية 1446
الموافق 19 ديسمبر 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير الري؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
ودقيقة واحدة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وبالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا طرح عدد من الأسئلة الشفوية على عدد من أعضاء الحكومة، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم؛ وطبقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ مباشرة بوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد، صالح ڤوجيل، حفظه الله.

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء، الأفاضل،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، اسمحوا لي، معالي الرئيس، أن أتقدم بأسمى عبارات التهنئة والتبريكات لكافة الوزراء الذين جددت فيهم ثقة رئيس الجمهورية أو تم تعيينهم متمنيا لهم وراجيا لهم التوفيق في أداء مهامهم النبيلة، خدمة للجزائر الحبيبة، هذا البلد المفدى الذي يحتاج منا كل التضحيات وكل الأعمال الجيدة للنهوض به.

وطبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أطرح على معاليكم، السيد وزير الطاقة المحترم، السؤال الشفوي الآتي نصه:

السيد الوزير؛

لقد حظيت بعض الفرق الرياضية، دون غيرها، من رعاية المؤسسات النفطية بهدف التشجيع والنهوض

بمستوى الرياضة ولاسيما كرة القدم، ومهما كانت الآثار المترتبة عن تلك الرعاية والتي كان أملنا أن تكون إيجابية، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه ونطرحه عليكم ـ معالي الوزير ـ اليوم هو:

ـ ما هي المعايير التي اعتمدتها تلك الشركات النفطية لرعاية هذه الفرق دون أخرى؟

ـ وهل ترون أن هذه الرعاية ساهمت في رفع مستوى كرة القدم في بلادنا؟

تقبلوا، السيد وزير الدولة المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: بعد بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لكم،

أيها الجمع الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد الكريم قريشي، بطرح سؤال شفوي حول المعايير المعتمدة من قبل الشركات البترولية لرعاية الفرق الرياضية، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إن رعاية الشركات البترولية، وعلى رأسها سوناطراك، للفريق الرياضية تستند إلى قرارات استراتيجية، ترتبط بالقيم والتزامات هذه الشركات تجاه المجتمع، وبالنسبة لمعايير الرعاية لدى الشركات البترولية، فهي ترتكز على عدة أسس، أولها، القيم والالتزامات التي تنطلق منها الشركات في رعايتها، حيث تعتبر هذه الشركات دعم الرياضة جزءا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

التأثير الإيجابي على الرياضة الاحترافية هو أساس آخر مهم، خاصة بالنسبة إلى أندية القسم الأول لكرة القدم، حيث يتم اتخاذ قرارات الرعاية بهدف تحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي على مستوى الاحترافية في الرياضة، ويشمل الدعم أيضا تطوير البنية التحتية والبرامج التدريبية والإدارة الاحترافية للأندية؛ ولا يقتصر الدعم على أندية القسم الأول أو الثاني فقط، بل يشمل أيضا الاهتمام باحتياجات الأندية والجمعيات الرياضية الأخرى، الأنشطة الرياضية بمختلفها، وذلك بالتنسيق والتشاور مع السلطات المحلية لتحديد الاحتياجات الفعلية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه. كما يعد التشاور مع السلطات المحلية أساسا في مجال الدعم المقدم للأندية الرياضية، حيث تفضل سوناطراك وشركاتها من شركات القطاع كذلك النهج التشاوري لضمان وصول المساهمات إلى شباب المناطق المحلية وتلبية احياجاتهم بفعالية.

التوزيع الجغرافي والتنوع الرياضي معياران آخران يظهران بوضوح من خلال البيانات المتعلقة بدعم شركات القطاع، فالدعم لا يقتصر على رياضة كرة القدم فقط، بل يشمل رياضات متعددة تمارس في جميع أنحاء التراب الوطني، مما يعكس التزام شركات دعم الرياضة بشكل شامل ومتوازن.

بالإضافة إلى الدعم المالي المقدم تساهم الشركات أيضا في تأهيل البنية التحتية للمنشآت الرياضية مما يحسن ظروف ممارسة الرياضة، كما يخصص جزء هام من الدعم لتمويل الفعاليات الرياضية، مما يسهم في تشجيع الممارسة الرياضية ونشر الوعي بأهمية الرياضة في المجتمع.

ويعد حجم الاستثمار الذي تقدمه الشركات في الرياضة دليلا على الجهود الكبيرة التي تبذلها من أجل دعم الرياضة، ويظهر التزامها بدعم الرياضة وحرصها على التأثير الإيجابي الملموس.

ويجدر بالذكر، على سبيل الإعلام، أن شركات قطاع الطاقة والمناجم مثل: سوناطراك، سونلغاز، سونارام والشركات التابعة لها، تساهم في رعاية العديد من الأندية التي تمارس رياضات متنوعة عبر كامل التراب الوطني.

وتظهر المعطيات المتعلقة بعمليات الرعاية في السنوات الأخيرة دعما لها لا يقل عن تسعة (9) أندية كرة قدم من القسم الوطني الأول، وخمسة عشر (15) ناديا من القسم الوطني الثاني، وتجاوز عدد الأندية المستفيدة أكثر من

مائة وخمسين (150) ناديا رياضيا في مختلف الرياضات عبر كامل ولايات الوطن، بالإضافة إلى تمويل الفعاليات الرياضية والمساهمة في تأهيل البنى التحتية للمنشآت الرياضية.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية، وشكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد عبد الكريم قريشي، إذا كان يريد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس المحترم.

سيدي الرئيس، باسمكم وباسم الحاضرين أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لمعالي وزير الدولة على هاته الإجابة التي مست جميع النشاطات التي تقوم بها الشركات النفطية، وهنا لابد أن أفتح قوسا لما تقوم به شركة سوناطراك، خاصة في مجال الاقتصاد الوطني وليس فقط في الرياضة، بل في كل القطاعات التي تخص الحياة اليومية للمواطن الجزائري.

معالي وزير الدولة، طبعا، لا أشك في كل ما ذكرتموه بالنسبة لهذا الأمر، إذ هناك رعاية كبيرة جدا؛ فقط أريد أن أشير إلى سيادتكم أن هناك بعض الفرق في القسم الوطني الأول ليس لها رعاية، وكذلك في القسم الوطني الثاني، وأريد أن أعطي بعض الملاحظات البسيطة، فأرجو أن يتسع صدركم لهذه الملاحظات.

علاوة على بعض الفرق التي لا تمسها هذه الرعاية، أنا أتحدث خاصة عن كرة اليد، حيث لدينا فرق في القسم الوطني الأول، هي تتنافس وليس لديها رعاية وأنا أخص بالذكر، اتحاد شباب ورقلة الذي يتنقل عبر كل ولايات الوطن، وهذا التنقل يكلفه الكثير، ثم هناك بعض الفرق في كرة القدم كذلك، وفرق أخرى في القسم الوطني الثاني أيضا، وأنا أخص بالذكر فريقين في مدينة ورقلة، يعني أن المقر الجهوي لسوناطراك يقع في ولاية ورقلة، فنرجو منكم، معالي الوزير، التدخل لدى شركة سوناطراك لمنح الرعاية، لماذا؟ لأن هذه الفرق تتنقل إلى كل ولايات الشمال، وتتنقل عبر الحافلات والسيارات، فنرجو منكم ـ السيد وزير الدولة ـ التدخل لدى شركة سوناطراك، أولا، لمنح الرعاية لها؛ الآن المرتبة الأولى على المستوى الجهوي الشرقي هو فريق من ورقلة، ولديه فرق كبير بينه وبين الثاني، هذا الفريق يتنقل من الجنوب إلى الشمال إلى العاصمة وقسنطينة وعنابة عن طريق البر، ويحتاج إلى رعاية سوناطراك، حتى نجد فرقا أخرى في الجنوب، إن شاء الله، في القسم الوطني الأول، وبالتالي لكون هناك منافسة بين كل الفرق، ويتم حينها تنشيط الرياضة، لأنه فعلا عندما نمثل البلاد، فنمثلها إما في العلم وإما في السياسة وإما في الرياضة، حتى يرتفع عَلَمُنا في كل مكان.

أشكركم، السيد وزير الدولة، على هاته الإجابة، كما أرجو منكم التدخل لإعطاء هذه الفرق، لا أقول حقها لكن على الأقل، لتأخذ مكانتها ضمن الفرق التي تأتيها الرعاية من الشركات النفطية لتستطيع أن تنافس الفرق الأخرى وشكرا لوزير الدولة.

السيد الرئيس: شكرا لك؛ السيد الوزير هل فيه إضافة؟

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: شكرا للسيد الرئيس مرة ثانية، أشكر السيد عبد الكريم قريشي على هذا التدخل وهذا التعقيب.

كما تعلمون، شركة سوناطراك هي شركة مواطنة، شركة تخدم الصالح العام والمجتمع الوطني الجزائري في مختلف الولايات وتتدخل في عدة تظاهرات رياضية كانت أو أخرى، فبالنسبة لتعقيبكم حول بعض الأندية بولاية ورقلة، فأؤكد لكم أن سوناطراك متواجدة في كل التظاهرات الرياضية في ولاية ورقلة، وتدعم كل فرق ولاية ورقلة؛ حيث تم مؤخرا إبرام اتفاق مع سوناطراك تحت رعاية السيد والي الولاية لتدعيم فرق مستقبل بلدية الرويسات، تمثّل هذا التدعيم في مبلغ مالي معتبر لمواصلة تألقهم في البطولة الوطنية الثانية، كذلك الاتحاد الرياضي لبلدية ورقلة تحصل على إعانة مالية معتبرة لمواصلة الموسم، كذلك شباب بني ثور الذي تحصل على إعانة مالية معتبرة وكذلك بالنسبة لفريق كرة اليد بولاية ورقلة، هو فريق جيد، ممتاز وينشط في الممتاز، واتحاد ورقلة هو الآخر تحصل أيضا على إعانة مالية معتبرة لمواصلة نشاطه المميز في الولاية.

أؤكد لكم أنه ليس فقط في ولاية ورقلة، كل الولايات (58) معنية ومتواجدة فيها شركات القطاع من سوناطراك وسونلغاز، سونارام، كلها تدعم النشاط الرياضي في البلاد، ومؤخرا وبقرار من رئيس الجمهورية سيتم إعادة النظر في كيفية تقديم الإعانة لمختلف الفرق، لكي يصبح هذا النشاط يدعم فعليا الرياضة في بلادنا، وسوف نحسن ـ إن شاء الله ـ من أداء كل هذه التدخلات التي سوف تعود بالفائدة على كل فرق النخبة، والتي تعطينا نتيجة في النهاية للمنتخب الوطني، الذي بدوره يعطينا نتائج قيمّة على المستوى العالمي، هذا هو الهدف من وراء كل ذلك، وشكرا مرة أخرى سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا على كل هذه التوضيحات الدقيقة؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد يوسف لعراب، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم،

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

السادة الوزراء، المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تتميز ولاية الطارف الحدودية، بتضاريسها الوعرة ومناطقها الجبلية المعزولة، فسكان هذه المناطق أو مناطق الظل والقرى محرمون من الكهرباء منذ الاستقلال.

سيدي وزير الدولة، بلدية عين الكرمة، مشتت بلجيلال 200 عائلة، مشتت لحرش 23 عائلة، كاف الصابون 15 عائلة، عين الكرمة مركز 93 عائلة، حابوس 23 عائلة، بلدية بوحجار: ضعف التيار الكهربائي.

مشتة لحمر، فرون عائشة، محمد الطيب بيلتا، حي بلادي مجيد، بلدية واد زيتون، مشتة 5، مشتة بومعيزة 50 عائلة و 30 عائلة، بلدية الزريزر، قرية مرادي محمد، الحماوي 13 عائلة: لحد الساعة دون كهرباء.

سؤالي هو:

متى يتم رفع التجميد أو حل هذا الإشكال عن مشاريع ربط القرى والسكنات الريفية بالكهرباء؟

شكرا سيدي وزير الدولة.

السيد الرئيس: الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

السيدات والسادة إطارات أعضاء الحكومة، المرافقون لهم،

أيها الجميع الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام علكيم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، يوسف لعراب، بطرح سؤال شفوي حول ربط بعض القرى والمساكن القروية المعزولة، بولاية الطارف، بالكهرباء؛ وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

لقد استفادت ولاية الطارف، في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من عدة برامج للربط بالكهرباء، منها البرنامج الخماسي والبرنامج التكميلي بمبلغ يقدر بـ 1716000000 دينار جزائري، وقد مكنت هذه الإنجازات والبرامج من ربط 5052 منزلا بالكهرباء، مما مكّن من تحقيق نسبة إدخال الكهرباء بالولاية 92.41 ٪، ليصل عدد المساكن المربوطة بالكهرباء إلى 13592 مسكنا، كما استفادت ولاية الطارف من برنامج مناطق الظل بغلاف مالي يقدر بـ 26600000 دينار جزائري، الذي سمح بربط 640 منزلا بالكهرباء، ويجري حاليا تنفيذ باقي البرامج بربط 640 منزلا آخر بالكهرباء.

أما فيما يتعلق بربط بعض القرى والمساكن الريفية البعيدة عن الشبكة بولاية الطارف، موضوع سؤالكم الشفوي، فقد تم تسجيل برامج جديدة لفائدة مختلف الولايات، بما فيها ولاية الطارف، وسوف نواصل استكمال كل الإجراءات واستعمال الوسائل المتاحة لربط كل القرى والمساكن الريفية المتبقية بولاية الطارف بالكهرباء، كما أجدد التأكيد أن قطاع الطاقة سيظل على أهبة الاستعداد لربط القرى والمساكن الريفية البعيدة عن الشبكة بالكهرباء على المستوى الوطني، ولن يدخر أي جهد في تنفيذ هذه المهمة، حتى لا تبقى أي قرية أو مسكن دون كهرباء، وفقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

أرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية، وشكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد يوسف لعراب.

السيد يوسف لعراب: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي وزير الدولة على عناصر الإجابة.

أولا، نقطة هامة لابد من ذكرها والإشارة إليها، في مداخلتي يوم 23 ماي 2024 فيما يخص بلدية القالة وتزويد قرية القنطرة الحمراء، شكرا وأنقل لك شكر سكان هذه القرية الذين حلت مشكلتهم نهائيا، بارك الله فيك، كلمة الحق يجب أن تقال، كما لدي كلمات تخص وزير المالية كذلك: بارك الله فيك على حلكم الإشكال الكبير الذي كان العائق الكبير جدا بولاية الطارف وقد عرقل التنمية هناك، أظن أنكم تعلمونه، وهو الشعاع الجمركي، فمن هذا المنبر أبلغكم تشكرات ساكنة الطارف على حل هذا الإشكال، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير هل لديكم ردّ على التعقيب؟

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: والله ليس لدي تعقيب وإنما أؤكد للسيد عضو مجلس الأمة، يوسف لعراب، أن هذا من واجبنا الذي يدخل في إطار العمل الحكومي الذي نقوم به، والنتائج بدأت بالظهور.

أعطيكم فكرة حول المساكن المتبقية في الجزائر التي قمنا بتغطيتها، إذ بلغت نسبة التغطية 99 ٪، ولاية الطارف بلغت 92 ٪، مازال هناك عمل كبير نقوم به في ولاية الطارف حتى تصل إلى المستوى الوطني وبلوغ نسبة 99 ٪.

العمل الكبير الذي سنقوم به في ولاية الطارف، وأنتم تعلمون ما تبقى من السكنات، فهي بعيدة عن الشبكة، لكن هناك حلول عن طريق الشبكة وعن طريق الطاقات المتجددة، هناك حلول عديدة قيد الدراسة، وفي إطار قانون المالية لسنة 2025 أعطينا حلولا كثيرة لولاية الطارف ـ إن شاء الله ـ سنقوم بتجسيدها ونرجع إلى المستوى الوطني من التغطية لشبكة الكهرباء.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة إلى السيد محمد روماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة والطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي، زملائي، الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام وتحية الإسلام السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بخالص التهاني والتبريكات بمناسبة تجديد ثقة السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم، وتكليفكم بمهام وزير الدولة ووزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

إن هذا القرار يعكس بجلاء التقدير العالي لمسيرتكم الحافلة بالعطاء والإخلاص في خدمة الدولة الجزائرية وإسهاماتكم الكبيرة في قطاع الطاقة والمناجم، ومن خلالكم كذلك إلى كل السادة الوزراء الذين تم تجديد الثقة فيهم وتعيينهم؛ كما يطيب لي أن أستشهد ببيت من الشعر يليق بمقامكم:

"إذا غامرت في شرف مروم فلا تقنع بما دون النجوم".

لقد أثبتم أن الشرف المهني والالتزام الوطني هما سمتان لا تنفصلان عن شخصكم، وإنكم دائما على استعداد للارتقاء إلى أعلى القمم لتحقيق مصلحة وطننا الغالي.

وفي هذا السياق، سؤالي لكم ـ سيدي وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم ـ هو على النحو التالي:

بفضل من الله ثم بفضل جهد دولتنا المجيدة، أصبحت ولاية تيميمون ولاية سياحية وفلاحية وطاقوية بامتياز، وأصبح لها بصمة في اقتصادنا الوطني، ففي مجال الطاقة قام الوزير الأول بتدشين ثلاثة مجمعات غازية بمناسبة عيد تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 2024.

وبعد هذه المقدمة الكاشفة لخيرات بلادنا، فإنه لا يخفى عليكم، سيدي الوزير المحترم، أن دائرة تينركوك أو ما تسمى بزاوية الدباغ إحدى دوائر ولاية تيميمون، والتي تبعد عن مقر الولاية بـ 70 كلم بتعداد سكاني قدره 300 ألف نسمة، بالرغم من أن أرضها تنتج أكثر من 14 مليون متر مكعب من الغاز يوميا ويقع مجمعان اثنان على مقربة منها وهما:

ـ مجمع تنجران، والذي يبعد عنها بحوالي 160 كلم، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 4 ملايين متر مكعب يوميا.

ـ المجمع الغازي تينركوك (TNK)، والذي يبعد عنها بحوالي 30 كلم، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 4 ملايين متر مكعب يوميا.

ومع كل هذه المؤشرات، تظل الدائرة وبلدياتها بغير غاز المدينة، فهل لدى مصالحكم الوزارية خطة محددة زمنيا لتزويد ساكنة هذه الدائرة بغاز المدينة؟

تفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام،

دمتم رمزا للإخلاص والتفاني.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير.

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

السيدة والسادة، أعضاء الحكومة والطاقم المرافق لكم،

أيها الجمع الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، محمد روماني، بطرح سؤال شفوي حول ربط مدينة تينركوك بولاية تيممون بالغاز الطبيعي؛ وفي هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

في إطار سياسة الحكومة في تحسين ظروف المعيشة للمواطنين، استفادت ولاية تيميمون من عدة برامج هامة، من بينها أذكر: البرنامج الخماسي، الذي خصص لتوصيل الغاز إلى 5215 مسكنا، بميزانية بلغت 857 مليون دينار جزائري، وقد أسفرت إنجازات هذه البرامج عن ربط 3246 منزلا بالغاز الطبيعي، فيما لاتزال الأشغال متواصلة لاستكمال ماتبقى. إضافة إلى ذلك، استفادت الولاية من برنامج مناطق الظل، بموجب الاتفاقية الموقعة سنة 2022 بين وزارة الطاقة والمناجم وسونلغاز، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 1162000000 دينار جزائري، لربط 9500 منزل، بالغاز الطبيعي، في ولاية تيميمون، حيث تم ربط لحد الآن 6656 منزلا.

أما بخصوص ربط دائرة تينركوك بالغاز الطبيعي، فقد تم تسجيل برامج جديدة لفائدة مختلف الولايات، بما فيها ولاية تيميمون ودائرة تينركوك، كما نواصل تنفيذ البرنامج الحالي الممتد من 2024 إلى 2025، مستغلين كل الوسائل المتاحة، ومن بين الحلول المحتملة، ندرس استغلال أنبوب الغاز العالي الضغط لسونلغاز المار عبر الولاية، مع إمكانية إجراء استثمارات إضافية لتحويل الغاز المنقول عبر هذا الأنبوب إلى غاز موجه إلى التوزيع العمومي، بما يضمن تزويد دائرة تينركوك بالغاز الطبيعي.

نؤكد مجددا أن قطاع الطاقة يظل ملتزما بتلبيته احتياجات المواطنين من الكهرباء والغاز، ويبذل كل الجهود لتسجيل البرامج الإضافية تلبية لاحتياجات الساكنة في هذا المجال.

نرجو أن تكون هذه التوضيحات كافية، وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد محمد روماني إن كان يريد التعقيب؟

السيد محمد روماني: شكرا سيدي وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة.

قبل أن أبدأ التعقيب، إسمح لي أن أفتح قوسا وأتقدم من خلالكم بالشكر الجزيل إلى السيد مدير مجمع سونلغاز، خصوصا لدى زيارته الأخيرة إلى ولاية تيميمون، وكذا ولاية أدرار، والطاقم المرافق له، وما عسانا إلا أن نقول: "رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه"، وكذا لما حققه من نجاحات قام بها من خلال التحديات، ولعل أبرزها توصيل الكهرباء من أجل تشجيع الاستثمارات، منها المشروع الخاص بولاية أدرار، المشروع القطري الجزائري، "بلادنا"، الشكر موصول لهم وأيضا إلى كافة القطاع.

أما فيما يخص التعقيب عن الرد ـ سيدي الوزير ـ أشكركم على إجابتكم وتوضيحكم حول قضية ربط مدينة تينركوك بغاز المدينة، مع التفهم الكامل لما أشرتم إليه، أود أن ألفت انتباهكم إلى النقاط التالية بشكل علمي وتقني:

أولا: بالنسبة للموقع الجغرافي والتكلفة الاقتصادية، فبالنظر إلى قرب المدينة من ثلاثة حقول غاز، ألا يمكن إعادة تقييم الخبرات التقنية المتاحة لتقليل التكلفة مثل استخدام أنابيب ذات مواصفات، تتناسب مع حجم الطلب المحلي، أو اعتماد تقنيات النقل البديلة، كشبكات الضغط المتوسط؟

ثانيا: بالنسبة للعدالة الطاقوية والتنمية المحلية، تينركوك كغيرها من المدن الداخلية، بحاجة إلى مشاريع استراتيجية تدعم التنمية المحلية وتحقق العدالة في توزيع الموارد الوطنية وتأمين الغاز الطبيعي للمدينة سيخفف من الأعباء الطاقوية عن السكان، ويساهم في تحسين المستوى المعيشي، وهو استثمار على المدى البعيد، ولنا تجارب مماثلة في ذلك ـ السيد الوزير ـ هناك تجارب ناجحة لربط مدن صغيرة بمصادر الطاقة بطرق مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة، مثل استخدام شبكات الغاز المضغوط أو بناء وحدات تخزين محلية تغذي المدينة بشكل دوري، هل تمت دراسة مثل هذه الحلول كبدائل؟

أما بالنسبة للمردودية المستقبلية، ربط المدينة بالغاز يمكن أن يكون مشروعا ذا جدوى اقتصادية، حيث يساهم في جلب الاستثمارات وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على مصادر الطاقة المستدامة، مما يحقق عوائد مالية للدولة على المدى الطويل؛ أقترح، السيد الوزير، تشكيل لجنة مختصة تضم خبراء في الطاقة والبنية التحتية لدراسة إمكانية تنفيذ المشروع بطرق مبتكرة وبأقل التكاليف الممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذا المشروع.

أشكركم مجددا على حسن الإصغاء، وأتطلع إلى التعاون المشترك لتحقيق مصلحة وطننا العزيز.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة:

أشكر مرة ثانية السيد عضو مجلس الأمة المحترم على هذا التعقيب الهام جدا والتقني، وحتى نتحدث تقنيا أيضا، تجب الإشارة إلى أن الأنبوب المار على دائرة تينركوك هو أنبوب ضغط عال جدا، ويتطلب استثمارات كبيرة لتخفيف الضغط، أيّ من 300 (BAR) إلى 0.4(MBAR) ميليبار، حتى تكون لديك فكرة عن حجم الاستثمار الذي سنقوم به حتى يصبح قابلا للتوزيع في المدينة، لكن ـ كما تفضلتم ـ نحن ندرس أربعة حلول سواء بالنسبة لدائرة تينركوك أو الدوائر الأخرى، مثل، بني عباس وكذا بشار، تمنراست، إن ڤزام حاليا، وفي الولايات الأخرى الجديدة كذلك كلها ندرس كيفية توصيل الغاز إلى هذه الولايات، إلى غاية الدوائر أو البلديات التي تمثلها. لدينا أربعة حلول، الحل الأول، أكيد، هو الغاز الطبيعي، الحل الثاني هو استعمال غاز البترول المميع (GPL)، وهذه تجربة رائدة في الجزائر، ونحن في إطار تصديرها إلى الخارج، فنحن ندرس هذه الإمكانية.

الإمكانية الثالثة ـ كما تفضلتم ـ ممكن أن نضع خزانات بالنسبة لكل البلديات، نشرف عليها من أجل توزيع الغاز المضغوط.

أما الفرضية الرابعة فهي موجودة الآن، وهي تعميم توزيع قارورة البوتان، بتوفيرها وتوزيعها إلى غاية المساكن، كل

هذه الاحتمالات ندرسها وأحسن العمليات من الناحية والسلامة للساكنة والنجاعة الاقتصادية سوف ننجزها في أقرب الآجال بحول الله، وأشكركم مرة ثانية السيد العضو المحترم وشكرا جزيلا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، حقيقة انتهينا من الأسئلة الموجهة لقطاع الطاقة، لكن الملاحظة التي نستخلصها من خلال الأسئلة المطروحة والأجوبة أن تغطية الجزائر من الطاقة والكهرباء يجب أن تكون لها قراءة سياسية ونقارن أنفسنا مع البلدان الأخرى؛ لما نصل إلى هذا المستوى يمكننا أن نسميها دولة اجتماعية بحق، والجزائر تفتخر بهذا، فنسبة 90 ٪ أوأكثر من التغطية بالكهرباء والغاز ليس بالأمر السهل والهين، بل يتوجب علينا المقارنة مع البلدان الأخرى؛ طبعا يبقى قطاع الطاقة من القطاعات المهمة في الجزائر، أشكر السيد الوزير مرة أخرى، وننتقل الآن إلى قطاع المالية والكلمة إلى السيد أحمد بدة، فليتفضل مشكورا... السيد وزير الطاقة إن أردتم المغادرة فلكم ذلك!

السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة: ما دمتم تترأسون الجلسة أفضل أن أبقى حتى نهايتها؛ شكرا جزيلا.

..(تصفيق)..

السيد الرئيس: شكرا لكم؛ تفضل السيد أحمد بدة.

السيد أحمد بدة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على السيد وزير المالية السؤال الشفوي التالي نصه:

يحتل قطاع الفلاحة مكانة هامة في الخريطة الاقتصادية ومن أهم الركائز التي تحقق الأمن الغذائي؛ وفي تصورنا فإن هذا القطاع يستطيع أن يلعب دورا أكبر، نظرا للإمكانيات التي خصصتها الدولة لهذا القطاع الحساس، لكننا نرى أن ما يقدمه قطاع البنوك غير كاف نظرا لسياسة مركزية القرار في منح القروض الفلاحية والتماطل الكبير في منحها، وفي الكثير من الأحيان تتلقى الملفات المتعلقة بالاستثمارات الفلاحية والاستثمارات المتعلقة بالصناعات الغذائية التحويلية الرفض لأسباب غير موضوعية.

كما نلاحظ ـ السيد الوزير ـ أن النظام الخاص بالقروض البنكية لا يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأساسية، إلا أن البنوك لم ترفع قيمة القروض المسموح بها للوكالات والمقدرة بـ 20.000.000 دج، والتي لا تراعي حتى الإمكانيات الاقتصادية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، كما أن هذه السياسة تفتقد للدقة في دراسة السوق الخاصة بكل منطقة.

السيد الوزير،

فهل للوزارة إستراتيجية لإعادة النظر في كل هذه المشاكل المطروحة أمام الاستثمار في أحد أهم القطاعات المنتجة والمربحة والهامة بالنسبة للأمن الغذائي في بلادنا وفق النظرة الجديدة للسيد رئيس الجمهورية؟

وفي الأخير، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، الأفاضل،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم ـ السيد أحمد بدة ـ عضو مجلس الأمة، المحترم، بطرح سؤال شفوي حول الاستراتيجية المعتمدة من طرف دائرتنا الوزارية لحل مشاكل تمويل قطاع الزراعة، وبالخصوص التماطل في معالجة ملفات التمويل وارتفاع نسبة رفض ملفات طلب التمويل.

جوابا، اسمحوا لي أن أوضح لكم النقاط التالية:

في البداية، يجب التذكير أنه عند التطرق إلى مسألة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، لا يمكن أن نغفل الدور الريادي والمهيمن لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، حيث إنه بموجب اختصاصه التاريخي والخبرة المكتسبة في الميدان، تمثل تمويلات هذا البنك أكثر من 95 ٪ من التمويل الإجمالي للقطاع، فقد بذل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القطاع الزراعي، من خلال مختلف صيغ القروض، جهودا للتقليص من آجال دراسة ملفات طلبات القروض، والتي لا تتجاوز في مجملها 30 يوما.

والجدير بالذكر أنه بعد الإمضاء على اتفاقية إطار بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المتضمنة تعميم التمويل الزراعي على كل البنوك والمؤسسات المالية وفي هذا السياق، ستشهد سنة 2025 انطلاقة في التمويل الموجه للقطاع الفلاحي على مستوى كل البنوك العمومية، وهذا عملا باتفاقية ستوضع بين وزارة الفلاحة وكل بنك على حدة.

كما أن بعض البنوك تعتزم توسيع نطاق تدخلها من خلال استحداث صيغ جديدة مخصصة لتمويل القطاع الزراعي بالصيرفة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بدراسة الملفات، فإنه يعتمد في المقام الأول على الموضوعية، مما يتيح للبنك الاستجابة للمتطلبات الربحية والمخاطر، وأيضا تأسيس العلاقة مع العميل في سياق "رابح – رابح".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن دراسة طلب القرض تتم على أساس دراسات قطاعية ووثائق محاسبية ومالية واقتصادية وتقنية للمشروع، بالإضافة إلى الضمانات المحتملة قصد تقييم احتمالات تطور قطاع النشاط على المشروع وكذا القدرات على الصعيدين المالي والتسيير للمقاول.

وفيما يتعلق برفض ملفات القرض، فإن الأسباب قائمة بالدرجة الأولى على اعتبارات موضوعية، تتعلق بطبيعة المشروع والضمانات الممنوحة وقطاع النشاط في الواقع، حيث يعرض المستثمر دراسة قابلية إنجاز المشروع من الناحية المالية والاقتصادية، مبالغ فيها على العموم، أو يقدم ضمانات غير كافية، بحيث لاتسمح هذه الوضعية للبنك بضمان تغطية كافية للمخاطر المحتملة التي قد تقع على عاتقه بتمويل المشروع المعني؛ لذلك، يؤكد البنك على تسجيل بعض المجالات في مناطق معينة من الوطن بنسبة عجز عن الوفاء بلغت 80 ٪ إلى 90 ٪، ما يدعم احتمال قبول أي طلبات قرض باعتبار المخاطر التي تنجر عنها.

فيما يخص تفويض السلطات التي يقدر بأنها غير كافية، لابد من التنويه إلى أن تقديرها يعتمد على عدة معايير ويخضع للمراجعة الدورية، بالنظر إلى السياسة التي يعتمدها البنك في القرض، ومقبوليته من حيث المخاطر وتطور البيئة الاقتصادية وهذا يختلف من بنك لآخر ولا يؤثر بأي حال من الأحوال على الفعالية والحرص على التكفل بملفات القروض، بالنظر خاصة للالتزام بمعالجة الملفات في الآجال المذكورة (30 يوما).

وأخيرا، تطبيقا للتعليمات التي أصدرتها، تعمل البنوك العمومية على رقمنة الخدمات البنكية لفائدة العميل، من خلال تفعيل خدمة طلب القرض عن بعد لكل فئات العملاء، حيث يجب أن توفر هذه الخدمة على وجه الخصوص إمكانية محاكاة القرض وملء نموذج البيانات وتصفح قائمة الوثائق المطلوبة، حسب نوع القرض وتحديد موعد إيداع ملف القرض بالوكالة المختارة، ومتابعة تقدم دراسة الطلب، بالإضافة إلى إفادة العملاء المعنيين بتبليغهم برد البنك، وستساهم هذه الخدمة في تقليص آجال دراسة الملفات ورفع كل القيود المتعلقة بعتبة تفويض السلطات لمنح القرض.

أخيرا، يجدر بنا أن نشير إلى الجهود المبذولة، لاسيما بنك التنمية الريفية، حيث قامت هذه الأخيرة بمعالجة، إلى غاية تاريخ 20 نوفمبر 2024، في إطار حملة الحرث والبذر لسنة 2024 ـ 2025، ما يعادل 15669 ملف تمويل، من مجموع 17383 ملفا مودعا بمبلغ قدره 20.8 مليار دينار جزائري، وهذا بالإضافة إلى التمويل المقدم لشركة المساهمة (DCSA)، بمبلغ 5.3 مليار دينار جزائري، أي مبلغ تمويل إجمالي قدره 26.11 مليار دينار جزائري موجه إلى قطاع الفلاحة.

كانت هذه أهم التوضيحات التي بدا لي من المفيد إلقاؤها على مسامعكم، وأرجو أن تكون قد ألممتُ بطرح السيد عضو مجلس الأمة الذي تطرق له؛ أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد أحمد بدة، إن كان يريد التعقيب.

السيد أحمد بدة: شكرا سيدي الرئيس.
شكرا للسيد الوزير.
ألاحظ ـ السيد الوزير ـ أن كل البنوك العمومية معنية بتمويل قطاع الفلاحة، إلا أنها تقدم قرض الرفيق وهو مقتصر على بنك (BADR)، نريد توضيحا؟!

السيد الرئيس: السيد الوزير، هل سمعتم السؤال؟

السيد وزير المالية: طبعا! شكرا للسيد الرئيس؛ شكرا للسيد العضو على هذا السؤال.
كما أكدت في تدخلاتي، بأنه ابتداء من سنة 2025، كل البنوك؛ بما فيها العمومية، معنية بتمويل هذا القطاع، وسيكون هناك ـ إن شاء الله ـ ما يسمى باللقاء مع وزير الفلاحة، أين ستبرم معاهدة بين البنوك في شهر جانفي إن شاء الله، أؤكد مرة أخرى، أن كل البنوك العمومية معنية بتمويل هذا القطاع. أضيف أيضا، إضافة إلى التمويل البنكي، هناك مجهود كبير من طرف الدولة من خلال خزينة الدولة لتمويل هذا القطاع؛ أعطيكم المبلغ المخصص لهذا القطاع في سنة 2024 حيث بلغ 575 مليار دينار جزائري، بمختلف أنواع التمويل، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ هذا الموضوع له أهمية كبيرة، خاصة تجاه الإعلام، إذ يعطي معلومات مهمة للمواطنين، نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد لزرق بطاهر، فليتفضل مشكورا.

السيد لزرق بطاهر: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، المحترم،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،
السادة الوزراء، المحترمون،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
السادة الحضور في هذا المجلس الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم ـ السيد الوزير ـ بالسؤال الشفوي التالي نصه:
وفقا لدستور نوفمبر 2020، الذي هو أسمى القوانين والذي ينص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، ووفقا لما جاء في محتويات القانون المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء الذي يعتبر كهيئة ضمان للعمال الأجراء، سواء التابعين للوظيف العمومي أو للقطاع الاقتصادي العمومي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وكذلك وفقا لمحتويات القانون المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، والذي يعتبر كذلك كهيئة عمومية تابعة لنفس الوزارة والتي تعنى بضمان العمال غير الأجراء؛ فإننا نجد بعد تقاعد العمال الأجراء الذين أصبحوا تابعين للصندوق الخاص بتقاعد الإطارات السامية للدولة، ويؤخذ بعين الاعتبار سنوات العمل بالنسبة لاشتراكات واقتطاعات العمال الأجراء أي التابعين للوظيف العمومي فقط، والعكس بالنسبة للمشتركين في صندوق الضمان الخاص بغير الأجراء والقطاع الاقتصادي العمومي، لا يحسب سنوات اشتراكاتهم، وهذا ما هو مخالف للدستور ولمبدإ المساواة ونراه مجحفا في حق الاشتراكات التي سددت في سنوات العمل التي قضيت في العمل من طرف المشتركين المذكورين سابقا، وهنا نفسر الكيل بمكيالين.
وعليه، ما ردكم ـ سيدي الوزير ـ على عدم احتساب سنوات العمل للمشتركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، وكذا التابعين للقطاع الاقتصادي العمومي من طرف صندوق التقاعد الخاص بالإطارات السامية للدولة؟ وما هي المقاييس والمعايير المعتمدة لاحتساب وعدم الاحتساب، لهؤلاء وهؤلاء؟ وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،
السيدات والسادة الوزراء، الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
مرة أخرى، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد لزرق بطاهر، عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح سؤل شفوي فحواه عدم احتساب سنوات عمل المشتركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالنسبة لأعضاء البرلمان بغرفتيه أثناء تقاعدهم.

على ضوء ما تقدمتم به، يطيب لي أن أقدم لكم التوضيحات التالية:

إن سنوات العمل المحتسبة للاستفادة من النظام الخاص للتقاعد، طبقا للمرسوم رقم 83 ـ 617 المؤرخ في 31 أكتوبر 1983، المعدل والمتمم، هي كما يلي:

أثناء الثورة المسلحة تحتسب سنوات المشاركة لأعضاء القيادة السياسية للثورة والمشاركة في صفوف جيش التحرير الوطني، وبعد الاستقلال تحتسب سنوات العمل لدى الإدارات العمومية المركزية واللامركزية، والوظيف العمومي، وسنوات العمل للعسكريين وشبه العسكريين.

وجب توضيح أن احتساب سنوات العمل هذه تتم إذا استوفى الإطار مدة 20 سنة عمل فعلية، منها 10 سنوات كإطار سام للدولة، وهذا تطبيقا للمادة الأولى من المرسوم 83 ـ 617، المؤرخ في 31 أكتوبر 1983، المتعلق بتقاعد الإطارات السامية للدولة، ويستفيد أعضاء البرلمان بنظام تفضيلي استثنائي، حيث إنه بموجب المادة الأولى من المرسوم الرئاسي 02 ـ 09، المؤرخ في 3 أفريل 2002، يمكن للعضو البرلماني الاستفادة من معاش التقاعد من الصندوق الخاص بالتقاعد إن لم يستوف شروط معاش التقاعد في حالة استكماله للعهدة البرلمانية، بحيث إن النظام الخاص بالتقاعد وكيفية منح معاشات محددة بموجب مرسوم، طبقا للمادة 65 من القانون 83 ـ 12، المؤرخ في 2 جويلية 1983، والمتعلق بالتقاعد، وهي تدابير خاصة ومختلفة عن النظام العام للتقاعد، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الدستوري كان قد أقر في رأيه رقم 12 المؤرخ في 13 جانفي 2001، في رقابته للقانون المتضمن القانون الأساسي لعضو البرلمان، على أن مبدأ المساواة بين المواطنين، مثلما أقره الدستور، يلزم المشرع بأن يخضع الأشخاص الموجودون في أوضاع مختلفة لقواعد مختلفة وأن يخضع الأشخاص الموجودون في أوضاع مماثلة لقواعد مماثلة.

بالنسبة لسنوات العمل لدى القطاع الخاص والمؤسسات العمومية الاقتصادية والمهن الحرة والتجارة، لا تحتسب بعنوان النظام الخاص بالنسبة لكل المستفيدين من هذا النظام، سواء كانوا أعضاء حكومة، برلمانيين، أو إطارات سامية للدولة، غير أنه يمكن للعضو البرلماني المنتهية عهدته الحق في اختيار نظام التعاقد الأنسب له، ويبقى هذا الحق مكفولا للإطار المتعاقد المستفيد من النظام الخاص بالتقاعد.

كانت تلكم هي عناصر الإجابة التي بدا من المفيد عرضها على مسامعكم بخصوص طرحكم، والسلام عليكم رحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد لزرق بطاهر، تفضل.

السيد لزرق بطاهر: شكرا للسيد الرئيس، نشكر السيد الوزير المحترم، على هذه الإجابة الشافية والكافية، لكن ـ السيد الوزير ـ حقيقة نشكركم على ذكركم قرار المجلس الدستوري، لأننا بنينا سؤالنا على قرار المجلس الدستوري، لماذا؟ لأن قرار المجلس الدستوري يصرح وينص على أن كل المواطنين سواسية بمن فيهم النواب، سواء التابعين للوظيف العمومي أو القطاع العمومي الاقتصادي، وهذا هو الإشكال! لأن مراسيم إنشاء الصندوق الخاص بالتقاعد كانت بتاريخ: أول مرسوم رئاسي 80 ـ 55، ثم المرسوم الرئاسي الثاني 80 ـ 56، ثم المرسوم الرئاسي الثالث 83 ـ 616، ثم المرسوم الرئاسي الرابع 83 ـ 617 والذي تم تعديله مؤخرا، لكننا نرى أن الإطارات السامية التابعة للحزب، وكذا التابعة للدولة، الإطارات التابعة للسلطات المركزية الذين عملوا مدة 20 سنة، يحق لهم الاستفادة من الصندوق الخاص.

الإطارات الذين كانوا سابقا تابعين للقطاع الخاص والقطاع الاقتصادي العمومي والوظيف العمومي، وهناك إطارات سامية وفقا للقوانين العضوية الخاصة بهم، لم يتم النظر فيهم، ولم يتم انضمامهم إلى الصندوق الخاص بالتقاعد بالنسبة للإطارات السامية، فلهذا نرى أن هناك إجحافا وعدم مراجعة هذا المرسوم، فقد طرحنا السؤال من باب... ـ السيد الوزير المحترم ـ أنتم مشكورون على هذا

الرد الذي كان سليما، لكن نتمنى أن تكون هناك مراجعة، لماذا؟ لأن هذا المرسوم لم تتم مراجعته مثل المادة 48 والمادة 65، منذ أكثر من 50 سنة، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير المالية: شكرا؛ أشكر السيد العضو على هذه التوضيحات المفيدة، إلا أنه هناك مراسيم نطبقها اليوم، إلى حين إصدار توجيهات أخرى، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ على كل حال تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، حتى تراجع السلطات المعنية هذه المعلومات ويدقق فيها أكثر فأكثر. ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة والكلمة إلى السيد الطاهر غزيل؛ فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس، المحترم،

السيد وزير الفلاحة، المحترم،

السادة الوزراء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إستبشرنا خيرا قرار وزارة الفلاحة، بالتنسيق مع الولاة، بالسماح بإعادة فتح أسواق الماشية تدريجيا، مع الحفاظ على نظام المراقبة والوقاية التي تقوم بها المصالح الولائية، بالتنسيق مع المصالح البيطرية من أجل حماية الثروة الحيوانية الوطنية.

إلا أن القرار المجحف في حق موالي ومواطني الجنوب في منع دخول المواشي من الجنوب الكبير إلى ولايات الجنوب، رغم أنه يسمح برعي ماشية الجنوب والشمال في الجنوب الكبير وتختلط بمواشي وأبقار دون حدوث أمراض، وترجع إلى الشمال في أريحية، وهذا عندما تمطر في الجنوب الكبير، ويكون الموسم، فكل أغنام الشمال تنتقل إلى الجنوب (تمنراست، جانت، إليزي، عين قزام، وحتى تيمياوين).

والسؤال المطروح سيدي:

ما هي الأسباب التي تحول دون دخول الماشية من الجنوب الكبير إلى الجنوب الجزائري، وخاصة الجمال، على الرغم من السماح لها بالرعي في مناطق الجنوب الكبير؟

وفي الأخير، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

في إطار تعميم نظام اليقظة الوبائية والمراقبة الصحية البيطرية، المنظمة، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما على المستوى الوطني، لاسيما على مستوى ولايات الجنوب، يمنع التشريع تنقل كل المواشي المحلية من الجنوب الكبير إلى باقي الولايات الأخرى، خاصة منها سلالات بلدان الساحل ولا يرخص لها بالحركة إلى داخل منطقة الجنوب الكبير، وهذا بناء على أحكام المادة 9 من القانون رقم 88 ـ 08 المؤرخ في 26 يناير 1988 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، وكذا التدابير المنصوص عليها في التعليمات الوزارية السارية المفعول، خاصة منها التدابير الاحترازية التي تندرج في إطار تطبيق النظام الصحي والتي تهدف إلى تعزيز الإجراءات الوقائية من الأمراض العابرة للحدود، والحد من احتمال تنقلها وانتشارها، إما مباشرة عن طريق الحيوانات الحية، بسبب اختلاطها بالماشية التي تحمل أمراضا متنقلة من دول الساحل، أو بصفة غير مباشرة من خلال الحشرات الناقلة للأمراض وتلوث نقاط

الشرب أو وسائل النقل وغيرها، وهذا بهدف حماية الثروة الحيوانية والالتزام بالشروط الصحية لنقل الحيوانات في هذه المنطقة.

وفيما يخص السماح بتنقل الحيوانات من الجنوب الكبير إلى ولايات الجنوب للرعي، فتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية لا يسمح بها التشريع والتنظيم المعمول بهما، غير أنه يستثني من هذا المنع المواشي التي تخضع للرقابة الصحية البيطرية على مستوى المراكز الحدودية، والتي توجه للذبح لتموين السكان المقيمين في ولاية أدرار وإليزي وتمنراست وتندوف وتيميمون وبرج باجي مختار وبني عباس وإن صالح وإن قزام وجانت، وذلك بناء على أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو 2020، المعدل أيضا بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل لتموين هذه الولايات باللحوم الحمراء وليس للتربية.

وفي نفس السياق، تم الترخيص ـ استثنائيا ـ بتسويق اللحوم الحمراء المطابقة للمعايير الصحية والتقنية، بناء على دفتر الشروط من ولايات الجنوب إلى ولايات الشمال، وذلك لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من تموين ولايات الشمال باللحوم الحمراء.

وفي هذا الإطار، تم تحويل خلال سنة 2021 كمية إجمالية من اللحوم، مقدرة بأكثر من 403 طن، من ولايات الجنوب إلى ولايات الشمال، وفي سنة 2022 ارتفعت هذه الكمية إلى 3116 طنا، وفي سنة 2023 ارتفعت أيضا هذه الكمية إلى 11771 طنا، وفيما يخص سنة 2024 إلى غاية شهر نوفمبر، الكمية التي تنقلت من الجنوب إلى الشمال هي 10287 طنا، هذا ما يعادل الزيادة المقدرة من 2021 إلى 2024 بـ 9398 طنا من اللحوم المحولة من الجنوب إلى الشمال.

تلكم هي أهم المعطيات بخصوص هذا الموضوع، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد الطاهر غزيل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله؛ شكرا سيدي الرئيس، والاحترام سيادة الوزير المحترم، لعلمكم نحن نكن لكم كل التقدير، فالثقة التي وضعها فيكم رئيس الجمهورية، من خلال تعيينكم على رأس مختلف الوزارات، وخاصة وزارة الفلاحة التي نأمل أن نرى مجهوداتكم خلال الخمس أو العشر سنوات القادمة.

سيدي الوزير المحترم، خلال ست سنوات قدمت أكثر من 10 أسئلة شفوية لوزارة الفلاحة على أربعة أو خمسة وزراء، منهم من توفي وأؤكد لكم، أنه من خلال بحثي وما رأيته، لا يوجد أي مرض إلى حد الساعة، كما لا يمكنني أن أدلي ببعض التصريحات هنا بالقاعة، ولكن أقول: الرأفة! الرأفة! الرأفة بسكان الجنوب، من يعيش هنا بالعاصمة ليس ذلك الذي يعيش في غرداية أو المنيعة أو ورقلة أو وادي سوف؛ يأمل سكان الجنوب أن توفر لهم مذابح قصد الذبح هناك، في غرداية مثلا أو المنيعة..حاولوا أن تجدوا حلا، المهم قضية انتشار المرض قد تجاوزناها.

هناك قرار في سنة 1954 من طرف الدولة الفرنسية المستعمرة، يقضي بعدم خلط مواشي الجنوب بمواشي الشمال، وهذا هو الساري المفعول إلى يومنا هذا! نأمل ـ سيادة الوزير المحترم ـ ونثق في شخصكم تمام الثقة، لأن سكان الجنوب لا يأكلون اللحم خاصة مع بلوغ سعره عتبة 3500 دج للكيلوغرام، فإذا كان الشمال يُستورد له اللحوم من إسبانيا، فالجنوب لا يوجد به لحوم حمراء، نحن في أزمة!

لدينا الجمال بكثرة، فبمجرد وصولها إلى عين صالح تمنعونها من العبور! مع مصادرتها ومصادرة السيارة التي تقلها! نحن أهالي الصحراء فجمالنا ترعى في الصحراء.

أعلم ـ سيدي الوزير ـ أن هذا الملف شائك، ولكن الجنوب، في المنيعة، غرداية، الوادي، تقرت، المغير، لا نملك ثروة، نشتري الخروف بـ 50 مليونا و 40 مليونا! فلا يمكن القول إننا نملك ثروة! سيدي الوزير، احتراماتي لهذا المكان يمنعني أن أصرح بكل ما لدي، لكن نرجو منكم أن تجدوا لنا الحل ـ رحمة على والديك ـ اللهم إني بلغت، اللهم إني بلغت، لأن هذه هي المداخلة الأخيرة بالنسبة لي في مجلس الأمة بخصوص قطاع الفلاحة.

اللهم إني بلغت، أعلم أنه يمكنكم حل هذا المشكل سيدي الوزير، شكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك السيد الطاهر غزيل؛السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: شكرا للسيد الرئيس؛ كما أجدد تشكراتي للسيد العضو المحترم، إذا كان هناك منع، فهذا راجع إلى إجراءات قانونية، يعني بحكم القانون، ولكن أذكركم أن الوضعية الصحية الحيوانية الحالية التي نعيشها في هذه الفترة، لو تلاحظون، انتشرت بعض الأمراض وتم استيراد اللقاح لمواجهتها، وبكل قناعة، فإن جزءا من هذه الأمراض من حيوانات جهة الساحل ومن بينها الحمى القلاعية (La fiévre aphteuse SAT-2) التي لم تعرفها الجزائر من التسعينيات، حيث ظهرت من جديد مما استدعى استيراد مليوني (02) حقنة، والحمد لله، عملية التلقيح تكاد تنتهي، وهذا راجع إلى الخطر الذي قد يكون على الثروة الحيوانية، لاسيما في الجنوب، في انتظار بلوغ التغطية الصحية الكاملة لثروتنا الحيوانية (كل القطيع)، حينها سنبادر بدراسة طرق أخرى.

أذكركم أننا سمحنا - في إطار المقايضة - بدخول الحيوان، ولكن ـ كما لاحظتم ـ أعطيت بعض الأرقام عن اللحوم الموجهة من مذابح أدرار وتمنراست إلى الشمال، إذن فتحنا السوق، ولكن مادام الظاهرة الوبائية على الصحة الحيوانية نلاحظها حاليا في الجنوب، فلا يسمع بفتح التنقل من جديد وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء، أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لنص المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي الناظم بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد وزير الفلاحة، يطيب لي أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعرف المستثمرات الفلاحية فشلا كبيرا لعدة أسباب أهمها:

السياسة المنتهجة وعدم وجود رقابة من طرف مصالحكم، بعد منحهم عقود الامتياز، حيث نرى أن هؤلاء المستفيدين أصبحوا يؤجرون الأراضي لفلاحين آخرين وهم بذلك يحلون محل الدولة، وأغلبهم في سن التقاعد أو تجاوز سن التقاعد، وعليه، نطرح عليكم السؤال التالي:

ماهي الاستراتيجية المتخذة من طرف دائرتكم لإعادة النظر في المستثمرات الفلاحية، بعد الفشل المسجل في تسييرها من قبل الفلاحين الذين تصرفوا فيها بطرق مشبوهة أو غير قانونية أو تركوها بورا وخرابا؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الحضور،

أجدد لكم تحيتي.

في البداية، أشكر السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة على السؤال الذي تفضل بطرحه، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

يسهر قطاع الفلاحة على ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها، من خلال استغلالها الأمثل وحمايتها، كما حدد التشريع المعمول به، لاسيما القانون رقم 10 ـ 03 المؤرخ في 15 أوت الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، حيث كلفت المصالح التابعة لقطاعنا، لاسيما منها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بمتابعة ومراقبة الاستغلال الفعلي للمستثمرات الفلاحية، وفي حالة ثبوت أي تعدّ أو تحويل للأراضي عن وجهتها الفلاحية أو إخلال المستثمرين بالتزاماتهم التعاقدية أو قيامهم بمخالفات على الأوعية العقارية الممنوحة، كتأجير الأرض أو عدم دفع الإتاوات، تقوم المصالح المعنية بتدوين محاضر

رسمية، بموجب محضر قضائي، طبقا لأحكام المادتين 28 و29 من القانون 10 ـ 03، وإرسال إعذار للمعني حتى يمتثل لأحكام القانون وبنود دفتر الشروط؛ وفي حالة عدم امتثال صاحب الامتياز، يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بإخطار مصالح الأملاك الوطنية لفسخ عقد الامتياز بالطرق الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الديوان قد قام بمعاينة وتسجيل 42265 مخالفة وإخلال بالتزامات على مستوى 20603 مستثمرة فلاحية فردية وجماعية على مستوى الوطن، وهذا يعني الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 30 نوفمبر 2024، أي أنه من بين 42265 تم تسجيل 4899 حالة إخلال، شملت بناءات غير شرعية وتحويل الطابع الفلاحي للأراضي وعدم الاستغلال الفعلي للأراضي وخصّت 11280 مستثمرا، صاحب الامتياز، وفي هذا الصدد، قامت مصالحنا بمباشرة الإجراءات القانونية تجاه المخالفين بتوجيه 10349 إعذارا، حيث قام 2928 مستغلا منهم برفع التحفظات، وبقي 3407 مستثمرين لم يمتثلوا لرفع المخالفة، و 575 مستثمرا أمام القضاء و 4014 قيد المتابعة الميدانية، حيث تم تحويل 2502 ملف إلى مصالح أملاك الدولة لمباشرة إجراءات فسخ عقود الامتياز، وتم إعداد 1537 عقد فسخ الامتياز من بين 2502 ملف إلى غاية اليوم.

أما فيما يخص تراجع المستثمرين الفلاحيين المسنين وعدم قدرتهم على استغلال أراضيهم للفلاحة، فقد مكّن التشريع، من خلال المادة 14 من القانون رقم 10 ـ 03 بإيجاز إمكانية التنازل عن حق الامتياز لفائدة ذوي الحقوق .وفي هذا الإطار، تم تسجيل 1946 حالة، حيث تمكنت مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من تسوية 1874 ملفا من بين 1946 حالة، وتمكين المتنازلين من إمضاء دفاتر الشروط، حيث تم تحويل 1332 ملفا إلى مصالح أملاك الدولة، من أجل إعداد عقود الامتياز لفائدة المستغلين الجدد، وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية ـ وهذا الجديد في الأمر ـ المسداة خلال الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، المتعلقة بتسوية العقار الفلاحي قبل نهاية 2025، تم تنصيب اللجنة الوطنية لتسوية العقار الفلاحي بتاريخ 9 ديسمبر 2024، والتي أترأسها للتكفل بتسوية العقار الفلاحي، واسترجاع الأراضي غير المستغلة وإعادة منحها للمستغلين الحقيقيين، فمن بين القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في مراسيم الاحتفال بخمسينية الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، أمر أن يغلق ملف العقار الفلاحي بصفة نهائية سنة 2025 وتسوية كل الأوضاع المسجلة، فكل من استغل الأرض سيحصل على تسوية.

وقد وضح السيد رئيس الجمهورية ذلك بعبارة: "الأرض لمن يخدمها". إذن انطلقنا في هذه العملية وخلال هذه السنة كل أصناف العقار ستتم تسويتها بصفة نهائية.

كما أغتنم هذه الفرصة أيضا كي أعلمكم بأمر آخر أعطاه السيد رئيس الجمهورية وهو إعادة بعث من جديد وبقوة تربية الثروة الحيوانية لكي نصل في السنوات القادمة، إن شاء الله، إلى الاكتفاء الذاتي في اللحوم بكل أنواعها، ونستغني عن الاستيراد، ومن توجيهاته أيضا أن يتم إنشاء شبكة وطنية لغرف التبريد الصغيرة والمتوسطة في كل المستثمرات التي تقل عن 5 هكتارات، الغاية من هذا هو أولا: حماية الإنتاج، ثانيا: السماح للفلاح بتسويق إنتاجه بكل سهولة ودون ضغط حتى لا يخسره، وكذلك هي وسيلة لضبط السوق الوطنية عند الندرة، ليتم استعمال هذه الكميات، فهذه هي التعليمات الثلاث التي أسداها السيد رئيس الجمهورية؛ إذ تم وضع ورشات بخصوصها، وقبل نهاية جانفي، إن شاء الله، سنقدم ورقة الطريق النهائية لتتم المصادقة عليها ثم ننطلق في تثبيتها ميدانيا، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة إلى السيد محمد رباح.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

أود، السيد الوزير، في البداية، أن نشكر السيد رئيس الجمهورية الذي هو دائما وأبدا في صف الفلاحين، نشكركم، السيد الوزير، فأينما حللتم نفعتم، وأهنئ الطاقم الحكومي بالمناسبة على تجديد الثقة فيهم من طرف السيد رئيس الجمهورية.

السيد الوزير،

هؤلاء الفلاحون أنهكتهم السنون وأرهقهم الجفاف، فالأرقام التي قدمتموها هي مهولة، أكثر من 42000 مخالفة!

السيد الوزير، إذن، نحن في ظرف غير عادي ولابد

من إجراءات غير عادية، لما نرى الإجراءات المتخذة فيما يخص المستثمرات الفلاحية النموذجية، وقد تم تأسيس ما يسمى بشركة المساهمة وشركة تطوير المحاصيل الزراعية، وتم إحصاء كل العراقيل والديون، وبما أن السيد وزير المالية موجود، فنأمل أن يتم مسح الديون الجبائية الخاصة بالمستثمرات الفلاحية النموذجية.

مادام وزير العمل موجودًا، فقضية (CNAS) الجبائية نأمل أن يتم مسح الديون كذلك، ومادام وزير الطاقة موجود أيضا نطالب الربط بالكهرباء الفلاحية، وهنا أود القول إنه يجب إحصاء المستثمرات الفلاحية التابعة للدولة، كم تقدمت به من طلب؟ لأن الخواص يتقدمون بطلب فيعطونهم، هناك مستثمرات يتعمد أصحابها عدم تقديم الطلب؛ ومادام وزير الري موجودا نلاحظ أن هناك تسهيلات في حفر الآبار الارتوازية.

السيدالوزير، الطاقم الحكومي اليوم كل في خدمتكم وخدمة الفلاحة وهم موجودون هنا، فإنني أتساءل فيما يخص تمكين... وهذا ما حدث في ولاية البليدة، حيث دخل مستثمرون وتحصلوا على عقود امتياز، المستثمرات ذات طابع جماعي تجد فيها 6 أو 8، فلما يتنازل 6 للمستثمر ويقوم باستغلال الأرض ويغرسها أشجارا وبعد 5 أو 10 سنوات تنتج هذه الأخيرة، ثم إن 2 أو 3 ممن لم يتنازلوا يقولون لهم نحن معكم في الشيوع! أعطيني حقي من المنتوج والغلة! فهنا ـ السيد الوزير ـ لما نصل إلى قضية التنازلات من المفروض أن تكون هناك عقود امتياز فردية، فلا يمكن أن يستثمر أحد ثم يأتي الآخر قائلا: "إنني معك في الشيوع ويجب أن نتقاسم المحصول!" أيضا ـ السيد الوزير ـ هذه المستثمرات الفلاحية، وأنا لا أتكلم عن المستثمرات النموذجية وإنما المستثمرات الفلاحية العادية الجماعية أو الفردية، يجب أن تكون هناك إجراءات أخرى؛ تكلمتم الآن عن الثروة الحيوانية، أنا أتذكر جيدا سنة 1988 لما تم إنشاء المجموعات الفلاحية، كان لديهم مستودعات لتربية الدواجن ولتربية الأبقار والأغنام، المكننة، الجرارات، آلات الذبح، كل الماكينات كانت لديهم، الآن فقدت هذه المكننة مع مرور السنين... لو سمحتم، السيد الرئيس، أكمل!...

السيد الرئيس: تفضل.

السيد محمد رباح: ..الآن، من المفروض، السيد الوزير، لما يكون هناك طلب ينقص الثمن، الآن هناك إشكال في بناء المستودعات، يطلب 1 على 50 من مساحة الأرض، 1 على 50 في مستودع (HANGAR) بمساحة 300 م^2 معناه 1.5 هكتار، من يملك عقد 1.5 هكتار؟ قليل ـ السيد الوزير ـ كلها موجودة عند المستثمرات الفلاحية.

إذن، في إطار الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاح، حبذا لو تتخذون قرار بناء مستودعات لتربية الدواجن، سواء تسيرها المستثمرات أو الدولة عن طريق ديوان تربية الدواجن وباقي الدواوين؛ كذلك يجب إعطاء الفلاحين رخصًا ودعمًا فيما يخص حفر الآبار الارتوازية لأن الناس لاتملك المال الكافي، صراحة، الناس أرهقتهم السنون، منذ 2018 ونحن نعاني من الجفاف... يعني منذ 2018 يزرع ولا شيء! لو لم تدعموهم بالبذور والأسمدة والمكننة والمياه وكذا الكهرباء الفلاحية.. الحمد لله، اليوم وصلنا إلى أشواط ونسب متقدمة جدا، مشكور السيد وزير الطاقة، على ما قدمتموه بالمناسبة، إذن، إن لم تقفوا مع الفلاح، لانملك حلا آخر.

السيد الوزير،

وكما يقال أيضا "الجديد حبُّو والقديم لا تفرط فيه"، الآن لما يكون هناك إنتاج للقمح الصلب في الجنوب، أنتم تعلمون، السيد الوزير، أن القمح اللين صعب إنتاجه في الجنوب...

السيد الرئيس: كفى، بارك الله فيك! دقيقة؟ لا، نصف دقيقة!

السيد محمد رباح: رجاء، دقيقة، السيد الرئيس، أيضا، السيد الوزير، يجب حث أصحاب هذه المستثمرات بإنتاج مادة "الخرطال" ومادة الشعير".

آخر شيء السيد وزير المالية، نتكلم عن القروض، رجاء، رجاء! ونحن مسلمون، أعفُوا الفلاحين من القروض وفوائدها، وقد تكلم السيد الوزير عن الصيرفة الإسلامية، وإني أتأمل في قول الله سبحانه وتعالى: "ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون"، إن شاء الله يكون عام خير، وفقكم الله في مهامكم، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ هذه المعلومات والأسئلة المطروحة لديها فائدة، ولكن نتقيد بقواعد الأسئلة الشفوية، دائما أكررها، لما يطرح السؤال على الوزير مسبقا، أي أيامًا قبل انعقاد الاجتماع، يدرس الوزير السؤال حتى يتمكن من تحضير الأجوبة، ثم نجد أنفسنا نسمع أسئلة غير تلك التي طرحت والمقررة في جدول أعمالنا، وأجوبة أخرى، يعني نخرج عن الموضوع، نحن الآن نتكلم عن الفلاحة، هذا لا يعني أن المجال مفتوح لنتكلم عن الفلاحة وأهميتها ومشاكلها وصعوباتها وبرامجها كلها.. يجب أن نفرق ما بين السؤال الشفوي وجواب الوزير، وبين دراسة الوضع في قطاع من القطاعات.

السيد الوزير؛ تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

شكرا للسيد الرئيس، كما أجدد تشكراتي للسيد العضو المحترم.

أذكر بشيء، وهو قرار السيد رئيس الجمهورية، يعني هو قرار جد مشجع للعائلة الفلاحية، ويعني التسوية بصفة نهائية لكل مشاكل العقار هذه السنة وفي كل الأصناف، هذا ما يسمح لنا ببعث القطاع وبقوة، إذن، هذا مفروغ منه سننطلق في هذه العملية، وكل من يستغل الأرض يجب أن يحوز على الوثائق، حتى يتمكن من الحصول على القروض؛ وفيما يخص القروض ـ وكما تفضل به زميلي السيد وزير المالية ـ تم الاتفاق مع جمعية البنوك والمؤسسات المالية لكي نمضي اتفاقيات مع كل البنوك العمومية، حتى تستثمر في القطاع الفلاحي وتسمح بكل أنواع القروض، وستنطلق العملية في جانفي، إن شاء الله، وستكون هناك مراسيم وإمضاء كل الاتفاقيات مع كل البنوك ووزارة الفلاحة وندخل في تمويل شامل لقطاع الفلاحة.

أما فيما يخص الدعم، لابد أن أذكر بأننا وضعنا مخططا وطنيا للزراعات الاستراتيجية، فمن أولويات الوطن، لاسيما قطاع الفلاحة، الأمن الغذائي، هذا الأخير، يأتي مما نستورده من الخارج، إذا كان هناك دعم فيكون موجها إلى الحبوب، أو النباتات الزيتية، النباتات السكرية، البقول الجافة، إنتاج الحليب واللحوم بكل أصنافها، هذا ما يجعلنا نكوّن التخزين الاستراتيجي للبلاد، إذن، هذا لا يقصي الزراعات الأخرى، ولكن يجب أن تكون لدينا أولويات على مستوى قطاع الفلاحة.

فيما يخص الكهرباء الريفي، أذكركم بقرار السيد رئيس الجمهورية في 2020 الذي يقضي بربط أكثر من 68 ألف مستثمرة فلاحية بالشبكة الكهربائية، بلغنا حاليا أكثر من 54 ألف مستثمرة تم ربطها بالشبكة الوطنية للكهرباء، هذا ما يجعلنا نتكلم اليوم عن الاكتفاء الذاتي، في عدة زراعات، باستثناء البعض المستورد منها، أما الباقي، فالجزائر لديها اكتفاء ذاتي بنسبة 75 ٪ مما نستهلكه هو إنتاج وطني، وصلنا اليوم في إنتاج الحمضيات إلى مستوى جد معتبر وفي الطماطم الصناعية التي لم نعد نستوردها، هذا راجع للشبكة الوطنية للكهرباء التي جاءت ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية، وسنستمر في نفس الطريق لكي نضمن للجزائريات والجزائريين الاكتفاء الذاتي، لاسيما في الزراعات الاستراتيجية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، وآخر متدخل في هذا الشأن هو السيد محمد العربي سليماني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد، صالح ڤوجيل، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، الموقرون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن ما توليه الدولة الجزائرية، وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية في المجال الفلاحي، أضاف قفزة جد هامة، وغير من اقتصاد كان في الحضيض، إلى إنتاج قاربنا فيه تحقيقنا للاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب وكذا الذرة والذرة العلفية، وهذا كان في الماضي القريب يعتبر شبه مستحيل، نتيجة العراقيل والمشاكل والضغوطات التي كان يعيشها الفلاح، ولكن بفضل الإرادة وعزم وإصرار رئيس

الجمهورية للرقي ودعم الفلاح وتحقيق الاكتفاء الذاتي في كل الزراعات تغيرت كل الموازين، وأصبح الفلاح اليوم يحس بمرافقة الدولة ومساندتها، إلا أنه لازالت هناك بعض المشاكل والعوائق التي يعاني منها الفلاح، والتي إن توفرت، قد تخفف عنه العناء وتزيد من الإنتاج الوطني في كل المحاصيل.

وسؤالي هو كالتالي:

ـ أين وصلت مراحل الترخيص للفلاحين باستيراد العتاد الفلاحي الأقل من 7 سنوات؟

ـ والسؤال الثاني لماذا لايتم الترخيص باستيراد العتاد الأقل من 20 أو 15 سنة، نظرا لكثرة الطلب على هذا العتاد، ومما يساعد الفلاح في تحسين إنتاجه وربح وقت كبير لزراعة مستثمراتهم؟

شكرا، سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر السيد محمد العربي سليماني، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، وردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية، يجدر التذكير إلى أن عملية الترخيص باستيراد العتاد الفلاحي منظمة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 24 ـ 241 المؤرخ في 22 يوليو 2024 الذي يحدد كيفية جمركة خطوط معدات الإنتاج المستعملة، وكذا المعدات والعتاد الفلاحي المستعمل قصد وضعها للاستهلاك، حيث رخص هذا الإجراء جمركة المعدات والعتاد الفلاحي المستغل على ألا يتجاوز سنها 7 سنوات، ابتداء من تاريخ إنتاجها أو عند الاقتضاء من تاريخ وضعها في الخدمة، هذا عن طريق توثيق حالة تشغيلها الجيد من طرف الهيئة الجزائرية للاعتماد (Algerac)، معتمدة من قبل هيئة أجنبية معترف بها من قبل الهيئة الجزائرية للاعتماد، يعني كشروط من أجل استيراد هذه الآلات التي لاتشكل خطرا على صحة وسلامة البيئة.

بناء على ذلك، يمكن للفلاح أن يقدم طلب الحصول على شهادة التأهيل لجمركة المعدات أو العتاد الفلاحي المستعمل، من خلال إيداع طلبه عن طريق منصة رقمية موجودة على مستوى الوزارة المكلفة بالصناعة، مقابل تسليم وصل استلام بعد استكمال الإجراءات القانونية، وبعد هذه العملية يمكن للفلاح مباشرة عملية استيراد العتاد الفلاحي الذي يرغب في اقتنائه، حيث تجري العملية عن طريق منصة رقمية موجودة على مستوى الوزارة المكلفة بالصناعة، بالشروط المذكورة والترخيص من طرف المديرية المكلفة بالصناعة على مستوى الولاية.

أما فيما يخص موضوع الترخيص باستيراد العتاد، أعلمكم أننا لم نسجل إقبالا كبيرا، رغم أننا وضعنا هذا التنظيم حتى نسهل للفلاح عملية اقتناء الجرارات غير المنتجة على المستوى الوطني، كالجرار ذي قوة 400 حصان، وهو مطلوب في الزراعة الجنوبية وغير متوفر في بلادنا، وآلات أخرى.

فبالرغم من الترويج لهذا الجهاز ـ للأسف ـ لم نتلق إقبالا كبيرا، حيث هناك تردد من طرف الفلاحين وهو غير مفهوم حاليا، ولهذا نوجه نداء للفلاحين أننا وضعنا كل التسهيلات لاستيراد كل التجهيزات الأقل من 7 سنوات، وسيحصلون على الترخيص بسرعة، مما سيسمح بتوسيع الحظيرة الوطنية، في انتظار بدء الإنتاج الوطني.

أما فيما يخص السؤال الثاني، لماذا لم نسمح باستيراد العتاد الأقل من 15 سنة و 20 سنة؟ فمن أجل تخفيف التكلفة على الفلاح، لم نر ذلك من جانب تكلفة استيراد الآلة بل من جانب مردودية الآلة، هل هذه الآلة باستطاعتها أن تعطي خدمات على مدى 10 سنوات أو 15 أو 20 سنة! لهذا السبب حددناها بـ 7 سنوات، ولكنها مرحلة في انتظار بعث الإنتاج الوطني، يعني في إنجاز هذه الآلات، وهذا راجع لعدم إمكانية استيراد الآلات الأقل من 15 سنة أو 20 سنة، ثم نجد صعوبة في البحث عن قطع غيارها، وتكون قد عملت وتعبت واهترأت، ويمكن أن تطرح مشكلا على البيئة، أثناء استغلالها بالمازوت أو.. لهذا نفضل اعتماد استيراد 7 سنوات مع الترويج له ومنح كل

التسهيلات، فمثلا العملة الصعبة التي يشترى بها، لم نلزمهم بشرائها من السوق السوداء (السكوار).

عندما وضعنا هذا التشريع، فذلك من أجل اقتناء مصانع أقل من 7 سنوات تدخل (Dans le cadre de délocalisation) آلات الفلاحة، ننتظر من الفلاحين وسنرافقهم، لاسيما الفلاحة الصحراوية، ونحن بصدد وضع مشاريع ضخمة لإنتاج الحبوب أو الزراعات الاستراتيجية حتى نرافقهم لاقتناء هذه الآلات الأقل من 7 سنوات، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد محمد العربي سليماني، تفضل.

السيد محمد العربي سليماني: شكرا سيدي الرئيس؛ معالي الوزير المحترم، نعرف أن ضمان الأمن الغذائي هو ضمان السيادة.

بالنسبة لعدم الإقبال على استيراد هذه الماكنات مثل الجرارات وغيرها، الأقل من 7 سنوات، أول أمر هو غلاؤها في الخارج، يعني بعد مضي 7 سنوات تجدها غالية الثمن؛ ثاني أمر – كما قال رئيس الجمهورية – الفلاح يبقى في فلاحته ويعطينا الإنتاج، نحن نأمل أن تقوم الدولة باقتناء هذه الآلات، خاصة مع ضيق وقت الفلاح، إذ لا يمكنه حتى أن يذهب لشراء قطعة غيار، فما بالك بإجراءات استيراد الآلات؟! لا يمكنه ذلك، لا وقت له، سوف تضيع أرضه وفلاحته إن فعل ذلك وأنتم تعلمون أن الفلاحة تشترط المتابعة اليومية، يعني يجب أن نوفر للفلاح هذه الآلات، ورئيس الجمهورية مشكور على الأهمية والأولوية التي أعطاها لهذا القطاع منذ قدومه، وعينكم على رأس هذا القطاع، كما نستبشر بكم كل الخير.

هذه الآلات يجب أن تشتريها الدولة حتى يكون هناك إقبال عليها، ويشتريها الفلاح من عند الدولة، أحسن من شرائها من عند أحد ما، فلا يمكنه ذلك، ثانيا، نحن نعمل بجرارات تعود إلى سنوات السبعينيات والثمانينيات ومازالت تعمل وبالرغم من ذلك فإن الفلاح يفضلها على تلك الجديدة، خاصة (SONACOM) و(CIRTA) مازالت تحت الخدمة إلى يومنا هذا دون أي مشاكل، أما الآلات الجديدة فالفلاحون يعانون منها كثيرا.

ثالثا، نشكركم على زيارتكم الأخيرة لولاية المنيعة، والتي كانت زيارة ناجحة بامتياز ـ السيد الوزير ـ كما يوجه لكم شباب المنيعة رسالة راجين منكم التعجيل في منحهم محيطات الشباب، التي ستخلق اليد العاملة مع توفير خضر وفواكه موسمية، دون اللجوء إلى شرائها من مناطق أخرى.

السيد الرئيس: شكرا... تفضل، واصل.

السيد محمد العربي سليماني: ... هناك أمر آخر وأخير ـ معالي الوزير ـ بالنسبة للعمال الأفارقة الذين يعملون في المستثمرات الفلاحية، حالوا أن تجدوا لهم حلا مع الجهات الأمنية، فنحن نعلم أنه "الله غالب عليهم" لأن الفلاحين يعانون بكثرة من اليد العاملة، وبإيجاد حل لوضعيتهم سيصبح الفلاح في أمان وهم في أمان، وبارك الله فيك وشكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: أولا، شكرا للسيد العضو، وأشكرك أيضا على الاستقبال الحار الذي حظيت به على مستوى ولاية المنيعة، وكل الولايات التي نزورها، ولكن بخصوص التعقيب عن إنشاء محيطات للشباب، فهو مفتوح على مستوى ولايات الجنوب عن طريق الاستصلاح (APFA) وهو راجع للسلطات المحلية، فإذا كان على المستوى المحلي هناك قرار لإنشاء محيطات للشباب فنحن نمشي مع الفكرة ونساهم، بحيث (APFA) مفتوحة على مستوى الولايات كل على حسب ما يحتاجه 5 هكتارات، 10 هكتارات، 50 هكتارا فهذا المجال مفتوح، بل أكثر من هذا، في هذه السنة استفدنا من القروض للحصول على الامتياز في انتظار الشرط الفاسخ، وفي انتظار السماح لهم بالدعم لبعث الزراعة الصحراوية من جديد، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع المياه والكلمة إلى السيد خافي أحمادو، فليتفضل مشكورا.

السيد خافي أخمادو: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله

والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السادة الوزراء المحترمون، والوفد المرافق لهم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم،

.. (كلام بالتارقية)..

يشرفني، السيد الفاضل وزير الري المحترم، أن أتقدم لكم بالتهاني والتبريكات بمناسبة إعادة تعيينكم على رأس وزارة الري، ونشكر السيد المحترم، رئيس الجمهورية على هذه الثقة والقدرة على اختيار الرجال الأكفاء لقيادة مختلف شؤون الجزائر المنتصرة.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم؛ يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي، التالي نصه:

السيد الوزير،

تعرضت ولاية عين قزام لسلسة فيضانات مدمرة خلال سنوات 1997 و 2001 و 2015 و 2018، والتي خلفت خسائر مادية فادحة، وتركت آثارا كارثية على البنية التحتية للمدينة من طرق ومباني وأملاك عمومية وخاصة، الأمر الذي حتم على السلطات العمومية سنة 2019 تسجيل مشروع حماية المدينة من الفيضانات من ثلاثة أشطر، حيث انتهت أشغال الشطر الأول منه سنة 2021، إلا انطلاق الشطرين الثاني والثالث منه لم يتم استكمالهما، رغم جاهزية الدراسات الخاصة بهما، الأمر الذي يبقي مدينة عين قزام تحت طائلة التهديد من آثار أي فيضان قد يضرب المدينة.

السيد الوزير،

ـ ما هي أسباب تأخر تسجيل واستكمال بقية الشطرين، رغم أهميتهما الحيوية للولاية؟ ومتى يتجسد هذا المشروع فعليا، هذا المشروع الذي يحظى بأهمية بالغة لدى ساكنة الولاية والسلطات العمومية للبلاد؟

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد وزير الري، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في المستهل، أتقدم إليكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بخالص عبارات الشكر والعرفان على سؤالكم القيم الذي طرحتموه علينا، والذي من خلاله أبرزتم حرصكم على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وحماية ممتلكاتهم من خطر الفيضانات، مما يستدعي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة، ما من شأنها مواجهتها؛ وفي هذا الصدد، كنتم قد أشرتم إلى مشروع حماية مدينة عين قزام من خطر الفيضانات وتساءلتم حول أسباب عدم تسجيل واستكمال الشطرين المتبقيين من هذا المشروع، لما له من أهمية لساكنة عين قزام، وقبل الخوض في عناصر الإجابة على سؤالكم، لا بأس أن أذكر بأن جميع المشاريع المتعلقة بحماية المدن من خطر الفيضانات، وكذا أشغال تهيئة الأدوية والمجاري المائية المرتبطة بها تدخل ضمن الاستراتجية الوطنية التي تبناها القطاع في هذا الشأن، حيث تضمنت هذه الاستراتيجية تحديدا دقيقا للمناطق والمواقع المهددة بهذا الخطر، وكذا درجة الخطر بالنسبة لكل منطقة، بالإضافة إلى الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها للوقاية منها قبل وقوعها؛ وبالعودة إلى انشغالكم الذي يخص حماية مدينة عين قزام من خطر الفيضانات فأعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن هذه الأخيرة، كما أشرتم في سؤالكم، قد استفادت ـ كما تفضلتم بذكره ـ من عملية تخص حمايتها، بحيث قام قطاع الري بإنجاز الشطر الأول منها بقيمة 400 مليون دينار (40 مليار سنتيم)، وبخصوص الأشطر المتبقية، بقي شطران بقيمة 700 مليون دينار.

بالفعل، الدراسات انتهت، والملف موجود، لم يبق

إلا تسجيل العملية والشروع في تنفيذها، كما أعلمكم أن قطاع الري يعتبر هذه العملية ذات أولوية، لم نوفق في تجسيدها من سنة 2022 إلى سنة 2025، أردنا تسجيلها لكننا لم نستطع.

أؤكد لكم أنني كمسؤول أول على القطاع، سأبحث عن تمويل عن طريق (Les Fonds) التابعة لوزارة الداخلية أو حتى من خلال الصندوق الوطني للمياه، كي يكون هناك شطر أول وشطر ثاني أو نقسمهم إلى ثلاثة أشطر، لتجسيد... لأن الجزء الأول المنجز قد أثبت فعاليته، خاصة أن عين قزام في الخريف الماضي تعرضت لفيضانات، وهذا ما يثبت كلامك، وانشغالك في محله، وبالتالي يجب أن نجسد هذا المشروع في أسرع وقت، سأتكلم مع وزير الداخلية ـ لم لا ـ وسنقوم في سنة 2025 بتسجيل شطر آخر، بعيدا عن قانون المالية لسنة 2025، لأنه غير مسجل، لكن يمكن أن نستعين بالصندوق الوطني للمياه التابع لنا، ولم لا، حتى (FCCR) لكي نجسد هذا المشروع المهم، لأن كل ما يتعلق بسلامة المواطن وممتلكاته يعتبر أولوية.

شكرا لكم، وأتمنى أن تكون هذه الشروحات التي ارتأينا تقديمها، ردا على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه، قد أثلجت صدركم، والشكر موصول للجميع على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد خافي أخمادو إذا كان يريدها؟

السيد خافي أخمادو: شكرا للسيد الرئيس؛ شكرا، معالي الوزير، على عناصر الرد التي تفضلتم بها، كما أشكركم على المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الذي تشرفون على تسييره، وأثمن ما تقوم به دائرتكم من مجهود، وبما أن ـ السيد الوزير ـ تعهد بأن المشروع قيد الدراسة؛ فليس لدي تعقيب، شكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: نبقى دائما في نفس القطاع؛ والكلمة إلى السيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المحترم،
السيدة والسادة، وزراء الحكومة المحترمون،
إطارات الدولة السامية، المرافقون لهم، المحترمون،
زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام والصحافة،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الري المحترم،

وطبقا لأحكام الدستور، يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتقدم إليكم بهذا السؤال الشفوي، التالي نصه:

تعتبر بلدية السواني من البلديات الحدودية المهمة التي تولي لها السلطات العليا عناية خاصة، وباعتبار أن الفلاحة والاستثمار في القطاع الفلاحي هي إحدى الميادين الحيوية التي يمكن الاعتماد عليها في هذه المنطقة، فبعد الجفاف الذي ضرب المنطقة مؤخرا يعتبر سد السواني أحد الحلول البديلة، والتي يمكن الاستفادة منها لبعث النشاط الفلاحي بالمنطقة لما تزخر به من أراضي خصبة، معتبرة، متاخمة لحدوده.

سؤالي هو:

ـ ما هي الإجراءات الاستباقية التي يمكن أن تخصصها دائرتكم الوزارية، من أجل استغلال أمثل لهذا الصرح ـ سد السواني ـ والاستفادة منه مستقبلا وجعله رافدا من روافد التنمية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد وزير الري فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
تحيتنا متجددة.

لا يسعني، في البداية، إلا أن أعرب لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عن فائق عبارات شكري وعرفاني على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه علينا، والذي يدل على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الري، لاسيما بمنشآت حشد المياه، كالسدود والحواجز المائية.

وبخصوص سد السواني، محل انشغالكم، الذي بدأ إنجازه مطلع التسعينات بقدرة تخزين تعادل 13 مليون لتر مكعب، ليخزن المياه الآتية من سد بني بهدل، الموجهة للسقي خاصة، وقد تم إنشاء قناة جر رئيسية بطول 20 كلم، ولكن، للأسف، توقفت الأشغال به، ا بتداء من سنة 1991، بسبب الظروف الأمنية المعروفة في تلك الفترة؛ بعد ذلك لعبت المعطيات المناخية والهيدرولوجية دورا في توقف مسار تجسيد هذا السد، حيث أدت التغيرات المناخية وفترات الجفاف المتكررة التي ضربت المنطقة الغربية للوطن، إلى تسجيل انخفاض كبير في حجم المياه السطحية بالسدود، وهو ما أدى إلى التركيز أكثر علىتوفير مياه الشرب على حساب الاستعمالات الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تراجعت كميات المياه التي يتم تخزينها سنويا بسد بني بهدل، الممون الأساسي لسد السواني بالمياه، ولهذا استحال توجيه المياه إلى سد السواني، مع العلم بأن المشروع لم يكتمل، أي أن المياه الموجودة في سد بني بهدل أصلا نضبت، فلا يمكن توجيهها إلى سد السواني.

وبعد تبني السلطات العمومية خيار تحلية مياه البحر لمواجهة العجز المائي وتخفيف الضغط عن المياه السطحية، لاسيما بولاية تلمسان والتي استفادت من مشاريع تحلية مياه البحر، فكر القطاع في إمكانية بعث هذا المشروع الحيوي، يعني مياه الشرب أصبحت شيئا فشيئا مضمونة من مياه التحلية بالنسبة لولاية تلمسان، الأمر الذي جعلنا نفكر في إحياء هذا المشروع القديم.

قلت، فكر القطاع في إمكانية بعث هذا المشروع الحيوي وذلك نظير الأهمية التي يتميز بها، خصوصا ما تعلق بتوفير مياه السقي الفلاحي، حيث ارتأت مصالح مديرية الري لولاية تلمسان إجراء دراسة تشخيصية لسد السواني، وذلك من أجل معرفة حالة هذا المشروع وكل المعطيات التقنية المتعلقة به، والتي ستكون مرجعا لأي إجراءات يمكن اتخاذها بشأن هذا السد مستقبلا، وفي هذا الصدد، قام قطاع الري باقتراح عملية لتسجيل الدراسة التشخيصية ضمن مختلف البرامج التنموية السابقة، ونحن نصر على تسجيل هذه الدراسة ـ إن شاء الله ـ لم لا من الصندوق الوطني للمياه، حتى يكون تحسين للمعطيات، لأن هناك معطيات جديدة من سنة 1991 إلى غاية اليوم، فيجب أن يكون هناك تحيين قبل الفصل في إنجاز هذا السد من عدمه.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردنا أن نفيدكم بها ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ متمنيا أن تلقوا فيها إجابة كافية على سؤالكم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى أسأل السيد محمد بلعياشي إن كان يريد التعقيب؟

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي المجاهد، الكبير، رئيس مجلس الأمة الفاضل، قبل بدء التعقيب أطلب منكم 5 دقائق، السيد الرئيس، من فضلكم.

السيد الوزير المحترم أتوجه بتهنئتكم رفقة السيدة الفاضلة وزير العلاقات مع البرلمان، على تجديد الثقة في شخصكم من طرف رئيس الجمهورية، وهي في الحقيقة، ثقة نراها جد مستحقة، لما تقومون به من مجهودات جبارة، نثمنها، مما ينعكس بالإيجاب على مواطنينا، إلا أن هناك أعمالاً أخرى جبارة تنتظركم، لاسيما على مستوى ولاية تلمسان، الولاية التي أمثلها وأرافع على انشغالات ساكنيها في مجال الري والمياه، فشكرا لاهتمامكم وتجاوبكم مع سؤالنا، موضوع سد السواني، الذي ـ في الحقيقة ـ وفي اعتقادي أراه جد مهم، يمكن أن يكون حلا بديلا أو استراتيجيا للمنطقة الغربية الحدودية لولاية تلمسان، ومكملا لسد بوغرارة، هذا الأخير، ومن هذا المنبر، أدق ناقوس الخطر بشأن المحاولات المتكررة والشريرة لجار السوء المخزني لتعكيره وتلويثه وإلقاء سمومه بوادي مويلح، أحد الوديان المغذية لسد بوغرارة، والتي أدت إلى نفوق السمك به، بالسد، وقد تكفلت به المصالح المختصة بإجراء تحاليل دقيقة للمياه بهذا السد، في انتظار صدور نتائجها من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة، فصقور المحروسة بالمرصاد.

سيدي الوزير الفاضل،

أعود إلى صلب الموضوع، فسد السواني تعول عليه المنطقة والساكنة في المناطق الحدودية، لبعث النشاط الاقتصادي والفلاحي بقوة، كون المنطقة فلاحية بامتياز، كما سبق وأشرنا إليها، وهي من تعليمات والتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وضمن اهتماماته ونظرته الصائبة والاستشرافية في الدفع بالتنمية في المنطقة،

وتوفير مناصب الشغل أيضا، وموضوع اجتماع الحكومة بالأمس.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي الوزير المحترم،

نحن مطالبون بالذهاب نحو السرعة القصوى في إكمال وتسليم جميع المشاريع المفتوحة، والموجهة إلى قطاع الري والمياه الشروب، وخاصة أن السلطات العليا قد خصصت أكثر من 700 مليار كبرنامج استعجالي لولاية تلمسان، ونطالب بتسليمه قبل شهر مارس 2025، وبالتالي تكون ولاية تلمسان قد حققت قفزة نوعية وأغلقت ملف المياه نهائيا.

وقبل أن أختم ـ إذا سمح لي السيد الرئيس ـ ونقلا للأمانة، ملاحظة جد مهمة كلفني بها ساكنة ولاية تلمسان، وهي مشكلة التسربات الكبيرة، لاسيما بأحياء أو جليدة، الحمري، زيدان، الكودية، عين الدفلة، ندرومة، أولاد ميمون، مغنية، فهناك هدر وضياع للمال العمومي... وكما قال السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لامكان للسينما في عهد الجزائر الجديدة، محاسبة كل مسؤول يتقاعس في أداء مهامه تجاه المواطنين، ويقابله التوقيف، حذاري من التظاهر أمام الكاميرات بالاهتمام وانشغالات المواطنين، المواطن لا يطلب معجزة، بل حل مشاكله فقط، لا مكان في الجزائر الجديد لتعطيل مصالح المواطنين، التقارير المزيفة ترقى إلى مرتبة خيانة الأمانة، هناك تواطؤ داخل الإدارة في إهمال مصالح المواطنين، تعليمات نراها كفيلة بإصلاح الوضعية وحلحلة انشغالات ومطالب مواطنينا، وشكرا لكم مجددا على حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: هذا خطاب السياسة العامة! تفضل السيد الوزير، إن كنت تريد الرد على التعقيب.

السيد وزير الري: أشكر السيد العضو مرة أخرى على اهتمامه، وأؤكد له أن السؤال على سد السواني أمر تقني بحت، ستكون فيه دراسة تحيينية وهي التي ستفصل في جدوى هذا المشروع، وأينما كانت الفائدة سنكون، إن شاء الله.

بالنسبة للتسربات والنقائص، أقر أنه بولاية تلمسان وفي كل ولايات الوطن هناك الكثير مما تم إنجازه، والمهم هو الذي سينجز مستقبلا.

أؤكد لكم أننا على اطلاع جيد على الوضعية على مستوى ولاية تلمسان، هناك حتى تسربات تخص مياه التطهير، أظن أنكم لم تشيروا إليها، هناك مشاريع كبيرة بالنسبة للتطهير، وكذا المياه الصالحة للشرب.

ستكون لي زيارة لولاية تلمسان، لأنني منذ تولي هذه الوزارة لم أزرها، حتى نطلع على الوضع هناك، رغم أنني على اطلاع ودراية ولكن حتى نعطي دفعا للمشاريع وتكون وتويرة الأشغال متسارعة أكثر وسنتكفل بهذه المشاريع ـ إن شاء الله ـ نحن نتقبل أي انتقاد لأنه في مصلحة المواطن وهدفنا مشترك وسنكون ـ إن شاء الله ـ بقدر الأمانة، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: الآن ننتقل إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والكلمة إلى السيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد، صالح ڤوجيل، الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعضاء الأفاضل،

إطارات الوزارتين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السؤال الشفوي، التالي نصه:

من المتعارف عليه في نظام وكالات التشغيل المحلية أن المترشح لمنصب العمل، بعد فوزه بمنصب في شركة يحظى إما:

ـ بعقد عمل محدد المدة لمدة قصيرة.

ـ عقد عمل محدد المدة لمدة طويلة.

ـ عقد عمل لمدة غير محددة المدة.

وحيث إنه بالنسبة للفئة الأولى المتعلقة بعقود عمل محددة المدة قصيرة المدى، الكثير منها لايتجاوز ثلاثة

أشهر، يجد الفائز بها نفسه بعد انتهاء العقد في ذيل قوائم التسجيل، وبذلك ينتظر سنوات أخرى للظفر بمنصب آخر، وهو الذي لم يوفر إلا ثلاثة رواتب، وإلى جانبه شاب استفاد من منصب عمل لسنوات، فتتجسد إحدى أخطر صور اللامساواة اللامعقولة، والتي كان من الممكن تفاديها من خلال حلول كثيرة، منها ترتيب الفئة السابقة في مراتب متقدمة تعويضا لهم عن قصر مدة العمل التي اشتغلوها، وهو ما خلق حالة من اللاعدل، أدت في أحيان كثيرة إلى رفض هؤلاء الشباب أصلا عروض العمل القصيرة هاته، وهو ما يؤدي إلى مسلكين سلبيين أحدهما يضر بالشركة، وثانيهما يضر به، من خلال اعتباره رافضا لمنصبة ومقصيا منه.

لذلك يطرح التساؤل التالي:

ـ ما الذي تنوي مصالحكم القيام به لحل الإشكال السابق لخلق مساواة بين مدة عقود العمل السابقة ومدة انتظار عرض العمل الثاني، خاصة في ظل التباين أصلا في قيمة رواتب الشركات البينة والتي تشكل مجالا لكثير من الإشكالات؟

تقبلوا ـ سيدي ـ فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

إطارات الوزارات،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في المستهل، أشكر السيد حمزة بوحفص، على الاهتمام الذي يوليه لملف التشغيل، ومسائل العقود محددة المدة وعروض العمل المتاحة لتنصيبها.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

يتم تصنيف طالبي العمل من طرف المرفق العمومي للتشغيل، أي الوكالة الوطنية للتشغيل إلى ثلاث فئات:

ـ طالبو العمل المبتدؤون،

ـ طالبو العمل الذين سبق لهم العمل،

ـ طالبو العمل شاغلو المناصب حاليا.

وقد بلغ عدد طالبي العمل، ابتداء من شهر جانفي إلى غاية 30 نوفمبر 2024 ما يلي:

ـ أكثر من مليوني (02) طالب عمل مبتدئ، بحيث يستفيد أغلبهم من منحة البطالة لاستيفائهم الشروط المنصوص عليها قانونيا،

ـ أكثر من 763000 طالب عمل، سبق لهم العمل سابقا،

ـ أكثر من 9300 طالب عمل يعمل حاليا.

أما بخصوص عروض العمل المودعة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل، فقد تم تسجيل عروض عمل بعقود محددة المدة في القطاع العمومي وعددها 96258 عرض عمل، عروض عمل بعقود محددة المدة في القطاع الخاص وعددها 362395 عرض عمل.

وعليه، فإن 99 ٪ من عروض العمل المودعة من طرف المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عمومية أو خاصة، هي محددة المدة، مقابل عدد معتبر من طالبي العمل، المسجلين على مستوى الهياكل المحلية للتشغيل.

وتكريسا لمبدإ تكافؤ الفرص تقوم الوكالة بتوجيه طالبي العمل عبر النظام المعلوماتي "وسيط" (WASSIT)، وفق الشروط المحددة في عقد العمل من قبل المؤسسة العارضة، وتأخذ بعين الاعتبار شروط الخبرة المهنية، المستوى التأهيلي، المستوى الدراسي، في حين يعتبر معيار الأقدمية أداة لترتيب طالبي العمل وفق قائمة الموجهين، كما يحق لطالب العمل، أثناء إجراء المقابلة، الانتقاء والفحص المهني على مستوى المؤسسة العارضة، الاطلاع على الحقوق والمزايا المتعلقة بالمنصب، كطبيعة العقد، محدد المدة أو غير محدد المدة، الأجر، توفر النقل، كل الأمور الملمة بعقد العمل، والتي من خلالها يقرر لطالب العمل الحق في الموافقة بالالتحاق بالمنصب أو عدمه.

بناء على هذه المعطيات، فإن نسبة قابلية التشغيل ومدة الانتظار تختلف من فئة إلى أخرى، وتتغير بحسب الملمح (Profil) الخاص بطالب العمل، وكذا المؤهلات العلمية والمهنية التي يتوفر عليها، بالإضافة إلى نوع القطاع الاقتصادي للمؤسسة واحتياجاتها والحقوق المتعلقة بالحقوق والمزايا التي يوفرها من قطاع إلى آخر، وما يتطلبه سوق الشغل.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن الدولة تراهن على إحداث قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية منذ سنة

2020، من خلال مشاريع كبرى مهيكلة، كمشروع غار جبيلات بتندوف، واد أميزور في بجاية، مشروع الفوسفات بالشرق الجزائري ومشروع السد الأخضر، والتي من شأنها أن تمثل قاعدة اقتصادية متينة لخلق الثروة ومئات الآلاف من مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة، تضاف إليها الاستثمارات الاستراتيجية في مجال المحروقات والصناعات البتروكيمياوية التي سيتم إطلاقها في القريب العاجل، وفي الصناعة الغذائية كمشروع "بلدنا" في ولاية أدرار، والمشاريع الفلاحية الكبرى المهيكلة، والذي هو الأساس في خلق مناصب الشغل ودفع التنمية، وهو هدفنا جميعا لكي نلبّي جميع طلبات الشغل؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة للسيد حمزة بوحفص، تفضل.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي الرئيس؛ مشكور السيد الوزير على على التوضيحات التي قدمها لنا، إجابة على سؤالنا، ونحن بدورنا نثمن مجهودات الدولة في إطار التشغيل، من خلال سن القوانين التي تعطي الأولوية للتشغيل لأبناء المنطقة الذين يعانون الأمرّين، البطالة التي أرهقت كاهلهم من جهة، والظروف المعيشية والبيئية القاسية، من جهة أخرى.

كما يعلم السيد الوزير، أن ولاية عين صالح مترامية الأطراف وتعيش عزلة كبيرة نتيجة الطرقات المهترئة على كل الجهات، لذلك، هذا الشباب البطال يجب أن نحتويه في جزائر الثورة ونهيكله ونوفر له هذه الإمكانيات، وخاصة التشغيل، بما يكفل لهم حياة الأمن والاستقرار، لأننا في بؤرة متوترة على كل الجبهات، فمن جهة مالي والنيجر، ومن جهة ليبيا، ومن جهة المغرب؛ وعليه، فإن تشغيل الشباب وتوظيفهم هو صمام الأمان لهم لتخليصهم من الآفات الاجتماعية و"الحرڤة" وما إلى ذلك من الآفات التي أصبحت لافتة للنظر؛ وعليه، فإننا من هذا الباب، نطالب:

ـ بالسهر على تطبيق القانون رقم 04 ـ 19 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004، المعدل والمتمم، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل،

ـ التطبيق الفعلي لتعليمة الوزير الأول، المؤرخة في 11 مارس 2013، والمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2017، الذي تم تحيينه في 12 سبتمبر 2022، وكذا المدونة الجزائرية للمهن والوظائف التي تهدف إلى تحقيق التوافق بين برامج التكوين والتعليم المهنيين واحتياجات سوق العمل،

ـ تعويض البطالة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري،

ـ اتخاذ إجراءات ردعية فيما يخص عدم برمجة اختبارات الانتقاء أو إلغاء عروض العمل من طرف بعض الهيئات المستخدمة، عروض بعض الشركات تستغرق وقتا كبيرا لعدة أشهر، مما يحرم المترشح من التوجيه عن طريق "الوسيط"،

ـ تزويد مفتشية العمل والوكالة المحلية للتشغيل بسيارات رباعية الدفع من أجل القيام بمهامها،

ـ توظيف مستشارين بالوكالة المحلية للتشغيل لتغطية النقص وكذا تدارك نقص العمال بمفتشية العمل،

ـ تشديد العقوبات على الشركات التي تقوم بمخالفة القوانين والمناشير الوزارية للتشغيل، ورفع الغرامات المالية ووضعها في القائمة السوداء.

في الأخير، سنوافيكم، السيد الوزير، بتقرير مفصل حول واقع التشغيل بالولاية، وندعوكم إلى زيارة الولاية الغنية بالمؤسسات الطاقوية والوقوف على حالة القطاع عن قرب.

شكرا، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: ماذا ستضيف في البرقية التي سنُقدمها للوزير!؟ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا للسيد الرئيس.

لابد أن أشكر مرة ثانية السيد عضو مجلس الأمة على هذا التعقيب، في الحقيقة، الهدف الأساسي هو كيفية الاندماج والانصهار في العملية الكبرى، عملية التنمية، من أجل خلق مناصب الشغل، لأن الأساس في بعث هذه المشاريع يعني لابد من تكاتف كل جهودنا من أجل بعث هذه المشاريع الكبرى المهيكلة، لأنه بعد خلق مناصب الشغل، فإن تنصيب العمالة هو تحصيل حاصل، هذه النقطة الأولى؛ النقطة، هي أننا سنأخذ بعين الاعتبار كل

الانشغالات التي تكلم عنها عضو مجلس الأمة، وخاصة فيما يخص بعض التجاوزات التي تكلم عنها، خاصة مسألة تنصيب العمال، وكذلك التوجيه وكذا عروض العمل المقدمة من طرف المؤسسات الطالبة لمناصب الشغل، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدالوزير؛ الكلمة الآن إلى السيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء، المحترمون،

السيدات والسادة، الزملاء المحترمون،

الأطقم المرافقة للوزراء المحترمون،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادكم المحترمة بالسؤال الشفوي، التالي نصه:

تولي السلطات العليا في البلاد أهمية كبيرة وعناية قصوى للعلاج والوقاية من مرض السرطان ـ عافانا الله وإياكم ـ هذا الوباء الخبيث والقاتل الذي يفتك بالعديد من الأشخاص سنويا.

لقد حرص السيد رئيس الجمهورية على إنشاء لجنة وطنية لمكافحة داء السرطان والوقاية منه والتي يترأسها البروفيسور عدة بونجار، مهمتها الدراسة التحليلية والتشخيص العلمي والاستباقي، مع توفير كل المستلزمات الطبية والعلاجية للحد من مخاطر هذا الداء الخطير والقاتل.

وكما هو معروف، فإن مرضى السرطان ـ شفاهم الله ـ يحتاجون إلى حصص علاجية عديدة، ومرافقة صحية مستمرة، من تشخيص وعلاج كيميائي وإشعاعي، على مستوى الهياكل الاستشفائية والمراكز المتخصصة العمومية، ونظرا لكثرة المرضى والضغط المتزايد على المراكز المذكورة أعلاه، قد يلجأ البعض منهم إلى القطاع الخاص للقيام بالعلاج.

السيد الوزير المحترم، لقد بلغنا مؤخرا بأن مصالح الضمان الاجتماعي لا تعوض العلاج الكيميائي والإشعاعي والأدوية الخاصة بالسرطان، في الكثير من الحالات، حسبما صرحت به رئيسة جمعية الأمل لمرضى السرطان.

وسؤالي كالتالي: هل فعلا لا تتكفل مصالحكم بتعويض هؤلاء المرضى وبعلاجهم الكيميائي والإشعاعي؟ وإذا كان ذلك صحيحا، فلماذا؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الحضور الكرام.

أشكر مرة ثانية عضو مجلس الأمة السيد كمال خليفاتي على طرحه هذا الإنشغال.

بداية، أود أن أؤكد على أن ترقية الصحة والحماية الاجتماعية من المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية، وقد كرسته جميع دساتيرها، وينعكس ذلك من خلال السياسة الاجتماعية للدولة التي تعكف على تحسين جودة الحياة الصحية للمواطنين، بما في ذلك المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة والخطيرة، على غرار مرضى السرطان، وذلك من خلال ضمان وصولهم إلى العلاجات المتطورة والدعم الاجتماعي اللازم وكيفية الاستفادة من ذلك.

السيد عضو مجلس الأمة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

بخصوص التكفل بتعويض الأدوية الخاصة بمرضى السرطان، تجدر الإشارة إلى أن هذا المرض يندرج ضمن قائمة الأمراض المزمنة التي يستفيد منها المؤمن لهم اجتماعيا، ويتم تعويض الأدوية الموجهة لهذه الفئة بنسبة 100 ٪، كما يمنح التشريع الضمان الاجتماعي الساري المفعول الحق للمؤمن لهم اجتماعيا المصابين بالسرطان في الحصول على بطاقة شفاء فردية، وذلك طبقا للمرسوم 84 ـ 27 المؤرخ في 11 فبراير 1984 الذي يحدد كيفية تطبيق العنوان المتعلق بالأداءات المنصوص عليها في القانون 83 ـ 11، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية لتسهيل عملية حصولهم على الأداءات العينية بنسبة 100 ٪.

وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، المسداة في

4 فيفري 2024، وبمناسبة تنصيب اللجنة التي تحدثتم عنها، شرع قطاعنا في اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة للتكفل بالمواطنين المصابين بمرض السرطان الذين لا يستفيدون من التغطية الاجتماعية، والذي كان محل موضوع توجيه السيد رئيس الجمهورية بخصوص المرضى الذين ليس لهم تغطية اجتماعية، فقد تم التكفل بهذه الفئة وتسليم بطاقات شفاء فردية لهم، لتلبية احتياجاتهم والتغطية الاجتماعية لهم، وتمثلت هذه الإجراءات في تمكين هؤلاء المواطنين من الحصول على بطاقات شفاء تسمح لهم بالاستفادة من نظام دفع من قبل الغير، مما يضمن لهم الحصول على الأدوية الموصوفة والتي يصل عددها إلى 1700 دواء، وذلك من خلال الصيدليات المتعاقدة مع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS).

تأتي هذه الخطوة في إطار حرص الدولة على ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الرعاية الصحية لجميع المواطنين.

السيد عضو مجلس الأمة،

إن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للأجراء يتكفل بالعطل المرضية الخاصة لكل عامل أجير، مؤمن له اجتماعيا ومصاب بداء السرطان، وذلك في إطار الأمراض طويلة المدى بنسبة 100 ٪، تطبيقا لأحكام القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية فضلا على ذلك، يقدم الصندوق بعض الخدمات التكميلية الوقائية لتلك المقدمة من طرف قطاع الصحة، من خلال مراكز الفحص والعلاج والمراكز الجهوية للأشعة الطبية التي تساهم في الكشف المبكر للأمراض، على غرار سرطان الثدي، وتتم عملية التشخيص المبكر بصفة مجانية.

أما فيما يخص التكفل بالعلاج الكيميائي والإشعاعي، فإنه يقدم مجانا للمؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم من طرف المؤسسات الاستشفائية التابعة للقطاع العمومي للصحة؛ وهذه التغطية المجانية يتكفل بجزء منها، تمويل قطاع الضمان الاجتماعي لقطاع الصحة، من خلال المساهمة الجزافية التي تندرج في ميزانية القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة، حيث بلغت هذه المساهمة في سنة 2024، 132 مليار دينار جزائري، وستبلغ سنة 2025 بعنوان سنة 2025، 150 مليار دينار جزائري، هي مساهمة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لقطاع الصحة.

السيد عضو مجلس الأمة،

في الختام، يجدر التنويه أنه تبعا لتوجيهات رئيس الجمهورية مؤخرا شرعت دائرتنا الوزارية في إعداد إطار تنظيمي للتعاقد بين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والعيادات الخاصة للتكفل بالعلاج الإشعاعي لفائدة الأطفال المصابين بمرض السرطان. يعد هذا المشروع خطوة هامة في تعزيز التكامل بين المنظومة الوطنية للصحة ومنظومة الضمان الاجتماعي، ويوفر حلولا إضافية في مجال التكفل الطبي المتخصص، بما يضمن تسهيل وصول المرضى إلى العلاجات الضرورية، ويعكس التزام الدولة بتوفير رعاية صحية شاملة لكل الفئات المجتمعية، بما في ذلك الأطفال المصابون بهذا الداء وهذا المرض، شفاهم الله.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ هل فيه تعقيب؟ تفضل.

السيد كمال خليفاتي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نحن نعلم أنكم تقومون بمجهودات جبارة في القطاع، وكانت في بعض المجالات قفزة نوعية ولعل خير دليل هو تجديد السيد رئيس الجمهورية الثقة في شخصكم.

وبالمناسبة، أهنئ الوزراء الحاضرين على تجديد الثقة التي نراها مستحقة وفي مكانها، نتمنى لكم التوفيق مستقبلا.

لكن ـ السيد الوزير ـ وكما يعلم الجميع أن مرض السرطان مرض خطير وفتاك، يتطلب الرعاية والمرافقة العلاجية النفسية، لذلك ننتظر من دائرتكم الوزارية والحكومة ككل الرفع من الاعتمادات المالية من أجل توفير كل المستلزمات الهيكلية البشرية والمادية والعلاجية للمرضى المصابين بهذا الداء القاتل، الذي يحصد العديد من الأرواح سنويا، خاصة لدى الفئات المعوزة ذات الدخل الضعيف التي لاتسمح لهم ظروفهم بمواجهة هذا الداء.

وبالمناسبة، السيد الوزير، وردتنا معلومات أن هناك مستشفى خاصا بهاته الفئة تم إنجازه منذ سنتين بحي بن سونة،المدينة الجديدة، بولاية الشلف، إلا أن هذا المستشفى

لم يدخل حيز الخدمة بسبب نقص التجهيزات، فنرجو منكم التدخل لإتمام بتجهيزه وتدعيمه بالأطقم الطبية ومساعديهم،لرفع الغبن عن هاته الفئة بهذه الولاية والولايات المجاورة، كما لا يفوتني أن أنوه بالقرار التاريخي الذي اتخذه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي عودنا على ذلك دائما وكان لفائدة الأطفال، مرضى السرطان، وهو ضرورة التكفل بهم ورعايتهم؛ ومن خلال إجابتكم ـ السيد الوزير ـ فإن العلاج الكيميائي، تقريبا، متوفر والأدوية متوفرة ومتكفل بها بشكل شبه كلي، إلا أن العلاج الإشعاعي غير متكفل به كليا، لذلك نرجو من السيد رئيس الجمهورية أن تكتمل مكرماته ويعمم القرار الخاص بالأطفال ليشمل فئة الكبار، على الأقل، مرضى البروستات وسرطان الثدي، الذي أصبح هاجسا يخيف الجميع، كذلك مقترح التعاقد مع القطاع الخاص من أجل التخفيف من معاناة هؤلاء المرضى.

في الأخير، أحب أن أترحم على روح المرحوم، البروفيسور كمال بوزيدي، رحمه الله وطيب ثراه، عميد طب الأورام ورئيس مصلحة بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة في أمراض السرطان بالمستشفى الجامعي، مصطفى باشا، كان الجميع يشهد له بتفانيه في العمل وتكفله الأمثل بمرضى السرطان بالجزائر، على مدار قرابة 50 سنة، فرحمه الله وأسكنه الجنة من غير حساب، كما أشكر كذلك البروفيسور عدة بونجار، وأعضاء لجنة مكافحة السرطان على كل ما يقومون به في مرافقة هذه الفئة، والتخفيف من معاناتهم.

تحيا الجزائر المنتصرة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

شكرا للسيد الرئيس.

بودي أن أوضح توضيحا بسيطا يعني، قطاع الضمان الاجتماعي هو قطاع مكمل لقطاع الصحة، فنحن في الدرجة الثانية بعد قطاع الصحة، قطاع الضمان الاجتماعي يتكفل عن طريق التعاقد مع المؤسسات الخاصة بعدة مجالات، التوليد، جراحة القلب، أمراض الكلى، ضف إلى ذلك النقل الصحي، ومؤخرا قمنا بإضافة قطاع السرطان للأطفال الصغارالمتعلق بالعلاج الإشعاعي، ضف إلى ذلك 150 مليار دينار جزائري تذهب لقطاع الصحة، فأظن أنها مساهمة كبيرة من قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي، كتكملة أو كدعم للمجهود الذي تقوم به الدولة في قطاع الصحة، ومداخيل قطاع الضمان الاجتماعي هي اشتراكات المؤمن لهم اجتماعيا، فهو قطاع مكمل لقطاع الصحة أما مسؤولية مستشفى الشلف فهو ليس من اختصاصنا، لا أعرفه أصلا!

شكرا، شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: تفضل..

السيد كمال خليفاتي: كانت هذه رسالة فقط، أردت إيصالها، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ على أية حال، وصلنا إلى نهاية جدول أعمالنا، وبدوري أشكر الجميع، السادة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة على هذه المناقشات التي درات حول مواضيع هامة، بارك الله فيكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة عشرة
بعد منتصف النهار

ملحق
أسئلة كتابية

1 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني، السيد الوزير، أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

ـ يشهد العديد من مدن الولاية الكثير من السكنات القديمة على مستوى أحياء المدن القديمة التابعة إقليميا لولاية تلمسان لاسيما:

ـ حي 460 سكنا بالمدينة القديمة ندرومة،

ـ البنايات القديمة بتلمسان مقر،

ـ البنايات القديمة بالغزوات مقر،

ـ البنايات القديمة بأولاد ميمون مقر، تدهورا كبيرا في حالتها الفيزيائية، وصلت إلى حد انهيارات وتصدعات كبيرة في معظمها مما يشكل أخطارا محدقة سواء بساكنيها أو بالمنظر العام لهذه الولاية التاريخية جوهرة البحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح اليوم لزاما علينا إرجاع بريقها ورونقها بإعادة الاعتبار وترميم هذه السكنات، ورغم المبالغ الضخمة التي رصدتها مصالح الدولة إلاأن ذلك لم ينعكس على واجهات هذه المباني بالشكل المطلوب.

سؤالي هو:

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة للبرنامج المذكور أعلاه لتدارك الوضعية وإعادة الوجه الحقيقي والجمالي للمدينة القديمة من جهة، وحفاظا على تثبيت وسلامة ساكنة المنطقة من جهة أخرى؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال المشار تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح استفساركم المتعلق بالإجراءات المتخذة بخصوص السكنات القديمة المتواجدة على مستوى بعض أحياء المدن القديمة التاعبة لولاية تلمسان، وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بالتوضيحات التالية:

بالنسبة لحي 460 سكنا بالمدينة القديمة ندرومة، تم تسجيل ـ سنة 2019 ـ عملية إعادة تأهيل ممولة من طرف الصندوق الوطني للسكن على شكل إعانات مباشرة، والتي تستلزم توكيلاً لصاحب المشروع لإنجازها من طرف مقاول.

وللتوضيح، فقد أسند تسيير هذه العملية إلى مديرية السكن لولاية تلمسان، التي قامت بالإجراءات المتعلقة بإعداد الدراسة وكذا تلك الخاصة بالمناقصة للأشغال واختيار المقاولين، إلا أن هذه العملية لم تنطلق بسبب رفض أغلبية مالكي السكنات الموافقة على توكيل صاحب المشروع للتصرف بالإعانة، وذلك لتفادي تسجيلهم في البطاقية الوطنية للسكن.

أما فيما يخص البنايات القديمة بتلمسان مقر، فقد تم تسجيل عملية إعادة تأهيلها من طرف وزارة الثقافة، إلا أن العملية مجمدة في الوقت الحالي، في حين أن البنايات القديمة المتواجدة بالغزوات مقر وأولاد ميمون مقر، فلم يتم بعد تسجيل أي عملية إعادة تأهيل بشأنها، في انتظار دراسة هذا المقترح مستقبلا.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 نوفمبر 2024

محمد الطارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

2 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69

إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

السيد الوزير الأول المحترم؛

يؤسفني أن أنقل إليكم الوضعية الكارثية التي آل إليها الحمام المعدني «الشيقر» بمدينة مغنية، هذا الصرح السياحي الذي كان ينافس شواطئ الولاية من حيث إقبال السياح بمعدل أكثر من مائة ألف شخص في السنة الواحدة نظرا للفوائد الصحية للتداوي بماء المحطة وأثرها الرائع في العلاج، لكن مؤخرا تحولت هذه المحطة من قبلة للزائرين الذين ينشدون الراحة والعلاج إلى مكان تجمعت فيه القمامة والأكياس وسط إهمال شديد من السلطات المختصة.

السيد الوزير الأول المحترم:

نفس الأمر ينطبق على حمام سيدي العبدلي الذي راسلنا مصالح وزارة السياحة والصناعة التقليدية بخصوصه دون متابعة جدية من طرف المصالح المختصة.

سؤالي هو:

من أجل إعادة الإعتبار إلى هذه المكاسب والإرث الوطني ومن أجل دفع السياحة الحموية بولاية تلمسان ككل وبعث التنمية الداخلية وجلب السياح، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها المصالح المختصة لمعالجة الوضعية؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أرقى عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 22 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

يطيب لي أن أشكركم، من خلال سؤالكم، على اهتمامكم بقطاع السياحة على العموم، وبالسياحة الحموية بالخصوص.

في البداية، أود أن أذكركم بأن تطوير السياحة الحموية يعتبر من بين أولويات دائرتنا الوزارية، وذلك من خلال إدراج هذا المسعى في مخطط عمل قطاعنا والذي أخذ بعين الاعتبار تنمية هذا النمط من السياحة من خلال تشجيع السياحة الداخلية وتطويرها، خاصة وأن هذا النشاط يتسم باللاموسمية مما يجعله متاحا طوال السنة.

لذلك ولتجسيد هذا المسعى، اعتمدت دائرتنا الوزارية استراتيجية ترتكز على عدة محاور من بينها إنجاز دراسة تشخيصية حول الحصيلة الحموية الوطنية والتي أحصت ما يقارب 282 منبعا حمويا، حيث تم التنسيق مع السلطات المحلية لاقتراح أوعية عقارية قصد الاستثمار، على مستوى 20 منبعا حمويا غير مستغل وقابل لاحتضان مشاريع حموية.

كما تم اعتماد محور يتعلق بمجال الاستثمار، وذلك من خلال إطلاق عملية على مستوى 34 حماما معدنيا تقليديا موزعا عبر 18 ولاية، مسيرا من طرف البلديات أو مؤجرا للخواص من طرف هذه الأخيرة والتي من بينها «حمام الشيقر» و«حمام سيدي العبدلي» بولاية تلمسان، حيث تم بالتنسيق مع السلطات المحلية – الانطلاق في هذه العملية، وذلك بهدف إنجاز محطات حموية جديدة وفقا للمعايير الدولية.

أما المحور الثالث، فيتمثل في تطوير نشاط المعالجة بمياه البحر وذلك من خلال القيام باقتراح، بالتنسيق مع السلطات المحلية، أوعية عقارية على مستوى الولاية الساحلية قصد إنجاز مركزين (02) للمعالجة بمياه البحر، على الأقل، في كل ولاية، وفي نفس السياق، سيتم خلال هذه السنة – وبالتنسيق مع القطاعات ذات المصلحة – تجسيد الاستثمار على مستوى مناطق التوسع والمواقع السياحية المزودة بمخططات التهيئة السياحية قصد إنجاز مراكز المعالجة بمياه البحر.

أما فيما يخص سؤالكم المتعلق بوضعية الحمامين «الشيقر» ببلدية «حمام بوغرارة» و «سيدي العبدلي» ببلدية سيدي العبدلي، فإنني أعلمكم بما يلي:

1ـ يعتبر «حمام الشيقر» بمثابة حمام تقليدي مستغل ومسيّر من طرف بلدية حمام بوغرارة حاليا، وذلك بعد أن كان قد تم منح امتياز استعمال واستغلال مياهه الحموية بتاريخ 31 جانفي 2019 لصالح شركة ذات المسؤولية المحدودة «رونيسونس جلاب» والتي لم تباشر أعمال إنجاز

مشروعها الحموي والمتمثلة في محطة حموية، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات، مما أدى إلى إلغاء منح الامتياز في سنة 2023، حيث إن وضعيته الحالية، في تدهور مستمر ومتزايد، وهذا بسبب ضعف الإمكانيات المالية والمادية لدى البلدية وعدم وجود الكفاءة المهنية لمستخدميها، ولتدارك الوضعية التي وصل إليها هذا الهيكل، بادرت مديريتنا الولائية للسياحة والصناعة التقليدية لتلمسان بالتنسيق مع مصالح بلدية «حمام بوغرارة» ودائرة مغنية، باقتراح منح استغلال «حمام شيقر» لفائدة مؤسسة التسيير السياحي لتلمسان (EGTT) التي أبدت رغبتها في ذلك، مع العلم أن هذه المؤسسة لديها خبرة وتجربة في استغلال هذا النوع من النشاط، بحيث إنها تقوم حاليا بتسيير أربع محطات حموية في كل من ولاية معسكر (حمام بوحنيفية)، ولاية سعيدة (حمام ربي)، ولاية عين تموشنت (حمام بوحجر) ولاية تلمسان (حمام بوغرارة).

2ـ أما بخصوص «حمام سيدي العبدلي» فبعد منح حق الامتياز لفائدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة «المحطة المعدنية لالة ميمونة» المسيرة من طرف السيد: حمزة بن طالب، بقرار ولائي سنة 2019، وعلى موافقة اللجنة التقنية للمياه الحموية لمنحه امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية في نفس السنة، تحصل المعني على الموافقة المبدئية للمخططات لإنجاز محطة حموية بتاريخ 04 أفريل 2021، وكذا رخصة البناء بتاريخ 07 / 08 / 2022، ونظرا لعدم الانطلاق في الأشغال وعدم استجابة المستثمر للإعذارات المتعددة التي وجهت له من طرف المديرية الولائية لأملاك الدولة لتلمسان، قررت اللجنة الولائية المكلفة بمتابعة وتطهير المشاريع الاستثمارية بإلغاء حق الامتياز لهذه الشركة بموجب قرار ولائي مؤرخ في 06 أكتوبر 2024، وتعمل حاليا دائرتنا الوزارية بالتنسيق مع السلطات المحلية قصد إعادة إطلاق هذا المشروع.

شاكرين اهتمامكم بتطوير السياحة، تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 نوفمبر 2024

مختار ديدوش
وزير السياحة والصناعة التقليدية

3 ـ السيد محمد رباح
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم. وبعد التحية والاحترام؛

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه: الدخول الجامعي حدث هام يوليه رئيس الجمهورية أهمية بالغة، تستعد له الإدارات لتوفير الظروف الملائمة و تذليل الصعاب والسهر علىخلق دخول هادئ وراحة للطلبة وضبط التحضيرات وتقاسم الأدوار تحسبا لهذا الحدث الهام، ليكون ناجحا بكل المقاييس، ومن بين تلك التحضيرات أوكلت مهمة تهيئة الإقامات الجامعية بالجزائر العاصمة لمصالح ولاية الجزائر، ولكن – للأسف – تأخرت التهيئة من قبلها كثيرا وأثرت بشكل سلبي على الدخول الجامعي مما أدى إلى غلق أجنحة بالكامل.

سيادة الوزير، السؤال هو:

ـ ما هي أسباب تأخر تهيئة الإقامات الجامعية بالعاصمة، وما هي أهم الإجراءات المتخذة من طرفكم لتدارك ذلك، خاصة وأن هذا التأخر أسهم في خلق اضطراب في الدخول الجامعي وتشتت كبير بين الطلب خاصة الجدد، وأولئك القادمين من المناطق الداخلية، ولم يجدوا الظروف الملائمة للمبيت، وخلق فوضى كبيرة بين الطلبة، وأصبحوا مجبرين على تقاسم الغرفة بين أربعة طلبة أو أكثر، وهي لا تكفي حتى لطالبين وهو ما أثر على نجاح الدخول الجامعي بالعاصمة وأثر على نفسية الطلبة وخاصة الجدد وسيؤثر على جانب التحصيل العلمي عندهم بلا شك؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ المحترم فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 سبتمبر 2024

محمد رباح
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت بكل اهتمام، سؤال الكتابي المتعلق بتهيئة الإقامات الجامعية بولاية الجزائر.

وردا على ذلك، يشرفني أن أنهي إلى علم سيادتكم أن مصالح ولاية الجزائر قد سطرت برنامجا خاصا لتهيئة وإعادة تأهيل الإقامات الجامعية تحت مسمى «برنامج الحياة الطلابية»، حيث قامت بتفويض كل من مديريات السكن والتجهيزات العمومية والتعمير والهندسة المعمارية والبناء لإتمام هاته الأشغال قبل انطلاق الموسم الجامعي 2024/2025.

وقد شمل برنامج إعادة التأهيل سالف الذكر، تسع عشرة (19) إقامة جامعية على مستوى إقليم ولاية الجزائر، حيث تم الانتهاء من الأشغال بصفة نهائية على مستوى تسع (09) إقامات قبل انطلاق الموسم الجامعي الحالي، في حين تتواصل الأشغال بثلاث (03) منها، بحيث تم تسجيل تقدم في الأشغال بنسبة تجاوزت 98 ٪ بإحداها، و50 ٪ بالإقامتين المتبقيتين.

أما فيما يتعلق بباقي الإقامات الجامعية المقدرة عددها بسبع (07) إقامات، فتجدر الإشارة إلى أن الأشغال لم تنطلق بعد على مستواها، نتيجة عدم إخلائها من شاغليها، الأمر الذي أدى إلى تأخر إجراء المعاينات الميدانية التي تسمح بتقييم الوضعية التي تتواجد بها، ناهيك عن تسجيل عدم جدوى إجراءات منح الصفقات العمومية للبعض الآخر، والتي تم استدراكها وإعادة إطلاقها طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 نوفمبر 2024

إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

4 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني، السيد الوزير، أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

تثني ساكنة ولاية تلمسان على تفضل السلطات العليا للبلاد وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بمنح الولاية عدة مشاريع هيكلية هامة نذكر منها: مستشفى 500 سرير شتوان، مصلحة الإستعجالات الولائية، مستشفى 60 سريرا بمرسى بن مهيدي، استعجالات مغنية، عيادات الحناية وغيرها من المشاريع المهمة، إلا أننا سجلنا نقصا في بعض التجهيزات و المعدات على مستوى بعض هذه الهياكل رغم الأموال الضخمة المرصودة لها، نذكر منها: انعدام جهاز السكانير بكل من مستشفيات دائرتي الغزوات وسبدو، أيضا إعادة النظر في نوعية بعض الأجهزة الطبية المقتناة وفعاليتها مما يستوجب مستقبلا إعادة النظر في اقتناء هذه المعدات والأجهزة الطبية.

سؤالي هو:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بخصوص:

ـ الانطلاقة الفعلية لبناء مستشفى 60 سريرا بدائرة بن سكران وبني سنوس؟

ـ توسعة العيادة المتعددة الخدمات الشهيدة بوسعيد امحمد بدائرة عين تالوت وترقيتها إلى مستشفى؟

ـ مصلحة الاستعجالات بالإطفال بتلمسان جاهزة بدون افتتاح؟

ـ العيادة المتعددة الخدمات بالحناية جاهزة بدون افتتاح؟

تفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول أرقى عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 20 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الصحة:

إجابة عن سؤالكم المذكور بخصوص بعض المشاريع الاستثمارية الخاصة بولاية تلمسان، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بالمعلومات والمعطيات الخاصة بالمشاريع موضوع انشغالكم.

بالنسبة لمشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة بن سكران، تم طلب تسجيل عملية الإنجاز بعد أن تم استكمال دراسة المشروع.

أما عن اقتراحكم توسعة العيادة المتعددة الخدمات الشهيد «بوسعيد امحمد» بدائرة عين تالوت لترقيتها إلى مستشفى، فذلك غير ممكن تقنيا لأن معايير إنجاز مستشفى تختلف تماما عن معايير إنجاز هيكل صحي جواري، كما أن نشاط هذه العيادة لا يحتاج إلى توسعة، فهي تقدم خدمات جوارية تستجيب لاحتياجات سكان المنطقة.

وفيما يتعلق بمشروع إنجاز مصلحة لاستعجالات الأطفال (جناح للعمليات بمصلحة جراحة الأطفال) التابعة للمؤسسة الاستشفائية المتخصصة الأم والطفل، فقد تم تدشينها في الفاتح من نوفمبر وهي حيز الخدمة.

وبخصوص مشروع إنجاز عيادة متعددة الخدمات بالحناية والتي تعدت نسبة الأشغال بها 96 ٪ فسيتم فتحها قريبا بعد أن استفادت هذه العملية من إعادة تقييم في إطار ميزانية سنة 2025، وذلك لاقتناء مختلف التجهيزات.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2024

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

5 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد و زير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفني، السيد الوزير أن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

لقد أصبح الطريق الولائي رقم 45 في شطره الرابط بين بلديتي أعمير والحناية، وكذا أعمير والغنانة، على مسافة 18 كلم يشكل هاجسا حقيقيا لدى مستعمليه من السائقين، حيث يربط بين سبع قرى كاملة مما أثر على مركباتهم؛ وبما أن هذا الطريق يسلكه يوميا أكثر من 500 تلميذ أصبح يشكل خطرا حقيقيا على حياتهم.

سؤالي هو:

إن الوضعية الحالية لهذا الطريق في تدهور مستمر، حيث أصبح غير صالح لسير السيارات والمركبات بسبب اهترائه، مما يشكل خطرا حقيقيا على مرتاديه وخاصة على أبنائنا التلاميذ الذين يسلكونه يوميا والمقدر عددهم بأكثر من 500 تلميذ، فمتى سنشهد انطلاقة فعلية لهذا المشروع على مسافة 08 كلم من بلدية أعمير نحو قرية الغنانة وتحديث الشطر الرابط بين أعمير والحناية على مسافة 19 كلم مع إنشاء منشأتين فنيتين؛ يذكر أن هذا الطريق كان في يوم من الأيام ممرا للأمير عبدا لقادر بواد سكاك؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد العضو المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم ـ السيد العضو مشكورين ـ بطرح سؤالي كتابي يتعلق بوضعية الطريق الولائية رقم 45 في شطره الرابط بين بلديتي أعمير والحناية وكذا أعمير والغنانة على مسافة 16 كلم.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات التالية:

توجد طبقة السير لهذا الطريق في شقه الرابط بين مقر بلدية أعمير وقرية الغنانة على طول مسافة 08 كلم في حالة متوسطة، وهي مكسية بطبقة ثنائية Revêtement (superficiel en bicouche).

كما يجدر بنا أن نشير أنه من حين إلى آخر تقوم فرق التدخل التابعة لمديرية الأشغال العمومية لولاية تلمسان بأشغال صيانة دورية، وذلك بإصلاح المقاطع المتضررة وغلق جميع الحفر لجعل هذا الطريق صالحا لمستعمليه في انتظار إعادة تأهيله وصيانته بعد أن تم اقتراحه ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025، ولكن هذه العملية لم تدرج بسبب

تسقيف الميزانية المخصصة للقطاع، وسيتم إعادة اقتراحها في مشروع قانون المالية المقبل.

أما بخصوص المقطع الرابط بين منطقة "أعمير والحناية" على مسافة 19 كلم، فهو يطرح إشكالية عدم ملاءمة منشأة تصريف المياه (Ouvrage d'assainissement) ذات أبعاد صغيرة بالنسبة لتدفق المياه أثناء فترات الاضطرابات الجوية، مما يتسبب في غلق الطريق إلى غاية هبوط منسوب المياه.

وعليه، توجب تحديثه وإعادة النظر في أبعاد المنشأة المعنية حتى يتوافق مع تصريف المياه الفعلي، التقييم المالي لهذه الأشغال يقارب واحد (01) مليار دج، وتم اقتراحه ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025، ولكن هذه العملية لم تحظ بالأولوية بسبب تسقيف الميزانية المخصصة للقطاع، على أن يتم إعادة اقتراحها في مشروع قانون المالية المقبل.

وتفضلوا، السيد العضو المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 نوفمبر 2024

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية

6 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة المعدل والمتمم، يشرفنا، السيد الوزير الأول، أن نتقدم إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

إن قطاع الرياضة عامة والرياضات الجماعية خاصة تعد من أهم القطاعات التي تساهم في استقطاب الطاقات الشبانية، إضافة إلى الجانب الترفيهي وخلق روح المنافسة دون المساس بالجانب الاقتصادي والسياحي الذي يمكن أن يستقطبه هذا القطاع في مجال التنمية والحركية الاقتصادية للولاية.

نثمن أيضا مجهودات الدولة الكبيرة في رفع التجميد عن الملاعب والمركبات الرياضية عبر كامل التراب الوطني، إلا أن المركب الأولمبي الجديد بقرية المرازقة التابعة إقليميا لدائرة الحناية، بولاية تلمسان لايزال مجمدا منذ 2013.

سؤالي هو:

أملنا فيكم كبير أن يتم رفع التجميد عن هذا الصرح الرياضي الكبير، الذي انتظره المناصرون وساكنة ولاية تلمسان بشغف كبير.

ثانيا: يحتاج المركب الرياضي العقيد لطفي بولاية تلمسان لإعادة التأهيل بسبب بحالة التدهور التي آل إليها من أجل إشراكه في المنافسات الدولية.

ما هي التدابير التي يتعين القيام بها لاستدراك الوضعية الكارثية التي آل إليها هذا المركب وإعادة تأهيله من أجل إشراكه في المنافسات الدولية؟

تفضلوا، السيد الوزير الأول، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الرياضة:

تحية طيبة، وبعد؛

تفضلتم ـ السيد محمد بلعياشي، بصفتكم عضو مجلس الأمة ـ بمراسلة مصالح السيد الوزير الأول لطرح الانشغال المتعلق بتأهيل المركب الرياضي العقيد لطفي، وكذا إمكانية رفع التجميد عن المركب الأولمبي الجديد بقرية المرازقة التابعة إقليميا لدائرة الحناية بولاية تلمسان، والمبلغ لنا قصد التكفل؛ وبناء عليه، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن قطاعنا الوزاري يسعى لإعادة تأهيل وترميم المنشآت الرياضية عبر كافة ولايات الوطن، من خلال تجديد وتحسين المنشآت الرياضية مثل الملاعب والقاعات الرياضية ومختلف مشتملاتها، بهدف الحفاظ على جودتها وزيادة فعالياتها لما لها من أهمية ودور ينعكس على مردودية وفعالية الرياضيين، سواء كانت رياضية تنافسية أو ترفيهية.

وبالعودة إلى ما تفضلتم بطرحه بخصوص تأهيل المركب الرياضي العقيد لطفي، فيجدر التنويه إلى أنه بعنوان سنة 2023، تم تسجيل عملية دراسة لإعادة تأهيل المركب

الرياضي العقيد لطفي وذلك ضمن البرنامج القطاعي المتعلق بإعادة ترميم وتأهيل حظيرة المنشآت الرياضية، لتستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الإطار، لاسيما ما يتعلق بالجوانب الأمنية والوظيفية والتقنية.

يجدر التنويه، أنه تم إعادة الاعتبار وتعزيز مكانة وأهمية المركب الرياضي الواقع بوسط مدينة تلمسان ضمن البرنامج القطاعي المتعلق بإعادة ترميم وتأهيل حظيرة المنشآت الرياضية لتستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الإطار، لاسيما ما يتعلق بالجواب الأمنية والوظيفية والتقنية، والجدير بالذكر أن المركب يحتوي علىملعب يسع 15000 متفرج، وبه مدرجات مكشوفة ومدرجات مغطاة وملعب للتدريبات بمدرجات، وقاعة كبرى متعددة النشاطات و04 قاعات رياضية بالإضافة إلى قاعات للاجتماعات، جناح إداري لإدارة الديوان، مكاتب النوادي والجمعيات الرياضية، مقهى القاعة الشرفية الرئيسية معززة بمنصة شرفية، مرآب السيارات، وحدة الإيواء والعلاج والإسترخاء، قاعات العتاد والصيانة، وسكنات وظيفية وقاعة الحراسة.

في الجانب الإجرائي، أطلقت المناقصات الأولى الخاصة بدراسة إعادة تأهيل المركب الرياضي العقيد لطفي، إلا أنه تم رفض الملف من قبل لجنة الصفقات العمومية بتاريخ 10/ 2024/09 وذلك لعدم تطابق ملف مكتب الدراسات مع دفتر الشروط المعلن عنه أثناء إعلان المناقصة، مما ترتب عنه إجراء مناقصة ثانية بتاريخ 24 أكتوبر 2024، أدت إلى فتح الأظرفة بتاريخ 2024/11/03 وتقييم العروض بتاريخ 11/13/ 2024، والإعلان عن المنح المؤقت بتاريخ 2024/11/21، لمكتب الدراسات، على أن يتم إيداع الملف لدى لجنة الصفقات العمومية في أقرب وقت.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من سؤالكم المتعلق بإنجاز مركب رياضي على مستوى قرية المرازقة بدائرة الحناية، فقد تم تسجيل عملية دراسة من أجل الإنجاز وتم الإعلان عن مناقصة وطنية ودولية مرتين وأعلنتا بعدم جدوى، ليتم فيما بعد تجميد العملية بتاريخ 15 فيفري 2015 على إثر صدور تعليمة السيد الوزير الأول رقم 185 المؤرخة في 03 فيفري 2021 بخصوص ترشيد النفقات العمومية وتجميد بعض العمليات وتأجيلها مع تعليق الصفقات العمومية الخاصة بها.

وفي إطار إعادة بعث بعض العمليات والمشاريع الاستثمارية اعتمادا على معياري الأولوية والجدوى، تقرر غلق وترك هذه العملية بتاريخ 31 ديسمبر 2020 بسبب عدم الانطلاق في الأشغال وإشكالية الطبيعة القانونية للأرضية كونها مستثمرة فلاحية جماعية.

في الأخير، نجدد لكم السيد محمد بلعياشي، عضو مجلس الأمة، المحترم، امتناننا لما تقدمونه من مجهودات لإيصال انشغالات وقضايا القطاع قصد التكفل بها، كما نؤكد أن قطاعنا الوزاري وفي إطار علاقات التكامل والتعاون المتبادل، سكون داعما أساسيا لإنجاح كل المبادرات والمشاريع بما يخدم الوطن والمواطن.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 ديسمبر 2024

وليد صادي
وزير الرياضة

7 ـ السيد عبد الكريم حدادي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني، أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

سيدي الوزير،

إن الحياة الكريمة للمواطن مرتبطة بالبنية التحتية للولاية التي يعيش بها، ومن هذا المنطلق فإن ولاية تيميمون تعاني من قلة الربط بين بلدياتها ومقر الولاية، بحيث إن هناك طرقا بعيدة لتصل إلى مقر الولاية أو إلى بلدية مجاورة تقطع مسافة 130 كلم وهي لاتبعد عنها إلا بحوالي 30 كلم، ومثال عن ذلك بلدية دلدول وبلدية شروين.

سؤالي هو:

متى سيتم إنجاز الطريق الرابط بين دلدول وشروين على مسافة 30 كلم؟

متى سيتم إنجاز الطريق الرابط بين دلدول وتيميمون والطريق الوطني رقم 51 (الواجدة) على مسافة 31 كلم، وكذا الطريق الرابط بين قنتور ببلدية أولاد عيسى وتالة تيميمون على مسافة 15 كلم؟

تفضلوا، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 نوفمبر 2024

عبد الكريم حدادي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة مشكورين ـ بطرح سؤال كتابي يتعلق بإنجاز الطريق الرابط بين دلدول وشروين على مسافة 30 كلم، إنجاز الطريق الرابط بين دلدول وتيميمون والطريق الوطني رقم 51 على مسافة 31 كلم وإنجاز الطريق الرابط بين قنتور ببلدية أولاد عيسى وتالة ببلدية تيميمون على مسافة 15 كلم.

فيما يخص إنجاز الطريق الرابط بين دلدول وشروين على مسافة 30 كلم:

تم التكفل بدراسة هذا المشروع، وتم إسناد هذه العملية بعد مناقصة وطنية مفتوحة إلى شركة الدراسات التقنية (SETS) سطيف، والإجراءات جارية للالتزام بالصفقة على مستوى المراقب الميزانياتي لمشروع دراسة لإنجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم A51 من النقطة الكيلومترية 700 + 52 (قصر تينكرام بلدية شروين) وبلدية دلدول على مسافة 30 كلم.

وعند إتمام الدراسة والمصادقة عليها من طرف الهيئة الوطنية للرقابة التقنية (CTTP)، ستيم اقتراح التكفل بإنجاز الطريق ضمن مشاريع قوانين المالية المستقبلية.

فيما يخص إنجاز الطريق الرابط بين بلديتي دلدول وتيميمون والطريق الوطني رقم 51 (الواجدة) على مسافة 31 كلم:

قامت مصالح بلدية دلدول بإنجاز دراسة هذا المشروع سنة 2022، حيث تم اقتراح تسجيل هذا المشروع من طرف مديرية الأشغال العمومية في البرنامج الثلاثي 2025 ـ 2027 المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2025.

أما فيما يخص إنجاز الطريق الرابط بين قنتور ببلدية أولاد عيسى وتالة ببلدية تيميمون على مسافة 15 كلم،

وقصد فك العزلة عن قصور دائرتي شروين وتيميمون وكذلك لتجسيد إنجاز المشروع الاستثماري لشركة سونلغاز والمتمثلة في إنجاز الخط الكهربائي 30 كيلوفولط، بين بلدية تيميمون وبلدية أولاد عيسى من أجل تقوية التيار الكهربائي ببلدية أولاد عيسى، تم اقتراح ـ ضمن أولويات برنامج القطاع ـ عملية تتعلق بإنجاز الطريق في مشروع قانون المالية لسنة 2025، تحت عنوان «إنجاز الطريق الرابط بين قصر قنتور (ببلدية أولاد عيسى) وقصر تالة (ببلدية تيميمون) على مسافة 16.10 كلم». لكن نظرا لتسقيف ميزانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، لم نتمكن من إدراجها، على أن يتم إعادة اقتراح هذه العملية في مشروع قانون المالية المقبل.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 ديسمبر 2024

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية

8 ـ السيد محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني السيد الوزير الأول أن نتقدم إليكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

يعلق أبناء وساكنة منطقة العابد والمناطق المجاورة لها التابعة لبلدية البويهي دائرة سيدي الجيلالي ولاية تلمسان، آمالا كبيرة على فتح مجال الاستثمار وإعادة تشغيل منجم العابد، مما يساهم ـ لا محالة ـ في بعث التنمية بالمنطقة وتوفير مناصب شغل من جهة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، تماشيا وتعليمات السيد رئيس الجمهورية التي

تصب في التمكين الاقتصادي.

سؤالي هو:

متى سنشهد انطلاقة فعلية لهذا المشروع الحيوي؟

تفضلوا ـ السيد الوزير الأول ـ بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 أكتوبر 2024

محمد بلعياشي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بإعادة بعث منجم الزنك بالعابد ببلدية البويهي، بولاية تلمسان، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

بدأ استغلال منجم العابد سنة 1952 من طرف شركة عين أركو (Ain Arko)، ثم تولته الشركة الجزائرية للزنك سنة 1964، وقد تم تأميم المنجم سنة 1966.

وقد قامت المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية غير الحديدية والمواد النافعة (إينوف) بإغلاق وحدة استغلال ومعالجة المواد الخام المستخرجة من منجم العابد سنة 2002، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

ـ استنفاد الاحتياطات القابلة للاستغلال في المنجم؛

ـ ضرورة تأكيد الموارد المنجمية في الجانبين الشمالي والجنوبي للمنجم التي تم تحديدها خلال حملة البحث المنجمي المنفذة في الفترة ما بين 1987 و 1997، والتي تتطلب أموالا ضخمة لاستثمارها من أجل استخراجها؛

ـ صعوبة استغلال هذه الاحتياطات حتى وإن تم تأكيدها، بسبب البنية التحتية للأرض وبعدها عن المنشآت التابعة للمنجم.

وزيادة على ذلك، فقد تم خلال سنة 2013 جلب شركة صينية أطلق عليها إسم شركة «عابد معادن» للاستثمار في المنجم وإقامة مصنع معالجة الزنك والرصاص، وبعد إجراء مسح جيولوجي لمكمن الزنك، كانت النتائج غير مجدية، كونها غير مربحة تجارية، مما أدى إلى انسحاب هذه الشركة متخلية عن جميع البنى التحتية الجديدة للمنجم لصالح المؤسسة الوطنية للمواد غير الحديدية والمواد النافعة (إينوف) دون مقابل.

وفي إطار البرنامج المسطر للتكوين في مجمع سوناريم، عبر فرعه «سوناريم التكوين»، سيصبح مكمن العابد ملحقة خاصة بالتكوين الميداني لكي يستفيد منها جميع فئات عمال المناجم.

تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 ديسمبر 2024

محمد عرقاب
وزير دولة، وزير الطاقم والمناجم والطاقات المتجددة

9 ـ السيد محمد سالمي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:

في ظل الاهتمام الكبير الذي يوليه السيد رئيس الجمهورية لدعم المنتج المحلي، نرى أن هيمنة الشركات الأجنبية، لاسيما من الصين وتركيا، على نسبة كبيرة من هذه المشاريع يمثل ضغطا كبيرا على الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تهريب العملة الصعبة، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع نسبة البطالة، مما يتناقض مع تعهدات رئيس الجمهورية ويزيد من صعوبة وضع المؤسسات الوطنية، ويحد من قدرتها على الإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير الاقتصاد المحلي.

لذا، نأمل من سيادتكم تقديم توضيحات تفصيلية حول نسبة المشاركة لكل مؤسسة، بالأرقام والمبالغ، سواء كانت هذه الشركات أجنبية ذات سجل تجاري أجنبي، أو أجنبية لكنها مسجلة بالسجل التجاري الجزائري، أو من الشركات الجزائرية العمومية والخاصة؟

كما نطلب بيان عدد الشركات الأجنبية التي حصلت على شهادات التصنيف من الدرجتين 8 و 9 خلال العامين الماضيين، ونسبتها مقارنة مع الشركات الوطنية؟

ونرجو من سيادتكم إفادتنا بتقرير تفصيلي ودقيق للمزيد من التوضيح والشفافية عن هذه الشركات الأجنبية، بما يضمن حقوق شركاتنا الوطنية التي تساهم بشكل كبير على تعزيز واستمرارية الاقتصاد الوطني، مع إمكانية إعطائنا العدد والنسبة لكل الصيغ السكنية عبر كل أنحاء الوطن.

تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 31 أكتوبر 2024

محمد سالمي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بوضعية الشركات الوطنية والأجنبية في إنجاز المشاريع الوطنية.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن القطاع يحرص على المحافظة على وسائل الإنجاز الوطنية والرفع من مستوى أدائها، كما يعمل على توفير كل الإجراءات والأنشطة اللازمة التي من شأنها أن تساهم في نمو القدرات العملياتية والتكنولوجية لهذه المؤسسات، والتي تسمح لها بمواجهة التحديات من خلال البرامج المختلفة المتعلقة بالطلبية العمومية، التي يسند إنجازها عموما لها وللمؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري، وفقا للتنظيم الساري المفعول.

وفي هذا الصدد، ألفت انتباهكم إلى أن السنتين الأخيرتين (2023 و 2024) شهدتا إنجاز برنامج سكني معتبر، وقد أسند إنجازه إلى مؤسسات إنجاز وطنية وأخرى أجنبية خاضعة للقانون الجزائري حسب ما يلي:

سنة 2023:

- عدد السكنات بمختلف الصيغ: 67.856 وحدة سكنية.
- عدد مؤسسات الإنجاز: 351 مؤسسة منها 331 مؤسسة وطنية و 20 مؤسسة أجنبية خاضعة للقانون الجزائري.
- مجموع المبالغ المرصدة: 221212733429.78 دج.

سنة 2024:

- عدد السكنات بمختلف الصيغ: 87.287 وحدة سكنة.
- عدد مؤسسات الإنجاز: 226 مؤسسة منها 214 مؤسسة وطنية و12 مؤسسة أجنبية خاضعة للقانون الجزائري.
- مجموع المبالغ المرصدة: 139256955703.88 دج.

وعليه، يتبين من خلال هذه الأرقام، عدم هيمنة الشركات الأجنبية على السوق الوطنية، خلافا لما تفضلتم به في سؤالكم، وأن شركاتنا الوطنية تحظى بكل الحقوق والأولوية في إنجاز مختلف البرامج السكنية، ولم ولن يحيد القطاع عن النهج المحدد من طرف السيد رئيس الجمهورية.

أما بخصوص نظام التأهيل والتصنيف المهني للمؤسسات ومجموعات المؤسسات وتجمعات المؤسسات، فيعتبر أداة استراتيجية ومحورية لضمان جودة تنفيذ الصفقات العمومية، فهو يمكن أصحاب المشاريع من تقييم قدرات المؤسسات على تنفيذ الأعمال الموكلة إليها وفقا للمعايير المطلوبة والنوعية المنشودة.

وفي إطار الحرص على تعزيز كفاءة الإنجاز الوطنية والمحافظة عليها، بادرت دائرتي الوزارية بمراجعة شاملة لنظام التأهيل والتصنيف المهنيين، متضمنة إدخال تعديلات على أحكام المرسوم التنفيذي رقم 14 ـ 139 المؤرخ في 20 أفريل 2014 الذي يوجب على المؤسسات ومجموعات المؤسسات وتجمعات المؤسسات التي تعمل في إطار إنجاز الصفقات العمومية لبعض قطاعات النشاطات أن تكون لها شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين.

وعليه، فقد أعيد تنظيم النظام استنادا إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 23 ـ 358 المعدل والمتمم للمرسوم المذكور أعلاه، والمؤرخ في 17 أكتوبر سنة 2023، الذي يلزم المؤسسات بالامتثال لمعايير التصنيف المهني.

ونتيجة لذلك، تم خلال العامين الماضيين 2023 و 2024 إصدار شهادات التصنيف على النحو التالي:

1ـ الدرجة الثامنة (VIII):

- عدد المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، المنبثقة من مؤسسات أجنبية والحاصلة على شهادة التصنيف: 8 مؤسسات (15 ٪)
- عدد المؤسسات الوطنية الحاصلة على الشهادة: 45 مؤسسة (85 ٪).

2ـ الدرجة التاسعة (IX):

- عدد المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، المنبثقة من مؤسسات أجنبية والحاصلة على شهادة التصنيف: 5 مؤسسات (42 ٪).

ـ عدد المؤسسات الوطنية الحاصلة على الشهادة: 7 مؤسسات (58 ٪).

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 ديسمبر 2024

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 19 رجب 1446
الموافق 19 جانفي 2025

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587